صلاح سالم

تجليات العقل السياسى و مستقبل النظام العربى

دار قباء

دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع

تجليات العقل السياسي
ومستقبل النظام العربى

تجليات العقل السياسى ومستقبل النظام العربى

صلاح سالم

الناشر
دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)
عبده غريب

الكتـــــاب : تجليات العقل السياسى ومستقبل النظام العربى

المؤلـــف : د. صلاح سالم

تاريخ النشر : ١٩٩٨م

الناشـــــر : دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع

عبده غريب

شركة مساهمة مصرية

المركز الرئيسى : مدينة العاشر من رمضان

والمطابـــع المنطقة الصناعية (C1)

ت: ٠١٥/٣٦٢٧٢٧

الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج آمون

الدور الأول - شقة ٦

ت ، ف : ٢٤٧٤٠٣٨

التوزيـــع : ١٠ شارع كامل الفجالة (القاهرة)

ت : ٥٩١٧٥٣٢ ص.ب : ١٢٢ (الفجالة)

رقم الإيـــداع : ٩٧/٩٨٠١

الترقيم الدولـى : ISBN

977 - 303 - 040 - 7

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى . . والدىَّ

وفاءً لبعض قليل . . من فضل كثير

صلاح سالم

تصدير

ربما كان أكثر التساؤلات المطروحة على وعينا القومي المعاصر مشروعية وإيلاماً عن جدوى ومستقبل النظام العربي ففضلاً عما تثيره صيغة السؤال من مرارات كرسها تراث الركود في الماضي ، أو هواجس تدفعها الإقليمية البازغة في الأفق ربما جاز القول بأن اللحظة التاريخية التي نعيشها تكاد تجتمع لها الشروط وتثور بها المتناقضات التي تجعل منها ذروة للتحدي القومي تدفع نحو استجابات متفاوتة على صعيدي القومية والإقليمية بوجه خاص .

وواقع الأمر أن ثمة أنماطا ثلاثة من التحديات تطرح نفسها وبقوة على هذه اللحظة التاريخية وعلى أصعدة متباينة . .

فهناك تحدي البيئة الدولية والتي تفرزه في أنماط التعامل القسري مع المنطقة العربية وهو التحدي الناجم عن استمرار الفجوة بين المفهوم الصلد لتوازن القوى والذي هيمن على تفاعلات الحرب الباردة ، والمفهوم الرخو لتوازن المصالح فيما بعدها والذي ظل طرحاً نظرياً وقيمياً حتى الآن .

ولأن المفهوم الأول قد انطلق من الواقع الاستاتيكي الذي جسده الاستقطاب الدولي لنحو ثلاثة عقود أو يزيد فإن آليات ومعادلات عديدة قد عملت على تغطية العجز العربي عن المشاركة في توازن القوى .

ولأن المفهوم الثاني قد انطلق في بيئة كونية أكثر ديناميكية ومن رؤية مثالية لدور الفارس في التاريخ . فلم يستطع العالم العربي ملاحقة التوازن في المصالح بالقدرة الذاتية إذ بدت مهمة صعبة ، جعلها الفارس مستحيلة حتى بات الواقع العربي في أكثر مراحله انكشافاً ليس فقط في العراق وليبيا والصومال بل ربما في كافة دوله وتعبيراته السياسية .

وهناك أيضاً التحدي الأخطر وهو التحدي الإقليمي الناجم عن ضرورات تلبية متطلبات الانعطافة السليمة في الصراع العربي – الإسرائيلي والمتمحورة حول فكريات الشرق أوسطية بتجلياتها المتباينة .

وبالرغم أن ثقافتنا القومية الإسلامية لا يمكن وصفها تاريخياً - وبأى حال من الأحوال - بأنها ثقافة صراع إذ تحوى فى كتلتها الرئيسية شتى تعبيرات التسامح وملكات التعايش بالقدر الذى يسمح لها ولنا بتجاوز حقبة الصراع العربى- الإسرائيلى بكل تناقضاتها إلا أن ثمة مخاطر يثيرها المشهد الراهن وتجد دوافعها فى أمرين .

الأول : وهو افتقاد الشروط الثقافية التى تكفل قيام النظم الإقليمية فضلاً عن استمراريتها ونجاحها وهى شروط تتمحور حول تجانس رؤية أطرافها للعالم بحقائقه الثابتة وتفاعلاته المتحولة . إذ واقع الأمر يكشف عن أن العقل الإسرائيلى - بتجليات متباينة نوعاً - يصدر عن إدراك أساسى ينطلق من ويؤكد على تصاعد المشروع الصهيونى التاريخى بميراثه العنصرى المعروف وهبوط المشروع القومى العربى إلى الحد الذى دفع جزء من هذا العقل لاعتباره وتصويره على أنه أصبح خارج التاريخ وذلك فى نبرة عالية بدت فى أعقاب هزيمة يونيو وتوارت نوعاً ما بعد حرب أكتوبر قبل أن تعود مجدداً - فيما تعكسه الممارسات قبل الطروحات - أعقاب زلزال الخليج لتفرز نفسها فى كثافة صراع تبدو واضحة وتثير هواجس عميقة .

والثانى : هو ضعف الشروط السياسية للنظم الإقليمية . فضلاً عما تعكسه اللحظة التاريخية ذاتها والتى تحتوى هذه التفاعلات إذ أنها تأتى محملة بشتى رواسب العجز العربى عن التكامل والاتحاد من ناحية ، والإعجاب بالنموذج الأوروبى فى التوحد من ناحية أخرى وهذا التناقض يدفع بالعقل العربى نحو الإبحار فى المجهول الشرق أوسطى برفقة الذات الصهيونية وتحت الإمامة الأمريكية فى مغامرة لن تسلم عواقبها إذ تصدر عن إدراك بإمكانية إدارة البيئة العربية بآليات دولية - إقليمية قد تنال من معظم الثقافة ولو منحت بعض الاقتصاد .

وهناك أيضاً التحدى الذاتى المتعلق بالركود العربى الذى تكشف عنه خبرة

الممارسة التاريخية ويتجلى فى عجز هياكل النظام عن ترجمة طموحاته الأمر الذى أسلم الواقع العربى إلى أزماته وزاد من تفعيل المؤثرات السلبية الدولية والإقليمية فى التعامل مع العالم العربى الذى بدا فى نظر الخارجين عنه مشروعاً عاجزاً عن التحقق والاكتمال وربما بالاستمرار .

ولإيماننا بأهمية الثقافة السياسية فى صياغة تطورات المجتمعات والنظم القومية ، وأيضاً بدور الواقع فى صياغة الاستجابات الموضوعية للتحديات المستقبلية نعرض بإيجاز بين دفتى هذا الكتاب لفصول ثلاثة تتناول تجليات العقل السياسى العربى حيث نعرض لأهم الملامح الفكرية التى تصبغ بنمطها منتج هذا العقل فيما يتعلق بإدراك العالم السياسى وإدارة الحياة السياسية العربية ، ثم تفاعلات الواقع العربى بعد أزمة الخليج الثانية والتى تشكل بمكوناتها الأربعة الأساسية الإطار العام للفعل العربى فى التسعينات ، ثم التحديات الأساسية لمستقبل النظام العربى وهى أيضاً أربعة تتوزع على محورين . . الأول جغرافى يثير الانشغال الإقليمى المغاربى والخليجى بعيداً عن الانشغال القومى العربى ، والآخر وظيفى تثيره ضغوط البيئتين الدولية والإقليمية ويهدد بنزع بعض وظائف النظام العربى الأمنية والسياسية ، وأخيراً خاتمة لاستشراف هذا المستقبل عبر صياغة لأربعة سيناريوهات تتراوح بين تفاؤل تثيره بدائل تتعلق بالمستويات الأقصى للفعل العربى تجاه تحدياته الأساسية . وبين تشاؤم تثيره المستويات الأدنى لهذا الفعل ، غير أن كليهما ، التفاؤل والتشاؤم يبقى فى إطار الشرط التاريخى الذى لا يحول دون انبعاث اللحظة القومية من جديد ، وربما من عمق مرارات لحظات سابقة عليها وهو انبعاث نأمله وندعو إليه فى هذا الكتاب الذى نرجوه محققاً لبعض الفائدة لفكرنا القومى العربى الجديد .

والله من وراء القصد

صلاح سالم



الفصل الأول

تجليات العقل السياسى

ملامح التفكير السياسى العربى المعاصر

تقديم : ازدواجية المرجعية الثقافية :

بدأ فكرنا العربى مع عصور النهضة الأوروبية يعيش حالة من التوتر صاحبت رسوخ المنهج العلمى التجريبى وهيمنة القيم الحداثية تزايدت حدتها عقب المواجهة الاستعمارية على الأرض العربية وفى خضمها حيث أخذ العقل العربى يتردد بين المرجعية الإسلامية التاريخية والمرجعية الحداثية المعاصرة فيما صار يسمى بإشكالية الأصالة والمعاصرة .

ورغم الحديث الدائب عن إمكانية الجمع بين المرجعيتين إلا أن ذلك بدا مع الوقت حديثاً طوباوياً لم تعكسه التجليات الفكرية العربية - بشكل واضح على الأقل حيث وقف الفكر العربى على مسافة من مرجعيته الأصيلة يحاورها ولا يتضمنها ، بينما وقف على مسافة أكبر من مرجعيته المعاصرة يغازلها دون أن يتبناها . وفى هذا السياق بدت عملية الهضم والجمع والتكيف والاحتواء عسيرة إلى الدرجة التى أعاقت تكاملها الخلاق . ودون أن يعترف الوعى العربى المعاصر بهذه الإشكالية فقد عاشها واقعاً مستمراً يؤكد كونه وعياً سلفياً هرماً ، ووعياً حداثياً تابعاً إلى الدرجة التى دفعت كاتباً مصرياً معاصراً للقول بأننا نعيش فى ظل ثقافتين . ولقد تردد صدى هذه الإشكالية بعمق فى التفكير السياسى العربى حيث وقع اشتباك بين أنصار المرجعيتين فى وعينا العربى منذ قرن ونيف حول قضايا بعضها ذى طابع حضارى كالنهضة والهوية . وبعضها أخذ الصبغة السياسية الواضحة كالشورى والديموقراطية والقومية وغيرها من القضايا التى يمكن اختزال الجدل حولها إلى ثنائيات متقابلة تعكس فى كل تكراراتها إحدى المرجعيتين على طرف ما من محور فلسفى مشترك بينما تعكس المرجعية الأخرى على الطرف الآخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ولقد مثلت ثنائية القومية والإسلام إحدى أبرز تجليات ذلك الصراع الفكرى طيلة النصف الثانى لهذا القرن على الأقل بطول وعرض الساحة العربية وحتى حرب الخليج الثانية والتى شهدت - بفعل تطورات معقدة - نوعاً من الالتقاء الجزئى الواضح والغير منظم تدريجياً بين الراديكالية القومية من جانب والراديكالية الإسلامية من جانب آخر فى سياق تيار المعارضة العربية لممارسات القوى الغربية على الأرض العربية مما بدا وكأنه التقاء أوعلى الأقل تقارب بين المرجعيتين الأساسيتين للفكر العربى المعاصر . وذلك باعتبار التيار القومى إنما هو تجسيد للمرجعية الحداثية على اختلاف صيغها الفكرية الليبرالية ، أو الاشتراكية وغيرها، غير أن السنوات الأربع المنقضية على تلك اللحظة التاريخية التى شهدت هذا التقارب قد أفرزت مواقف ورؤى متباينة نوعاً مع رؤى تلك اللحظة ومؤكدة على استمرارية راوفد الفهم والإدراك القديم إلى حد بعيد . حيث بدا التقارب بمرور الوقت محدوداً بالقوى المعتدلة على الجانبين القومى والإسلامى وهو الملمح الذى صار واضحاً فى لغة خطاب الطرفين . وربما كان هذا الوضوح هو الجديد الذى أفرزته تلك اللحظة التاريخية تضامناً فى مواجهة الآخر إذا ما أدركنا أن قبولاً فكرياً كامناً أو صامتاً قد توفر لهما حتى فى أعنف مراحل صراع تياريهما .

وعلى صعيد التيارات المعتدلة الراديكالية داخل المعسكرين فسرعان ما توارى هذا التقارب مع تصاعد حركات الاحتجاج الإسلامى داخل بلدان عربية عديدة على رأسها الشمال الأفريقى فضلاً عن هيمنة تيار الإسلام السياسى على السودان . وهو الأمر الذى بات يهدد أنظمة الحكم فى هذه البلدان مما دفع جل التيارات السياسية بها على مواجهة المارد الإسلامى ومن بينها التيار القومى الراديكالى فضلاً عن المعتدل . ومع اختزال دور التيار الإسلامى الاعتدالى إلى الهامش الثقافى دون السياسى ومع انفلات الأجنحة العسكرية داخل التنظيمات الراديكالية الإسلامية حتى عن قادتها بات التقارب الفكرى بين المعتدلين أمراً غير ذى جدوى فى ظل واقع مختلف على الطرفين . فهناك تيار إسلامى متصاعد يمتلك

بعض أدوات وموارد العنف يرغب فى تأكيد ذاتيته ويسعى إلى فرض مشروعه وتيار قومى أخذ ينسحب فكرياً وسياسياً فى ظل ظروف معقدة دولياً وداخلياً حتى صار يحتل موقعاً مجاوراً أو مشابهاً لأنظمة الحكم فى مواجهة التصاعد الإسلامى العنيف على وجه الخصوص .

وفضلاً عن القومية والإسلامية كثنائية جدل فكرى فإن الرؤية النهضوية قد عكست ذات الجدل بين أصالة إسلامية ، وحداثة معاصرة ويليها الجدل حول الديموقراطية ، والشورى باعتبار الأولى مفهوم غربى والثانية مفهوم إسلامى ، ثم الدولة الدينية ، والمدنية ، وإمكانية تطبيق الشريعة الإسلامية ، وغيرها كثير بما يؤكد إشكالية ازدواج وتنازع المرجعية للفكر العربى المعاصر بين تيارين أساسيين .

فهناك تيار يصف نفسه بالإسلامية ويتبنى مشروعاً للنهضة يدعى أنه الأفضل دون تحديد تام لملامحه .

وهناك على الجانب الآخر تيار عام يضم قوى غير متجانسة يتحد فقط فى معارضة التيار الإسلامى ويصفه بالسلفية التاريخية ، ومؤكداً على حداثة مشروعاته المتباينة ويقع فى قلب هذا التيار النظم الرسمية وعلى يمينها ويسارها تأتى القوى الفكرية الأخرى .

وواقع الأمر أن المشكلة أعمق مما تبدو إذ لا يقف الانقسام عند نمطه الرأسى فقط بين التيارات الفكرية والسياسية ، بل يتجاوزه إلى انقسام آخر أكثر خطورة على الصعيد الأفقى بين هذه التيارات ومجتمعاتها ، وأحياناً داخل كل هذه التيارات ذاتها خاصة السياسية منها مما يؤكد على أن مجتمعاتنا العربية تعيش استقطاباً بين :

أ- تقليدية بنيوية تعكسها الهياكل الاقتصادية الأحادية ،والتكوينات الاجتماعية الهشة والطبقة الوسطى المهمشة ، مع هيمنة الثقافة السياسية القبلية التى تعلى من عوامل الانشطار وعدم التسامح مع سيادة روح الالتحاق بالنظام

الحاكم من قبل المثقفين بالذات وغيرهم فى ضـوء ضعف المجتمع المدنـى بوجه عام .

ب-حداثة مظهرية تمـارس بـالتقليد علـى أصعدة التعبيرات الفوقيـة للممارسـة السياسية فـى الفن والإعـلام والصحافـة والمؤسسـات السياسـية . ولكنهـا لطابعها الفوقى تأتى منزوعة التأثير ومسـلوبة الفعل موجهـة المنحـى لأنهـا ليست نتاج عقل الحداثة بل نتاج إرادة فوقية تدعيها تشبسـاً بمواقعها ونفاقـاً للعصر .

وفـى سياق التقليدية البنيويـة ، والحداثـة الفوقيـة تعيـش مجتمعاتنـا العربيـة انقساماتها ، ويتنازع فكرنا العربى مرجعيته . وتأتى تجلياته السياسية انعكاساً أميناً لعجزه وعدم اتساقه فيما نرصده بإيجاز على الصفحات التالية .

أولاً : الفردية والشخصنة وثقافة الاستبداد :

وهو أحد أبرز ملامح الثقافة السياسية العربية ويمكن إرجاعه إلى عوامل ثلاثة تفاعلت تاريخياً لتفرز فى العقل السياسى العربى فكريات الفردية ، والشمولية والاستبداد . نذكرها فيما يلى :

(١) **عامل أيكولوجى** : يتعلق بالطبيعة الصحراوية للامتداد العربى على اتساعه وما توحى به هذه الطبيعة المنسابة بلا قيود والمتصلة بلا عوائق من إحساس بواحدية الكل وشمولية التركيب مما يجب الحاجة إلى التجزىء أو التحليل حيث لا تعقيد وإنما بساطة فطرية .

(٢) **عامل فلسفى** : يتعلق بالمشاكلة التى سار إليها العقل العربى المسلم تباعاً وربما دون وعى منه وهى الخلط بين واحدية المسبب أى توحيد الله عز وجل وواحدية الأسباب التى هى متعددة بطبيعتها ، كما قضت سنة الكون وفطرة الخلق . ولقد اتسعت هذه المشاكلة وتدعمت بفعل النظرة الكلية للعقلية العربية الصحراوية . والتى ربما كانت أهم دوافع اجتياح الإسلام وتمكنه من الأرض العربية وعلى العكس من المسيحيين مثلاً رغم أن الأديان السماوية الثلاثة كان مهبطها الأرض العربية بمفهوم اليوم .

(٣) **عامل نفسى وشخصى** : يتمثل فى استمرارية التطلع العربى للدور الفردى السامى الذى لعبه الرسول الكريم فى الحياة العربية الإسلامية كمؤسس للدولة مناط الشريعة ، وفى ذات الوقت كمؤسس للدعوة التى مثلت رسالة هذه الدولة ، وجوهر عقيدتها .

وإذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم هو الذى يوحى إليه ولا ينطق عن الهوى . وإذا كان خلفاؤه الراشدون رضى الله عنهم قد أمنوا للرعية جانب العدل والرشادة والمساواة كأسانيد شرعية لممارسة هذا الدور . فضلاً عن خضوعهم

للشورى فى تأسيسه كما بدا ذلك من ملابسات تولية الخلفاء ثم خطبهم بعد البيعة العامة فإن افتقاد من خلفوهم لأهلية هذا الدور تأسيساً وممارسة ، فضلاً عن غياب نظرية سياسية للحكم فى الإسلام تقوم على الرقابة والتوازن والسلطة والمسئولية بالمعنى الكامل كان مدعاة لكل الراغبين فى فرض فرديتهم على كيان الأمة بدعوى أهمية تأسيس الإمامة وفى ظل صمت اجتماعى خاضع بطن فى العقل العربى وحتى وجد تنظيراً تبريرياً له فى مقولة الإمام بن تيمية " ستون عاماً من سلطان جائر خيراً من ليلة بلا سلطان " وقد أرخ لهذا التحول فى التاريخ الإسلامى معاوية رضى الله عنه حيث بدأ مع حكمة ما يمكن تسميته بعصور الملكية فى الإسلام . والتى تعددت أنماطها فى ظل استمرارية فرديتها وشخصنتها التى حكمت تاريخنا فيما بعد .

ففى أول خطبة له بالمدينة المنورة قال معاوية رضى الله عنه خالعاً عن نفسه إتباع الخلفاء الراشدين بعد أن صعد المنبر وذكر الله وأثنى عليه " والله ما وليتها بمحبة علمتها منكم ولا مسرة بولايتى . ولكنى جالدتكم بسيفى هذا مجالدة ، ولقد رضيت لكم نفسى على عمل ابن أبى قحافة وأردتها على عمل عمر فنفرت . وأردتها مثل ثنيات عثمان فأبت على فسلكت بها طريقاً لى ولكم فيه منفعة "

ونظرة مدققة لما قاله الخليفة الخامس فى التاريخ الإسلامى عن نفسه وكما هو مذكور بالعقد الفريد نجد افتقاده الواضح لشرعيتى التأسيس والممارسة . فشرعية تأسيسه كانت سيفه ، وأما شرعية ممارسته فهى المنفعة على عمومية اللفظ ، وذاتية المعنى ونسبية الإدراك وبالتالى هلامية المسئولية .

وإذا كانت العوامل الثلاثة قد أنتجت مجتمعة فكريات الفردية وثقافة التسلط فإن العامل الأخير قد أنتج مرضاً آخر خطيرا وهو شخصنة القيم والمعايير السلوكية عن طريق تجسيدها فى صورة أشخاص فضلاً عن حالتها المعيارية المجردة التى تكتفى بها أنماطاً أخرى من الحضارات والثقافات خاصة الغربية .

وجوهر الفكرة أنه قد رسخ فى العقل العربى أن المثل الأعلى المنشود شخص وجد بالفعل تاريخياً وعلى الواقع تمثله ، فإذا ما فشل المعاصرون فى استحضار سماته كان ذلك تدنياً مرفوضاً دعاهم إلى تمثل صورته فى الظاهر وإنكارها فى الخفاء بما يؤدى إلى الشيزوفرينيا السياسية الفردية والجماعية ففى مقابل ما تؤدى به تجريدية القيم والمعايير من خلال عدم فرضها جسداً إنسانياً تاريخياً واقتصارها على مؤشرات للطيب والخبيث والصالح والضار تاركة للفرد يصيب منها قدر استطاعته الكامنة فى تكوينه الذاتى ثم محاسبته دون خشية الحكم المسبق بالتدنى – من شجاعة اختيار فردية ثم مصارحة سياسية عامة . أدت شخصنة القيم والمعايير إلى التباس فى الثقافة السياسية العربية فسادت الفردية تحت دعاوى الدين وساد النفاق بدافع من التسامى . وكرست الفردية ، والشخصية والاستبداد حتى صار العقل العربى أكثر قبولاً لها . بل وحماساً وهو ما تجلى فى دعوة الإمام محمد عبده بنهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى إلى نموذج المستبد العادل .

ثانياً : العاطفية وغياب العقلانية الذرائعية :

وتعد هذه السمة امتداداً للسمة الأولى وانعكاساً لفقر الثقافة العلمية بل ربما غيابها فى حياتنا الفكرية العربية . فالحضارة لدينا تشبه مصباً له منبعان . المنبع الأول هو الثقافة التى تمثل المكون القيمى والمعنوى ، والمنبع الثانى هو المدنية التى تمثل الوسائل المادية التى تتجسد فى صورة الفن الإنتاجى السائد فى كل عصر ومدى نصيبه من الرقى والتقدم . وفى هذا السياق تعمل الثقافة العلمية كرافد يصل المنبعين معاً بما يوفر لهما التفاعل الخلاق قبل أن يصبا معاً فى معين الحضارة .

ويمكننا القول بأن غياب الثقافة العلمية عن حياتنا العربية لم يحدث فجأة بل أنه فى نظرنا – يعود إلى تلك اللحظة الفارقة فى عمر الفكر الفلسفى والذى انتقل عندها من مجرد كونه عملية توليد منطقى متمحورة أساساً حول اللغة إلى عملية أخرى أكثر إيجابية أبدلت الطبيعة باللغة وتجاوزت الفلسفة الميتافيزيقية إلى فلسفة علمية أبدعت عبر قرون التحول ومع بداية العصر الحديث مفاهيم المنهج العلمى التجريبى والثورة الصناعية ثم باقى قيم الحداثة وما بعدها .

إذن وبتفسير أدق فإن العلة الأولى تكمن فى عدم استجابة العقل العربى المسلم للفكر العلمى ، والمنهج التجريبى بذات قدر استجابته للفكر الفلسفى والمنطق الأرسطى وثقافة التوليد اللغوى والمنطقى حيث بدت آليات التفكير العربى أقرب إلى المنهج الأرسطى وثقافة التوليد اللغوى والمنطقى حيث بدت آليات التفكير العربى أقرب إلى المنهج الاستنباطى وأبعد عن المنهج الاستقرائى الذى صار منهج العلم الحديث وروح التجريب العلمى المعاصر . فهل يرجع ذلك إلى جوهر عناصر ثقافتنا الإسلامية العربية القائمة على فكريات التوحيد المطلق للخالق بما يعنى الكلية والشمول ؟ وهل يمكن القول بأن تلك الرؤية الكلية الشاملة والمطلقة للخالق قد أعاقت توليد الرؤى الجزئية والتحليلية والنسبية التى يقوم عليها الاستقراء العلمى ؟.

إننا لا نجد فى الفلسفة القرآنية ما يحول دون التحليل العلمى وتدبر الطبيعة والاندماج فيها وتفسيرها بدون خلل فى منظومة الإيمان الغيبى القائم على التوحيد فإذا كانت التطورات التاريخية تشير إلى افتراق المسلم والمنهج العلمى الاستقرائى فإن علة ذلك تعود ربما إلى المشاكلة التى سار إليها الوعى العربى خلطاً بين واحدية المسبب وواحدية الأسباب التى هى بطبيعتها متعددة . فالله وحده مطلق ، بينما الكون كثير معقد ومركب ، وبينما يحضنا القرآن على توحيد الله فرداً صمداً، فإنه لا يحول بيننا والنظر فى أسباب الحياة وعللها . وتركيب هذا الكون ومعادلات وجوده واستمراره إلا أن صور الضعف الحضارى والتداعى السياسى غالباً ما تحمل فى ثناياها تشوهات لأهم المضامين الثقافية والنفسية والعقلية المحورية وربما كان حال ثقافتنا العلمية منذ خمسة قرون على الأقل .

وهكذا يأتى التفكير السياسى العربى كأحد عناصر ثقافتنا المعنوية منبت الصلة إلى حد بعيد بقواعد وآليات العلمية والعقلانية مشحوناً بروح العاطفة معولاً على النوايا ومحتكماً إلى الصدفة مجافياً لشروط العقلنة التى ترتبط المقدمات والنتائج حتى ليبدو محكوماً بمنطق الأزمات والمفاجئات فضلاً عن سمات منهجية هامة على رأسها السعى نحو المطلق على حساب النسبى وهو منهج يجافى الطبيعة

السياسية التى تتطلب آليات جزئية نسبية مرنة قادرة على المساومة لتحقيق الممكن دون الوقوف على عتبة المستحيل .

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن سيادة التفكير العاطفى على المستوى الجماعى العربى يصاحبه فى ذات الوقت سيادة روح براجماتية نفعية شديدة على المستوى الفردى ليس فقط على الصعيد الرسمى لأشخاص يجاهدون للحفاظ على مواقعهم فى السلطة بل حتى لدى الأفراد والتيارات الفكرية المتباينة التى تحاول الالتحاق بمواقع وبؤر الفعالية الرسمية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب مقولات ومواقف ورؤى فكرية ربما استهلكت دهراً من أعمارهم دفاعاً عنها وتكييفاً لها فى ظروف سياسية متباينة .

إن عدم العقلنة فى التفكير السياسى العربى يعد أحد أبرز الآفات التى تهدد وحدة الفكر العربى ، بل ووحدة المصير المشترك لما تخلقه من توقعات متزايدة لا تقوم على الحسابات بل على المشاعر وما يؤديه ذلك إلى خلق الأزمات ، وإهدار الجهود ، وتضييع الفرص .

ثالثاً : الإستاتيكية والجمود أو الدائرية :

إن نظرة سريعة إلى طبيعة القضايا المطروحة على الفكر العربى مثلاً تؤكد هذه السمة . فلا يزال الفكر العربى على مشارف القرن الحادى والعشرين يدور حول ذات القضايا التى دار حولها فى نهاية القرن التاسع عشر ، وبداية العشرين . ربما تغيرت البيئة المحيطة بهذه القضايا ، وربما اختلفت الأساليب المتداولة لتحقيقها، وربما جدت قضايا أخرى ولكن القضايا المحورية كقضية النهضة على سبيل المثال والجدل حول آليات تحقيقها سواء حسب المرجعية الإسلامية الأصلية أو المرجعية الحداثية المعاصرة لا تزال محور التفكير العربى فيما يجب انتهاجه من مسالك نحو التاريخ أو الجغرافيا ويمكن القول ومنذ بدء اليقظة العربية الحديثة ومع أوائل القرن التاسع عشر والفكر العربى بمختلف تياراته يعيش مشكلة النهضة " بل إنها كانت ولا تزال وراء انبعاث الفكر العربى وانقسامه إلى تيارات واتجاهات.

فهناك التيار السلفى الذى يرجع فى أساسه الأخلاقى والدينى إلى سمى العقل عقلاً لأنه يعقل صاحبه عن التورط فى المهالك أى يحبسه . ويستمد هذا التيار فعاليته من كونه يعقل عن الله إما بفكر ونظر كما يقول المتكلمون ، وإما بصيرة ومعرفة كما يقول المتصوفة السنيون . والعقل السلفى إذن مكبوح الجماح مردود الشطط لا ينتج العلم بل هو صديق له فقط يبحث فى أسرار الكون ولكن مع احترام الحقائق الثابتة . إنه عقل الماضى الذى كبح جماح مسيرة النهضة الماضية التى شيدها عقل المعتزلة والفلاسفة والعلماء (١) .

وفى هذا السياق يمكن القول بأن شعار النهضة ظل هو المتحكم لدى هذا التيار حتى العقدين الأخيرين اللذين بدت فيهما جماعات وتيارات تدعو إلى الثورة والعنف كوسيلة للتغيير حتى يمكن القول إن شعار الثورة قد طغى على هذا التيار وحل محل شعار النهضة فى العقد الأخير على الأقل .

وعلى الصعيد الآخر " فهناك التيار القومى الليبرالى أو الاشتراكى واللذان يسعيان إلى تقديم نموذج للنهضة يقوم على تمثل مسارها الأوروبى الغربى وأسلوب تطورها ومحاولة استرجاعه فى الحياة العربية أى أن كلاً من الاتجاهين سلفى فى الحقيقة مع اختلاف ينابيع كل منهما وموقفيهما من العلم الذى يجافى الإبداع ويتمحور حول الصداقة وإن بدت هناك صداقة إيجابية وهناك صداقة سلبية (٢) .

وهناك قضايا أخرى وثيقة الصلة بقضية النهضة . بل ربما جاز القول إنها أحد تجلياتها . فقضية الدين والدولة تعد مثلاً على ذلك فهى تثير ذات الجدل بين ذات التيارات . " فالفصل بينهما شرط محورى لدى الفكر " الليبرالى أو الاشتراكى العربى لأجل تحقيق النهضة حيث كتب أحد رواد الليبرالية العرب يقول منذ قرن " وما دام قومنا لا يميزون بين الأديان التى يجب أن تكون بين العبد وخالقه والمدنيات التى هى بين الإنسان وبين وطنه أو بينه وبين حكومته ولا يضعون فاصلاً بين هذين الميدانين المتميزين فلا يؤمل نجاحهم فى أحدهما ولا فيهما جميعاً " .

وعلى صعيد آخر يعد الربط بينهما أساساً ضرورياً للنهضة لدى التيار

الإسلامى بكافة فصائله حيث يقول مفكر سلفى رداً على مقولة الليبرالى " إنا معشر المسلمين إذا لم يؤسس نهوضنا وتمدننا على قواعد ديننا وقرآننا فلا خير فيه لنا ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا وتأخرنا إلا من هذا الطريق . وإن ما نراه من حالة ظاهرة وحسنة فينا من حيث الرقى والتقدم والأخذ بأسباب التمدن هو عين التقهقر والانحطاط لأننا على تمدننا مقلدون [٣] .

وتجسد قضية العروبة والإسلام تجلياً آخر أقل مباشرة من سابقتها وهى قضية قديمة متجددة شهدت مداخلات عديدة حول مواقف متطرفة فى الماضى إلا أنها الآن تشهد نوعاً من التقارب على الصعيد الفكرى – إثر محاولات عديدة لدى مفكرين سياسيين للتوفيق بين طرفى الإشكالية حيث يحاول الخطاب السياسى القومى " إعادة ترتيب العلاقة بين العروبة والإسلام تاريخياً وقانونياً مؤكدا على أن الإسلام فى حقيقته الصافية نشأ عن قلب العروبة وأفصح عن عبقريتها أحسن إفصاح فلا يمكن أن يكون هناك صدام . ولكنه يؤكد أيضاً على أن الاعتزاز بالإسلام والتراث وإعطاء القيم منزلتها لا يعنى اتخاذ الإسلام رابطة سياسية يمكن إقامة كيان سياسى على أساسها بينما يطرح مفكر سلفى رؤيته النقيضة فيقول " إن أمة العرب قد عزت بالدين إن أرادت الحياة ورغبت فى العزة فلن تقوم الأمة ثانية إلا بما قام به أولها " [٤] .

والحقيقة أن الطرحين القومى والإسلامى فى أبرز صورهما النقية يكادان يتوحدان حول المضامين الفكرية الأساسية على أن الفارق الوحيد يبقى هو براجماتية التيار القومى فى مراعاته لجماع العوامل الدولية الحضارية فيها والسياسية بل والنفسية والتى تعوق موضوعياً تمثل كيان سياسى إسلامى بأى شكل من الأشكال بينما يتوفر للجسد العربى مقومات وركائز تفوق بكثير – ليس فقط ركائز الجسد الإسلامى بل وأيضاً مقومات تلك الموضوعية ذاتها وذلك فى مواجهة المثاليات الإسلامية التى تنحت نفسها من جماع تجريدات تبدو فى عزلة وانفصام فى موقفها من البيئة الدولية بكل مكوناتها .

على أن المعضلة الحقيقية التى أفرزتها السنون الأخيرة تتجاوز حدود الفكر وتبقى رهينة بذلك الانفلات العسكرى ، والتضارب الضارى بين تيارات العنف الجديدة فى الحياة العربية حتى أن مشكلة جديدة ثارت جوهرها إمكانية التوفيق بين التيارات الإسلامية ذاتها . فى صورتها الفكرية الأصلية ، وفى نتوءات العنف المتبرعمة منها مما يزيد من أزمة التكامل الفكرى ويعقد كثيراً عملية الالتئام فى الثقافة السياسية العربية بوجه عام .

وفى ظل قضية النهضة أيضاً نلمح تجلياً آخرافى الجدل حول تطبيق الشريعة الإسلامية . وهى قضية وثيقة الصلة بإشكالية الصحوة الإسلامية وعلاقتها بعملية التجديد الفكرى التى مارسها العقل العربى على مر التاريخ ولكن الجديد فى الأمر هو أن ممارسة عملية التجديد كانت تتم داخل المنظومة الفكرية ذاتها وبآلياتها المستخدمة أما الآن فإن عملية التغيير أصبحت أكثر ثورية بعد الانعطافة التاريخية فى مسيرة الفكر القانونى والتشريعى العربى إثر مرحلة الاستعمار وفترة التحرر القومى وحيث تحاول هذه العملية أن تحقق من خارج المنظومة الفكرية السائدة الآن فيما أصبح يسمى بظاهرة الصحوة الإسلامية .

" وعلى الرغم من ارتباط هذه العبارة بأحداث معينة على رأسها الثورة الإيرانية ، وظهور بعض التيارات والتنظيمات التى تتبنى الدعوة إلى تطبيق النظام الإسلامى فى مختلف مرافق الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن كلمة الصحوة تبقى مع ذلك غريبة على القاموس الإسلامى أو أنها على الأقل لا تتناسب مع ما هو كائن ولا ينبغى أن يكون . ذلك لأن وصف ما حدث فى إيران وما عرفته بلدان إسلامية من حركات وتيارات تتبنى الدعوة إلى تطبيق النظام الإسلامى بأنه صحوة إسلامية يوحى بأن الإسلام كان قبل ذلك نائماً فى حين أنه سواء كعقيدة أو شريعة أو مثل أعلى للحياة لم ينم يوماً ولم يغب عن وجدان المسلمين أو سلوكهم (٥) .

وفضلاً عن قضية النهضة وإمداداتها ، وعلى صعيد الاستمرار والإستاتيكية يعكس الفكر السياسى العربى قضية القومية العربية منذ ما يربو على القرن وفى ذات الوقت الذى اشتعلت فيه قضية النهضة فى الوجدان العربى ، وبدرجة أكثر حدة جعلت من هذه القضية محور التفكير السياسى العربى الذى أخذ يبحث فى ركائزها، وأنماطها ، وتحدياتها ، وإشكالاتها عبر مراحل مختلفة من تاريخ تطور النظم العربية الحديثة .

فلقد مثل التجانس الثقافى الفريد الأساس والدافع الجوهرى للفكرة القومية وللنظام الإقليمى العربى فى وقت واحد فقد تعينت هوية هذا النظام وحدوده الجغرافية السياسية بناءً على المعيار الثقافى . وقد تضمن ذلك بدوره انقطاعا ساسياً ورمزياً فى المتصل الجغرافى الشاسع الذى يضم إلى جانب العالم العربى أجزاءً كبيرة من غرب آسيا غير العربى وكذا منطقة القرن الأفريقى وجزء من غرب أفريقيا . ولم يمنع ذلك بروز تحديات ثقافية لهذا الأساس الجوهرى للنظام العربى فالدعوات الإسلامية الأصولية طرحت منذ منتصف القرن التاسع عشر هوية أوسع تضم العرب كما تضم غيرهم من المسلمين ، وعلى الجانب الآخر برز تحدى الخصوصية الجهوية فى عدة أقاليم من الوطن العربى باعتبارها تملك ثقافات فرعية متميزة . وعلى الرغم من أن النظام العربى هو رباط جامع بين دول مستقلة وليس بين مجتمعات فإن ذلك لم يمنع ظهور حركات محلية تعبر عن هويات خاصة بأقليات قومية أو عرقية أو لغوية رأت فى النظام العربى نفياً أو إذابة أو تجاهلاً متعمداً لكينونتها . وقد كشفت هذه التحديات للأساس الثقافى للنظام العربى عن نفسها فى أزمات متعاقبة مر بها وهزته هزاً عنيفاً (٦) .

وواقع الأمر أن النظام العربى باعتباره نظاماً أو رابطة بين دول لم يشكل عائقاً دون قيام أقاليم الوطن العربى بصياغة شخصيتها المستقلة فى الإطار الجامع للنظام . كما لم يمنع أو يصادر حق الدول الأعضاء فى التكيف المبدع مع التعددية الداخلية . ربما تكون التحديات التى صادفها من هذا الاتجاه قد نشأت عن الخلط بين

النظـام الإقليمـى مـن ناحيـة ، والدعـوة القوميـة مـن ناحيـة أخـرى . وقـد مـالت الأطروحات القومية ذات النفوذ الأعلى على المثقفين العرب إلى صياغة مقولاتها على نحو يعطى إيحاءً قوياً بضرورة فرض الاندماج القسرى للأقليات والتوحيد القائم على الصهر وليس المضافرة بين الأقاليم الفرعية للعالم العربى (٧) . وواقع الأمر أن الإستاتيكية التى تناول بها الفكر السياسى العربى قضية القومية بالذات ربما لا تتجاوز معنى استمرارية طرحها على جدول أعماله وربما أيضاً استمرارية الجدل حول التحديات التى تواجهها والبحث فى آليات تحقيقها وصحيح أن الجدل ذاته حول هذه الأمور قد أصابه نوع من الهرم والكمون إلا أنه ورغم ذلك يمكن القول فى نظرنا أن قضية القومية منذ اشتعالها فى الوجدان والفكر العربيين قد شهدت تطورات فعلية على مستوى الطرح الفكرى لها على صعيدين أساسيين على الأقل .

الأول : هو صعيد تحدياتها والتى كان على راسها منذ القرن الماضى ربما تيارات العالمية الإسلامية . وفكريات الخلافة الإسلامية تلك التى لاقت رواجاً حتى منتصف القرن بل وربما جاز لنا القول بأنها قد مثلت أساساً لتقارب الإخوان المسلمين ، مع الملكية المصرية ردحاً من الزمن فى حياة الشهيد حسن البنا وعلى رغم تغير وهبوط هامش تحدى العالمية الإسلامية فى الستينات ثم السبعينات ، فإنها عادت بقوة فى الثمانينات والتسعينات لتمثل أبرز تحديات الفكرة القومية .

وفى السياق ذاته تبرز التحدّيات الجهوية داخل الدولة القطرية العربية لترتسم حول أقليات قومية أو عرقية أو لغوية أو دينية ويدفعها افتقاد آليات الحوار الديموقراطى إلى مواجهة متوهمة مع النظام العربى الذى لم يكن ليشكل لا بقوانينه ولا بتقاليده مواجهة أو قيوداً على حركة وحقوق هذه الأقليات . والذى أعاقها بالفعل كان هو جمود التطور الداخلى وعدم نضج المجتمعات المحلية والدولة القطرية العربية وقد برزت هذه التحديات الجهوية منذ نشأة النظام العربى ولا تزال تواجه

كما يتوقع لها أن تستمر حتى يجد لها النظام العربى أو الفكر العربى حلاً لا نظنه سوى الحل الديموقراطى .

أما الثانى : فهو صعيد الخطاب الوحدوى ذاته فى طبيعته ومضمونه والذى يمكن لنا القول إنه قد مر بمراحل تطورية هامة وأساسية .

ففى المرحلة الأولى : طرحت القضية طرحاً عاطفياً صرفاً فلم يكن الاهتمام موجهاً نحو البحث عن الأسس الموضوعية التى تجعل الوحدة ممكنة ، ولا عن المراحل الى لابد من قطعها قبل الوصول إلى الوحدة الشاملة هذه كبديل عن واقع المأساة الناجمة عن التخلف والتجزئة والاستعمار رغم عدم تهيؤ الظروف الموضوعية لذلك وهو الأمر الذى كان يؤلم المفكرين العرب .

وفى المرحلة الثانية : تميزت بطرح أقل رومانسية وإن اتسمت بملامح أفلاطونية ركزت على أن القومية العربية ليست مبدأ وليست فكرة تدعو إليها . فالمبدأ أو الفكرة أشياء طارئة يمكن أن توجد اليوم لتنتهى غداً وإنما القومية العربية وجود قائم ليس لنا حيلة فيه . لا فى الإبقاء عليه ولا فى إلغائه ونحن حينما ندعو للقومية العربية فنحن لا ندعو إلى الإيمان بفكرة وإنما ندعو إلى الوعى على وجود وحقيقة فلا يكتمل وجود الإنسان العربى ولا تتفتح حضارته إلا بوعيه القومى .

أما المرحلة الثالثة : فهى التى عاصرت فترة المد القومى للنظام العربى والمصاحبة للثورة المصرية والحركة الناصرية والبعثية وقد اتسمت بسمتين :

الأولى : خلط الوحدة بالاشتراكية وإقامة رباط بينهما باعتبار أن الاشتراكية العربية ضرورة لبناء الوحدة . وبالتالى طرحت الاشتراكية ليس بوصفها تطوراً للوجود العربى بل على أنها شرط له .

والسمة الثانية : هى الثورية التى صبغت الفكرة ودعت إلى استخدام القوة فى تحقيقها باعتبار أن بعض المنعطفات التاريخية فى عمليات

التحول تستوجب ذلك الاستخدام حيث عبر عن ذلك مفكر قومى قائلاً " إن تحقيق الوحدة العربية من الأهمية والخطورة بالنسبة لحياة الأمة الحاضرة والمستقبلية ولمجرد دفاعها عن بقائها ما يفوق فى ميزان المقارنة الثمن الذى يتطلبه استخدام قوة .

أما المرحلة الرابعة والحالية : فهى مرحلة أقل ثورية وأكثر عقلانية فى دعوتها إلى الوحدة وتركز فى طروحاتها على أن وحدة الأيدولوجيا لابد أن تسبق الوحدة السياسية العربية المنشودة وذلك ما يستخلصه كاتب قومى فيقول " إن فكرنا القومى لا يصدر عن مواقع واحدة ولا يشق لنفسه قنوات مشتركة وهو لهذا السبب يشكو من تعدد الاجتهادات التى تؤدى فى النهاية إلى تشويش العقل العربى ومنع بناء تصور مشترك للقضايا الرئيسية المطروحة فى حياتنا الفكرية [٨] .

والواقع أن التحديات الخارجية للدعوة القومية ممثلة فى تيار العالمية الإسلامية.والتحديات الداخلية ممثلة فى الأقليات الجهوية ، بالإضافة للمتغيرات الدولية صاخبة الإيقاع ، وانهيارات أزمة الخليج الثانية فى البنية النفسية والثقافية للمجتمعات العربية وما فرضته من مراجعات لا قومية فى أغلب الأحوال فى الخليج العربى كإقليم ، والمغرب العربى الكبير كإقليم. جميعها عوامل فرضت قيوداً على الوعى العربى الحالم بالوحدة فيما دفع التيار القومى على وجه الخصوص لإعادة بناء مقولاته فى صيغ أكثر موضوعية وأقل ثورية مع تفكيك ونزع كل الارتباطات الاشتراكية والثورية بها فيما يبدو وكأن هذا التيار يبنى صياغات قومية بشروط دولية وإقليمية بل ومحلية معاصرة .

وتأتى آخراً الديموقراطية كثالث القضايا المحورية المطروحة على الفكر السياسى العربى . والحقيقة أن الديموقراطية وحزمة القضايا الفرعية المرتبطة بها كمشكلة الأقليات وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية تمثل إشكالية خاصة ومعقدة ترجع إلى حقيقتين .

الأولى : أن الديموقراطية لم تمثل يوماً مطلباً ملحاً بالفعل سواء بالنسبة للفكر السياسى العربى أو النظام العربى ولذا فهى لم تكن على جدول أعمالهما الفعلى أو الجاد بمعنى أنها لم تمثل هماً عربياً فكرياً أو نظامياً .

الثانية : أن شعار الديموقراطية هو أكثر الشعارات رواجاً فى ساحة المطالب الشعبية فى الوطن العربى . فهى المطلب الذى يكاد يحظى الآن بالإجماع فالجميع ينادون بها ، وفى ذات الوقت يتجاوزها الرسميون دون أن يواجهوا بضغوط فعالة من المجتمعات العربية .

وتفسير ذلك يكمن فى تفاعل نوعين من العوامل :-

الأول : هو مجموعة الضغوط التى أفرزتها المتغيرات الدولية فكرياً وسياسياً على الفكر السياسى العربى دون النظام العربى .

فعلى الصعيد الفكرى تشكلت مجموعة من التحولات المتفاعلة عالمياً يمكن إيجازها فى مسمى قيم ما بعد الحداثة شكلت فى جماعها ضغوطاً نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان فى سياق عملية الانكشاف العالمى التى صاحبت ثورة الاتصال الكونية والتى تولد معها وفى ثناياها ما يسمى بالموجة الديموقراطية الثالثة وعلى الصعيد السياسى طفرت التحولات الدولية بالولايات المتحدة وأوروبا الغربية نحو الانفراد بقمة النظام الدولى . مع ما صاحب ذلك من طفرة لجماع القيم الغربية وعلى رأسها الديموقراطية والتى صارت - فى لغة الخطاب الغربى والأمريكى خاصة - ضمير وإلهام تفاعلات النظام العالمى الجديد الذى تحاول الولايات المتحدة ممارسة الضغوط لفرضه وبالتالى فرضها كقيمة على كافة الأقاليم الفرعية فى العالم ومنها العالم العربى .

وبينما وجدت التأثيرات الفكرية والسياسية لهذه المجموعة من العوامل طريقها المباشر إلى العقل السياسى العربى لتجسد زخماً هائلاً ومداً لا مسبوقاً نحو قيمة وقضية الديموقراطية حتى باتت مطروحة على نسق تفكيره بإلحاح شديد .

فإنها لم تتمكن من طرح ذاتها بذات القدر النافذ على النظام العربى نتيجة لبروز تيار العالمية الإسلامية وتصاعد حركات العنف المصاحبة له على الساحة العربية خاصة بعد أزمة الخليج وحيث لم يسمح التوظيف الذرائعى لقيمة الديموقراطيــة لــدى الولايات المتحدة بممارسة ضغوطها على الأنظمة العربية المتحالفة معها للتسامح مع المجتمعات المدنية الخاضعة حتى لا يشكل هذا التسامح قيداً عليها فى مواجهتها للعنف الإسلامى من ناحية ، وحتى لا تسمح آليات هذا التسامح الديموقراطى بصعود تيارات إسلامية ديموقراطية من ناحية أخرى كما حدث فى الجزائر . على أن تطوراً هاماً قد حدث على صعيد الطرح الفكرى لقضية الديموقراطية جوهره سيادة الصياغة الليبرالية لها . باعتبارها مزيجاً من حرية الفكر والتعبير وحرية الانتماء السياسى وحرية تشكيل الأحزاب ، والانتخاب وهى الصيغة التى لاقت قدراً كبيراً من الانتقاد والاستهجان فى حقبة المد القومى باعتبارها ديموقراطية برجوازية عميلة لا تخدم الطموحات العربية فى الوحدة والاشتراكية .

وفى مواجهة الطرح الليبرالى السائد للديموقراطية يبرز الطرح الإسلامى لها وجوهره الشورى وفى الحقيقة فإن الشورى الإسلامية تعد مفهوماً قيمياً مغايراً إلى حد ما للديموقراطية . يركز على العدل أولاً ، وغياب الاستبداد المطلق ثانياً ويؤكد الرشادة والاستقامة ثالثاً . ويعول على الضمير الفردى للحاكم رابعاً وجميعها قيم قد تصيب مضامين ديموقراطية ولكن المرجعية الفلسفية مختلفة تماماً بين الطرحين . وليس بعيداً عن الذهن دعوة مفكر إسلامى متحرر هو الشيخ محمد عبده منذ قرن لمفهوم المستبد العادل .

على أنه ورغم هذا التباين تبقى الحقيقة الهامة الجديدة كامنة فى توارى الطرح الاشتراكى للديموقراطية ، مع تصاعد الطرح الإسلامى لمفهوم الشورى فى مواجهة سيادة الطرح الليبرالى للديموقراطية الغربية .

الثانى : وهو مجموعة من العوامل الداخلية المتنامية فى التكوين القطرى للدولة العربية والناجمة عن عمليات النمو ، والتكيف للمجتمعات العربية

المعاصرة. ففضلاً عن التعقيد المتزايد للهياكل الاقتصادية والاجتماعية العربية مع التزايد الطفيف فى عمليات التصنيع ، وتزايد دور قطاع الخدمات فى الاقتصاديات العربية، وتنامى الطبقة الوسطى كشريحة اجتماعية تضم كثيرا من الفئات الطامحة نحو ممارسة قيم حرية الفكر والتعبير ، وبالتالى تزايد الاهتمام والإحساس بالنزعة الفردية وضرورة احترام حقوق الإنسان ، تأتى مشكلة الأقليات لتمثل أهم الحوافز لقضية الديموقراطية وتأججها فى الوعى العربى إذ تقدم الديموقراطية فى معظم الأحيان على أنها الحل الوحيد أو الأمثل لقضايا الأقليات فى الوطن العربى .

" فالخريطة الإثنية العربية على صعيد اللغة تضم نحو ١٣٪ من مجموع سكان الوطن العربى وهم الأكراد والأرمن والآرامية والسريان والشركس والتركمان والأتراك والإيرانيون واليهود والزنوج والنوبيون والبربر . وعلى الصعيد الدينى تشمل نحو ٢٠ مليون بنسبة ٩٪ من جملة السكان والفئة الثانية هم اليهود الربانيون، والأرثونكس ، واليهود القراءون والساديون ثم الديانات التوفيقية غير السماوية الصائبة واليزيدية ، والبهائية ثم الديانات القبلية الزنجية (٩) .

ولا شك أن الخريطة العربية الإثنية تثير بهذا الشكل قدراً هاماً من التوترات على الساحة العربية وتخلق مزيداً من الهموم خاصة فى السودان ولبنان والعراق ولذا كان من الصعب على الفكر السياسى العربى تجاهل تلك القضية والعبور عليها دون التوقف أمامها وكذا يرصد هذا الفكر ثلاث معضلات أساسية تمثل دافعاً لتأجيج حدة هذه المشكلة وهى :

المعضلة الأولى : مفاهيمية بين القومية والإسلام فهناك رافد ينظر إلى الرابطة القومية بين العرب على أنها اللغة العربية وهذا يثير مخاوف لدى الأقليات غير العربية ، وهناك رافد يراها الدين وهذا يثير مخاوف الأقليات غير المسلمة .

المعضلة الثانية : سياسية وتنطوى على أزمة بناء الدولة الحديثة وتشمل تعثر وفشل القطرية فى صياغة مقبولة للهوية تأخذ فى الحسبان التعددية الدينية والثقافية حيث توجد . كما تنطوى على تعثر وفشل فى صياغة مقبولة لمسالك

الوصول إلى السلطة وكيفية إشراك الجماعات الإثنية الأخرى فيها بصورة متكافئة وهذا وذاك فى النهاية هما تجسيم لتعثر أو فشل عملية الدمج السياسية أفقياً ورأسياً للجماعة الإثنية فى المجرى الرئيسى للمجتمع والدولة .

المعضلة الثالثة : وتتعلق بالبعد الخارجى ونعنى به سهولة اختراق الوطن العربى من الخارج بقصد الهيمنة والاستنزاف (١٠) .

ويمكن القول بأن هذه المعضلات هى المسئولة عن تأزم العلاقة بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها بما يجعل من علاجها ليس فقط وسيلة لدعم السلم الداخلى فى هذه المجتمعات بين الأقليات والأغلبيات بل هى بنفس القدر من أجل تكريس الشرعية بين الأنظمة الحاكمة وكافة شعوبها " وإزاء هذا التحدى يطرح الفكر السياسى العربى ثلاثة بدائل تعمل متكاملة لصياغة إطار عام يمنع المشكلة الإثنية من التفجير المسلح ، بل ويحتوى مثل هذه الانفجارات القائمة بالفعل وهذه البدائل تتمحور حول الديموقراطية والفيدرالية والمجتمع المدنى فمن شأن هذه المبادئ أن توازن بين حقوق الأغلبية وحقوق الأقليات سواء على مستوى القطر الواحد أو على مستوى الوطن العربى كله (١١) .

وبينما نجد تأثيراً غير متوازن بالنسبة لمجموعة العوامل الخارجية إذ تميل بشدة إلى الضغط على الفكر السياسى العربى دون النظام العربى ، فإن المجموعة الثانية من العوامل الداخلية تحقق تأثيراً متوازناً إلى حد بعيد إذ تضغط على الفكر السياسى العربى ، وفى ذات الوقت على الأنظمة العربية القطرية بما يحقق بالفعل تطوراً على هذا الصعيد لدى بعض البلدان وإن لم يكتمل فى صورته النهائية . بينما تبقى بلدان أخرى فى مرحلة التردد الفعلى خلف مسميات الخصوصية الثقافية ، والنسبية الحضارية وغيرها وإن لم تستطع جميعها – تحت ضغط الفكر السياسى – التصريح بمعارضة أو مجافاة التيار الديموقراطى المتنامى . وإذا كان ذلك يبقى فى النهاية رهنا بمناخ وتطور وظروف الدولة القطرية دون أن يشكل هماً ملمحاً على جدول أعمال النظام العربى فى مجموعه .

علـى أن انضـواء القضايـا المحوريــة الثـلاث : النهضــة ، والقوميــة ، والديموقراطية تحت ملمح الإستاتيكية فى الفكر السياسى العربـى لا يجب أن يخفـى فضلاً عما أسلفناه من ديناميكية الطرح أو التناول الفكرى وخاصة بالنسبة للقضيتيـن الأخيرتين . حالة التباين النسبى بين القضايا الثلاث خاصـة حـول معيـار التحقـق . فقضية النهضة مثلاً لا يمكن وضع معيار مطلق لتحققها داخل كل بلـد ، أو بصـورة عامة داخل النظام العربى حيث يستطيع كل قطر أن يدعى بوجود مشـروع للنهضـة لديـه بـأى صيغـة مـن الصيـغ . ولـذا فالطبيعـة النسبية للقضيـة تفـرض اسـتمرارية طرحها على الفكر العربى ولذا ربما كانت أقدم هذه القضايـا المطروحـة فعـلاً . أمـا القضية القومية فربما كانت أكثر هذه القضايا قابليـة لتطبيق معيـار التحقـق بصـورة واضحة وإن لـم تكـن مطلقـة فـالوحدة القوميـة هـى عمـل سياسـى يتضمـن ممارسـة الإرادة على الأقاليم القطرية العربية فى إطـار قـانونى جديـد . ولـذا فهـى تملـك مـن الملامح البارزة ما يمكـن قياسـها وبالتـالى التـأكد مـن تحققهـا أو عدمـه وقيـاس ذلـك التحقق .

وتأتى قضية الديموقراطية لتمثل حالة وسطى من القضيتين السـالفتين إذ انهـا تحتوى عدة مؤشرات تتعلق أولاً بالمبادئ ، وثانياً بالآليات . غير أنهـا تبقـى مبـادى قيمية وبالتالى نسبية ورغم أن الآليات قد تكون أكثر وضوحاً وقابليـة للملاحظـة إلا أنها فى النهاية فضلاً عن المبادئ قد تقع أسيرة تحدى الخصوصية الثقافيـة وغيرهـا من الدعاوى التى تعوق قياس مدى تحفظها .

ومن جماع ذلك يمكن القول إن هذه القضايا لاعتبـارات محوريتهـا وإلحاحهـا تنتمى وتنزع لأن تكون من القضايا ذات الطـابع الاسـتمرارى بصفـة عامـة وبـالقدر الذى يجعلها عرضة للطـرح الدائـم أو المتجـدد علـى أنظمـة التفكير العالميـة بصفـة عامة . غير أن إلحاح هذا الطرح واتصاله على مدار القـرن ونيـف خاصـة بالنسبة للقضيتين الأولبين مثلاً علـى النظـام الفكـرى العربـى يجعـل منـه حالـة خاصـة جداً تقترب من الجمود برغم بعض التحفظ بما يسـتدعى تسـمية ذلـك الملـح بالإسـتاتيكية وذلك فيما نعزوه إلى عدة عوامل أهمها :-

ازدواجية المرجعية الفكرية العربية وهو الأمر الذى يولد تيارات فكرية متضادة ومتنافية . وربما قد تكون متعاقبة بما يحرم الفكر السياسى العربى من توليد تراكمات متجانسة خاصة بالقضية الواحدة قد تدفع بها نحو التحقق . ولعل التناقض القومى - الإسلامى يجسد بوضوح هذا الملمح فى الحالة العربية .

العامل الاستعمارى وما ولده من انقطاعة فكرية وسياسية طويلة نسبياً أعاقت - إلى مدى بعيد - انسياب الإرادة الوطنية نحو تحقيق غاياتها ثم الإرادة القومية بالتبعية وهو ما أعاق تحقق هذه القضايا فى الواقع وبالتالى دفع إلى استمرارها على جدول أعمال النظام والفكر العربيين .

البطء النسبى لعملية التطور العربى على الصعيد القطرى وهو الأمر الذى من شأنه إطالة مدى تحقيق أولويات هذه البلدان العربية واستمرارها لفترة طويلة موضع جدل ، وأمل باعتبارها أهداف وطنية وقومية .

وأخيراً تأتى هامشية التأثير الفكرى فى الحياة العربية على الأنظمة السياسية لتشكل دافعاً لبطء عملية التحقق لهذه القضايا وبالتالى استمرار طرحها فى مدى زمنى طويل .

رابعاً : إنعدام المرونة أو التسامح :

فمن جماع الفردية وما تعنيه من نزوع إلى التسلط ، والعاطفية وما تفرزه من آليات الانفعالية والحدة واللاعقلانية ، وما تعكسه الإستاتيكية بدوافعها ومضامينها من فقدان للقدرة على الإنجاز تتولد فى الممارسات السياسية العربية ، ويعكس الفكر السياسى العربى فى أحد ملامحه الهامة حالة من عدم التسامح مع الآخر العربى وينعكس ذلك فى العجز الرهيب عن حصار الأزمات ، وافتقاد آلية التعامل معها بما يسمح بتفجيرها ابتداءً ، واتساعها انتهاءً أمام مواقف تبدو جامدة لدى الأطراف

المتنازعة ، وضمن أجواء إعلامية ومعنوية مشحونة سرعان ما تتسم بالاستقطاب الحاد والانفعال الشديد بما يدفع الأزمات فى الغالب نحو الاسترسال ولو بالقصور الذاتى حتى تبلغ منتهاها من التفجر الواسع العنيف وخاصة مع المثالية الشديدة والتجريد الهائل فى النظرة إلى العربى الآخر الذى يجب أن يكون مثالياً جداً وصديقاً جداً لمجرد العروبة الثقافية وهى نظرة إن أكدت فى وجهها الإيجابى عمق تلك النظرة لمضامين العروبة والوحدة وغيرها ، إلا أنها فى التجليات السلبية لها - خاصة مع افتقاد صاحبها ذاته لمثل هذا التسامح ومع افتقاد الفكر السياسى التقليدى فى حياتنا العربية لمفهوم المصلحة - غالباً ما تولد توقعات متزايدة ومنفعلة بأشياء وهمية ، وتصور السعى نحو المصلحة لدى الآخر على أنه خروج على روابط القربى ووشائج العروبة والقومية وهو الأمر الذى يحاول دون بناء مواقف تفاوضية تساومية تسعى إلى التوفيق عبر حلول جزئية مرنة تحقق الممكن وتتجاوز المستحيل وتغلب النسبى السياسى على حساب المطلق المثالى .

كما تنعكس سمة عدم التسامح فى التفكير السياسى العربى فى تلك النماذج للانقطاعات السياسية فى حياتنا العربية نتيجة التباين فى الرؤية مع الآخر أو حتى الاختلاف معه وهو ما يؤدى إلى حالة من شمولية العداء واستمراره وتراكمه . فالخلاف البعثى بين سوريا والعراق يوشك على نصف قرن من الامتداد والتشعيب دون دوافع موضوعية ورغم وحدة الفكر فى صورته النقية بينهما حول الوحدة والقومية وغيرها إلا أن كلا الطرفين عجز عن التسامح مع مجرد الخصوصية القطرية أو التطبيقية للآخر ضمن أشياء عديدة بالطبع جوهرها التنافس الشخصى والقطرى وفى السياق ذاته يبدو الموقف العربى حيال الوضعية السياسية العراقية بوجه عام حيث يغلب على تيار كبير فى التفكير السياسى العربى وخاصة لدى دول الخليج أو معظمها روح من العداء وعدم التسامح ، فضلاً عن حالة من التمرد الفكرى والثقافى فضلاً عن السياسى والأمنى تبرزه حالات ونماذج سلوكية عديدة ويؤشر إلى مراجعة فكرية سلبية ولا قومية حيال النظام العربى بوجه عام تعددت

رؤى الأنظمة السياسية الرسمية ، إلى مرارات شعبية عميقة تنعكس فى الفتور حيال الجامعة العربية ، وفيما أثير الجدل حوله من استطلاع للرأى بدول الخليج خاصة الكويت أكدت على ذات المعنى ، وما ووجه به وزير الخارجية التونسى أثناء زياراته للكويت العام الماضى ١٩٩٣م حتى أنه اضطر أمام موجة العداء الإعلامى والشعبى إلى قطع زيارته والعودة إلى بلده التى لم تكن عدواً مباشراً فى الأزمة ، ورغم أنها قد عبرت عن موقف رأته قومياً فى ظل مناخ فكرى وسياسى معقد ثم أنها حاولت إجراء مراجعة له حينما أثبتت التطورات عدم صدقيته .

فلا ينكر أحد المرارات الناجمة عن أزمة الخليج فى الوجدان العربى العام ولكن ذلك لا يجب أن يكون عائقاً أمام عودة التحام الفكر السياسى العربى خاصة وفى ضوء محاولة هذا الفكر للالتئام مع الفكر الإسرائيلى اليهودى الصهيونى رغم صراعات السلاح والعقائد والمصالح والرؤى لأكثر من نصف قرن شهد انسياب الدم العربى على رمال الصحراء العربية فى فلسطين فيما سجلته الملاحم الشعرية والروايات الأدبية وحفظته الثقافة العربية بل وحفرته فى الضمير القومى العربى .

إن عدم التسامح الفكرى مع الآخر العربى لا يؤدى فقط إلى شمولية العداء وتراكمه ، بل هو أيضاً يكشف عن حالة من عدم الثقة الحضارية والسياسية والثقافية. فعدم التسامح يعد إحدى سمات الفكر المتأزم والمهزوم طالما بقيت له قدرة على التسامح مع الفكر المضاد له والخارج عنه ، واللهم إلا إذا كان تسامحاً جبرياً وهو ما يكشف عن معانى أسوأ بكثير .

خامساً : غياب الرؤى الاستراتيجية والشاملة (سيادة الرؤى الآنية والحلول الجزئية) :

لا شك أن التخطيط للمستقبل فضلاً عن إدارة الحاضر هو أحد أهم وظائف الدولة فى المجتمعات المعاصرة التى نشأت معها وترتقى برقيها فهى وظيفة حية ومتنامية رغم الجدل حولها فى الفلسفات السياسية المتباينة ورغم بعض المراجعات لها في الفلسفة الليبرالية خاصة والتى تسعى فى الحقيقة إلى ضبطها وتدعيم فعاليتها لا الحد منها أو تهميشها .

ويمكن القول إن الحسابات الإستراتيجية باعتبارها تلك التخطيط المستقبلى والاستشراف الواعى بحاجات وإمكانيات الشعوب والهادف لأفضل استثمار ممكن لطاقاتها فى مجابهة تحدياتها وتحقيق تقدمها تعد سمة للحداثة فى كافة تجلياتها يعد افتقادها دليلاً على التخلف الفكرى والسياسى الذى يرتبط فى الغالب بمجتمعات ودول تعانى الحرمان من تراكم المعرفة والخبرة فضلاً عن الاقتصاد والثروة فمن مميزات التخطيط الإستراتيجى أنه يتيح الفرص للقائمين به للتكامل و التراكم والاستمرارية دونما الحاجة للاستبدال والهدم والإلغاء أمام سطوة التناقضات التى قد تنجم عن المبادرات العشوائية والحلول الجزئية وغيرها .

ورغم نشأة النظام السياسى العربى ممثلاً فى جامعة الدول العربية منذ نصف القرن تقريباً لأجل تحقيق هذا الهدف بين كافة الأقطار العربية رغم طبيعة هذا النظام وتلك المؤسسة وباعتبارهما يضمان دولاً مستقلة ذات سيادة تعد إرادتها القطرية هى مرجعها الأخير فى سلوكها السياسى . فإن هذا الهدف لم يتحقق وبدا حلماً طوباوياً مع الوقت وانعكس ذلك على طبيعة وأنماط التفكير السياسى العربى بوجه عام ليؤكد ذات الملامح والسمات . كما انعكس على الواقع السياسى العربى فيما يبدو على الساحة من تناقضات فى الرؤى والمواقف والمصالح وغيرها مما ينعكس فى عدة مؤشرات أهمها :

(أ) سيادة التفكير الآنـي اللحظي وغياب الرؤية التاريخية التى تؤكد على اتصال وتواصل الماضى والمستقبل مع الحاضر دون أن تنزعه من سياقه التاريخى لأجل تضخيم تناقضاته بما يبرر المواقف السلبية والرؤى الإنقطاعية فى التاريخ العربى المعاصر . فرغم مرارة اللحظة التاريخية التى قد تحمل شحنة عاطفية وخبرة سلبية كأزمة الغزو العراقى الأخير . إلا أن الحقيقة التاريخية تؤكد أنها وبكل المقاييس لحظة استثنائية لا يمكن الوثوق بها وحدها أو الركون إليها وحدها فى تفسير الحقبة التاريخية ، وصياغة أنماط الفعل وأسس التحرك المستقبلية وبالتالى تصبح البنى الفكرية والسياسية التى قد تتأسس عليها عرضة للنقد فى أسسها

المعرفية ، وللإزالة والهدم فى هياكلها المؤسسية والشلل والعجز فى وظائفها المتصورة .

(ب) سيادة الحلول المالية على حساب الحلول الاقتصادية :

وهى إحدى تجليات التفكير الجزئى فى ثقافتنا السياسية العربية حيث تسود حتى على المستوى القطرى محورية ما يسمى بالمحفظة المالية على عقلية المسئولية الاقتصادية ، والفكر الاقتصادى داخل جل البلدان العربية حيث عملية زيادة الموارد المالية بالجباية الجمركية أو الضريبية أو التحويلية تكتسب أهمية خاصة فى هذا السياق فى محاولة لإقامة توازن مالى هش ومظهرى يعكس حقائق اقتصادية وهمية لدى هذه البلدان وتحقيق أهداف جزئية ومرحلية يجب تجاوزها إلى آفاق أبعد وأرحب .

إن معظم الحديث عن إمكانية بناء سوق عربية مشتركة ورغم الإحباط الذى واجهه ذاك الهدف . إنما يرتكن إلى أسانيد تتمحور حول تدنى مستوى التجارة العربية البينية إلى ٧٪ مثلاً مع توخى زيادتها إلى معدلات أعلى دون اهتمام حقيقى بإمكانيات تطوير الإنتاج السلعى والخدمى ، وتعقيد الهياكل الاقتصادية وزيادة ترابطها قطرياً وقومياً .

وحتى الحديث الدائر حول الشرق أوسطية ورغم سلبية منطق هذا التفكير الإقليمى على حساب القومى فإن الحدث ذاته لدى تيارات التفكير السياسى العربى لا يتناول تحديد ماهية تلك الشرق أوسطية هل هى نظام إقليمى ، أم سوق اقتصادية . أم اتحاد جمركى ، أو غيرها فالمتصور غالباً والمثير للجدل إنما هو غزو اقتصادي يقوم على تبادل الفن الإنتاجي الإسرائيلى بعناصر الإنتاج العربى وعبر مبادلات تجارية تنحاز لإسرائيل وغيرها من المقولات ذات الطابع التعميمى الديماجوجى دون حسابات اقتصادية رشيدة تخاطب البنى الاقتصادية العربية والقدرات التكنولوجية لديها وإمكانيات التنافس الإنتاجى إليها فى إطار نظرة موضوعية ذات طابع فنى لا سياسى .

ومن جماع النظرة القطرية لعملية التنمية الداخلية أو النظرة القومية لآليات التعاون الاقتصادى العربى ثم التعاون الاقتصادى العربى ، ثم التعاون الإقليمى الشرق أوسطى تتأكد الرؤية الغالبة على التفكير السياسى العربى ممثلة فى الحلول المالية والتحويلية كأحد أبعاد التفكير الجزئى على حساب الحلول الاقتصادية الهيكلية التى تجسد الشمول والكلية المبتغى توافرهما لأى تفكير إستراتيجى علمى .

(ج) سيادة التفكير الأمنى على حساب المجتمعى :

فنظرة فاحصة أو حتى سريعة تؤكد هذا الملمح فى ثقافتنا وحياتنا العربية بوجه عام . وهو ملمح يؤكد غلبة الجزء على الكل ، والقصور على الشمول فالأمن هو قطاع ضمن قطاعات عديدة ، ووظيفة ضمن وظائف متعددة فى إطار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تتخللها وظائف الدولة المعاصرة .

كما أن الأمن على صعيد آخر هو جماع لعوامل الاتساق والتوافق الإقليمى بين عناصر الأرض والبشر والتاريخ وأى خلل فى هذا التوافق يؤدى إلى التوتر وعدم الاستقرار بالقدر الذى ينمى الإحساس بعدم الأمن رغم أى ترتيبات اصطناعية قد تحاول السطو والالتفاف حول هذه الطبيعية اعتمادا على تسييد عنصر ما وهدم آخر مما يخلق فى النهاية كيانات لا آمنة ضمن بيئة عامة مشوهة وعوداً على بدء نلمس غلبة التفكير الأمنى المحدود على العقل السياسى العربى فى السياق القطرى ، فضلاً عن القومى . فعلى الصعيد القطرى وفى مواجهة الحركات المعارضة سياسياً أو الصراعات المتنامية اجتماعياً نجد الدولة القطرية العربية رافعة للواء الحل الأمنى سواء فى سياق تبريرها لمواجهة وكبح جماح هذه القوى المعارضة أو المتصارعة أو فى سياق آلية المواجهة ذاتها معتمدة على ما لديها من إمكانيات الاستخبار والتسلح وامتلاكها لوسائل القهر المعنوى والنفسى فضلاً عن المادى وهى آليات جزئية تقصر عن تحقيق أهداف شاملة عميقة مرجوة إلى تحقيق أهداف مرحلة تنزع إلى تجميد المشكلات وكبح جماحها دون اجتثاث مسبباتها ودواعيها من التربة التى نشأت عليها .

وعلى الصعيد القومى نلمح آلية التحاور العنيف فى صور وصيغ متباينة بدءاً من التهديد باستخدام القوة ، إلى استخدامها الفعلى ، ثم عملية الاستخدام المضاد والمفرط حين توافر القدرة على ذلك وهكذا تبدو الآلية المحرمة دولياً – نظرياً على الأقل – هى الآلية السائدة فى ثقافتنا وحياتنا السياسية العربية على ما تزخر به من وشائج القربى ، وموارد التكامل ، وآليات للتفاعل السلمى الهادئ على مستوى الدول والشعوب أيضاً . وحتى فى سياق التفاعل الودى بين الدول العربية فإن الملمح ذاته يتأكد فى غلبة القطاع الأمنى على كافة القطاعات إن صراحة أو ضمناً حيث الدافع الأمنى يكمن خلف تيار سياسى أو سلوك دول ما فى الإطار العربى نحو التقارب أو التباعد مع دول أخرى أو مجموعات إقليمية أخرى وهكذا .

ولعل هذا الملمح أيضاً يتأكد فى ظاهرة تصاعد الحركات الإسلامية على الساحة العربية بوجهه السلبى والإيجابى فعلى الوجه السلبى لعب البعد الأمنى دوراً هاماً فى محاولات الاختراق العقيدى للسيطرة على وتكييف شكوك دول عربية معينة من جانب دول أخرى ويتبدى هذا فى صورة التفاعلات المصرية السودانية منذ عام ١٩٨٩م وحتى الآن تقريباً وفى وجهه الإيجابى كان البعد الأمنى دافعاً خلف تيارات التقارب والتنسيق المصرى – التونسى – الجزائرى منذ عام ١٩٩١م وحتى الآن أيضاً رغم أن المواقف السياسية لدى البلدان الثلاثة من أزمة الخليج كانت قد افترقت كثيراً وكان من الممكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً وبعمق على علاقاتها ولو لفترة محدودة على الأقل . ولعل الموقف الخليجى العام إزاء التحدى الأمنى فى أعقاب الأزمة الأخيرة هو خير تجسيد لهذا الملمح إذ حدث تسابق وتسارع نحو ملء الفراغ النفسى والسياسى والثقافى الناجم عن انهيارات الأزمة بتواجد أمنى وصيغ أمنية وعسكرية بحتة تغلبت عليها الصبغة الغربية وسادتها الصبغة الأمريكية بصفة خاصة عبر عدة صفقات أمنية وعسكرية تهدف إلى عسكرة المنطقة ، واختزال نمط تفاعلاتها حول البعد الأمنى فقط وهو ما يبدو اختزالاً مخلاً إذ يحاول توفير الأمن بالسلاح وتكييف الأوضاع الإقليمية حسب الأوضاع الدولية ضد روح الانسجام

الإقليمي – القومي – الثقافي لعناصر الأرض ، والبشر والتاريخ في صياغة اصطناعية لا نرى أنها سوف تصمد طويلاً أو أنها سوف تنجز شيئاً رغم تكلفتها الباهظة لأن الأمن لا ينتج ثقافة ، ولكن العكس الصحيح حيث يمكن للثقافة أن تنتج الأمن على طريقة الانسجام والتفاعل الودى الوئيد .

إن سيادة التفكير الآني ، والرؤى اللحظية ، مع سيادة الحلول الجزئية ، وهيمنة التفكير الأمني على ثقافتنا السياسية العربية فضلاً عن كونها ملامح وسمات للتخلف والتقليدية في مواجهة التقدم والحداثة فإنها أيضاً دوافع نحو الفاقد السياسى الذى تعانى منه الحياة العربية إذ تبدو العوائد غير متسقة مع التكلفة والقوى غير متسقة مع الموارد في سياق معالجات جزئية تقصر عن تحقيق الأهداف ، ورؤى لحظية تغيب الماضي وتغفل المستقبل ، وطغيان أمني يعمى الفكر والممارسة عن ضرورات الانسجام والتكامل والتوافق النابعة من روح الأرض ذاتها وإن كانت تلك الملامح الفكرية السلبية لها من الخطورة والأهمية بالنسبة لأى بلد أو قطر عربى ما يرهن بها مستقبل نموه وازدهاره فإن لتلك الملامح ذاتها في السياق الفكرى والقومى العربى من الخطورة والأهمية ما يجعل لها الأولوية . ليس فقط في تحديد مدى التقدم والازدهار ، ولكن أيضاً – وفي ضوء المتغيرات الدولية العاصفة – في تحديد احتمالات الصمود والبقاء بذات الهوية القومية العربية والإسلامية .

سادساً : القدرة المحدودة على التكيف الخلاق ، وغلبة الدفاع السلبى على المبادرة الإيجابية :

وهو أحد الملامح التى تكتسب أهمية خاصة في هذه الآونة التى يغلب فيها على الحركة الدولية والإقليمية قدراً هائلاً من التغير والديناميكية إذ تبدو أدق الحسابات السياسية عاجزة عن التوائم الكامل مع هذه المتغيرات وحركتها الدافقة بما يجعلها في حاجة دائمة لإعادة النظر من أجل التكيف المرن والخلاق مع تلك المتغيرات .

وفي التفكير السياسى العربى يمكننا – وبجهد يسير – أن نلمس القدرة المحدودة على هذا الصعيد سواء في الإطار القطرى ، أو القومى وهو الأمر الذى

يخلق صدامات متكررة بين الإرادة العربية ، والبيئة الدولية المحيطة بها . وبالتالى فإن عملية التكيف مع هذه البيئة الدولية - إذ تأتى متأخرة ، وغير جذرية - تكون غير خلاقة لأنها فى الغالب تكون وليدة القسر لا الفهم ، والضرورة لا الرغبة وهو الأمر الذى يفسر كثيراً من الأزمات بين النظامين العربى والدولى وحيث تتخذ الاستجابة العربية الفكرية السياسية أنماطاً سلبية فى مواجهة التحديات الدولية مثل الاستئساد الهش شديد التكلفة أو التضعضع الخانع غير المرغوب أو المبرر وبما لا يحقق النتائج المرجوة فى النهاية على صعيد ضبط هياكل العوائد والتكلفة لهذه الأنماط من الاستجابة .

وامتداداً لهذا الملمح يمكننا الحديث عن سمة التردد وغلبة الدفاع السلبى على المبادرة الإيجابية فى التفكير السياسى العربى وهى سمة تبدو منطقية فى ضوء القدرة المحدودة على التكيف ، وربما انعدام القدرة على الاستشعار . ففى مواجهة معظم التحديات الدولية والإقليمية وإزاء كافة القضايا تقريباً نلمس سكوناً مبدأياً قد يطول أو يقصر فحواه انتظار ما تفرضه تلك التحديات ، وما يبادر به الآخر قبل أن يبدأ التحرك إزاء ذلك المطروح من الآخر لمناقشته أو التفاعل معه برفضه أو قبوله وكأن مهمة الفكر العربى قد انحسرت فى مجرد عملية الترشيح هذه دون قدرة فعلية على الطرح الإيجابى لمبادرات ، والصياغة الفكرية لنماذج شاملة تواجه ذلك المطروح من وجهة نظر المصلحة والفكر العربيين وفى هذا السياق تبدو الحركة العربية على صعيدى الفكر والممارسة مجرد ردود أفعال منضبطة بإرادات الغير ولو كان ذلك فى إطار واسع نسبياً يتضمن قدراً من الحرية الظاهرية أو الوهمية على منوال جل البرلمانات العربية فى أدائها السلبى لوظيفة التأييد والتهليل والمباركة لممارسات القيادات السياسية والسلطات التنفيذية ولعل السمتين السالفتين هما من الأصالة والوضوح فى التفكير السياسى العربى بالقدر الذى يجعلهما من ثوابته حيث مارسهما على صعيد تطوره المعاصر ولا يزال وحيث ينعكس ذلك فى موقفه من الأطروحات حول الشرق أوسطية ربما بصورة أكثر حدة وخصوصية تجد دواقعها فى :

(أ) إن التجاوب الفكرى العربى مع هذه الأطروحات بدأ ولا يزال ينطلق من حقيقتين متناقضتين . الأولى هى كون عملية التعاون الاقتصادى الإقليمى هى شر لابد منه ، وأمر واقع لابد من دفعه ثمناً لعملية السلام .

والثانية : هى كون هذا التعاون آلية لتحقيق الرفاهية الإقليمية ومن هذا التناقض بدأ الفكر العربى متخوفاً ومتردداً أو رافضاً ثم تحول فجأة إلى هرولة سريعة – فى تيار كبير منه – نحو هذا التعاون وأنماطه .

(ب) حالة التشرزم والقطيعة التى يمر بها النظام العربى والتى حالت دون بناء فكر جماعى حتى الآن حيث ارتبطت التعبيرات الفكرية والتزمت بمواقف سياسية ومصالح قطرية ذاتية دفعت دول الخليج جماعة وفى ضوء علاقاتها بالولايات المتحدة – إلى إلغاء المقاطعة لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة فلم يبق سوى التعامل السياسى المباشر معها .

(ج) إن عملية صياغة النماذج المتطلبة للمبادرات الإيجابية الفكرية بما تستلزمه من تكلفة نفسية عالية وجهد إدراكى كبير وخيال قومى خصب قادر على ضبط الأحلام والأهداف معاً تبدو عملية شاقة وعسيرة تستلزم شروطاً مبدئية على رأسها وحدة الوعى والضمير القوميين فضلاً عن الإرادة السياسية وهو ما تفتقده حياتنا العربية ، ولابد أن يجاوبها التفكير السياسى العربى مكتفياً بردود الفعل حيث هى أسهل فعلاً وأقل تكلفة .

سابعاً : استحضار الآخر فى الخطاب السياسى العربى :

عرفت التقاليد السياسية ربما على كل الخريطة الدولية المعاصرة آلية توظيف العدو الخارجى باعتباره تهديداً حالاً يستلزم تضافر قوى الشعب والدولة فى مواجهته دفاعاً عن قيم وتراث وثروات ذلك الشعب على أن ذلك التوظيف الذرائعى للعدو الخارجى من قبل الحكام والقيادات لضمان قدر من المساندة ، والحفاظ على الشرعية ، وربما حفظ التكامل القومى والإقليمى فى آن واحد ، والذى عرفته خبرة

ممارسات النظم السياسية ، والعلاقات الدولية بصفة عامة قد اقتصر على تقاليد الممارسة السياسية فى معظم الأحيان ، وعلى فترات الأزمات الداخلية الحادة فى كل الأحيان ، وعلى صعيد الحركة والفعل القطرى بصفة عامة وفى هذا السياق تبدو عملية استحضار الآخرَ فى الخطاب السياسى العربى ذات أبعاد ودلالات أكثر عمقاً وخصوصية وتفرداً .

فمن ناحية أولى نجد عملية التوظيف لفكرة العدو تتجاوز مجرد الممارسة السياسية لنظام الحكم هذا أو ذاك لتتخلل الخطاب السياسى بصفة عامة ثم لتشكل أحد ملامح التفكير السياسى لبؤر فكرية ، وجماعات ثقافية ، وتيارات سياسية عربية حتى كادت أن تشكل نظرية جديدة فى التحليل السياسى لدى الفكر العربى وهى ما صارت تسمى بنظرية المؤامرة فى تفسير التاريخ والتى تحيل معظم أزمات الواقع العربى إلى عوامل خارجية جوهرها المؤامرة الدولية على العالم العربى . ولعل هذا الملمح يشكل أحد أبعاد اللامبالاة فى الحياة العربية ، ومن مخاطر هذا الملمح أنه يولد حالة زائفة من الرضى عن النفس وشعور وهمى بالاضطرار وعدم المسئولية حيال شتى أزمات الواقع العربى باعتبارها مؤامرات تشنها قوى معادية متفوقة إن لم يكن باعتبارها أقدارا ، وحتمية تاريخية .

ومن ناحية ثانية نجد هذا الاستحضار للآخر فى التفكير السياسى العربى يتجاوز مجرد أوقات الأزمات الحادة حين تفجرها ليتخذ طابعاً استمرارياً حيال آليات التعامل مع نتائجها وتداعياتها وتوابعها .

فرغم مرور أربع سنوات على أزمة الخليج الثانية لا يزال الخطاب العربى وخاصة خطاب المصالحة يستحضر الآخر بأشكال سافرة أو مقنعة فجل المبادرات فى هذا السياق تتحطم على صخرة تسلط مجلس الأمن ومقولات الشرعية الأخاذة ، ومن خلفهما الإرادة الأمريكية ، كما تعلن معظم الفعاليات العربية شروطها لتحقيق المصالحة العربية متمحورة حول ضرورة خضوع العراق لقرارات الشرعية الدولية ورغم بعض التعنت والمهاترات فى الخطاب السياسى العراقى المأزوم وحتى أزمة

تحريك القوات الأخيرة فى أكتوبر ١٩٩٤م إلا أن ما شهدت به الأحداث قد عبر عن تطور جوهرى فى هذا السياق كان لابد وأن يدفع الفكر والنظام العربيين للتجاوب معه خاصة وأنه كان قد نفذ التزاماته فى مواجهة المجتمع الدولى على صعيد التسلح كما لم يحدث من قبل . ولكن التفكير العربى وقف عاجزاً عن أن يعكس هذا التطور، ومستكيناً لممارسات النظم الحاكمة واستحضارها للإرادة الأمريكية ، والشرعية الدولية كوجه آخر مقبول للتغطية إما على حال الاستحضار الجبرى وجوهره التبعية ، وإما الاستحضار الدعائى من أجل تسكين الواقع العربى داخل محدداته الحالية مع الحفاظ على تناقضاته القومية لأجل مصالح قطرية ضيقة وأنانية ومن ناحية أخيرة يتجاوز التوظيف العربى للآخر العدو مجرد الخطاب القطرى أو خطاب الدولة إلى الخطاب القومى والإقليمى بصفة عامة ولعل التجلى الأمثل لهذا الملمح يتأكد فى تلك النزعة المعبرة عن عميق الانزعاج من العداء الغربى – المسيحى للإسلام الشرقى – العربى والتى بدأت مع مقولة الباحث الأكاديمى والمفكر الأمريكى صاموئيل هانتيجون – فى اتخاذ الخطوط بين الثقافات والحضارات محاور للصراع فيما بعد الحرب الباردة – فى اكتساب طابع ديماجوجي على الصعيد الفكرى العربى يعكس فى جزء منه عدم الوعى ، وفى الجزء الآخر عدم الصدق أو المصداقية . على أنه فى كل الأحوال قد خضع لتوظيف ذرائعى مضاد جوهره تبرير العنف فى الداخل العربى لحساب جماعات سياسية فى مواجهتها للنظم الحاكمة العربية وفى صراعات الدين والسلطة الشرعية. وفى السياق العام جسدت التجليات الثلاثة لهذا الملمح نزعة فى التفكير السياسى العربى نحو اللامبالاة وانعدام المسئولية والقدرية الانتهازية .

ثامناً : النظرة الأحادية للأشياء وفقدان أدب الاختلاف مع سيادة التفكير القبلى :

وهو ملمح شديد الإشكالية ، وفى ذات الوقت شديد الأهمية إذ يتكون من مركب اجتماعى ، اقتصادى ، سياسى ، ثقافى ، فى تداخل ملحوظ يؤكد على وينبع من حالة التخلف الهيكلى العربى بوجه عام . كما أنه ملمح يبدو مستقلاً عن الملامح السابقة عليه وناتج منطقى لها كتعبير عام عن واقع مجتمعات تعيش ما قبل الحداثة

بكافة تجلياتها جوهره النظر إلى الأشياء والوقائع من زاوية واحدة وهو ما لا يحقق رغبات ومصالح الأطراف المتباينة ، بما يثير خلافات تفتقد لآداب إدارتها فى ضوء هيمنة المطلق ، والسعى نحو تحقيق الأهداف الكلية دون اعتبار للآخرين وفى ذات الوقت العجز عن توليدالمصالح المشتركة وبناء الموقف الثالث الذى يشكل روح الوسطية الفكرية والسياسية المتسامحة وفى نظرنا فإن هذا العجز عن إدارة اختلافاتنا أو الاتفاق حولها يجد دوافعه فى أمور ، وحقائق ، وسمات تتجذر فى التربة السياسية والثقافية العربية منها :-

(أ) **سيادة نمط التفكير القبلى** حيث لا يزال العقل القبلى مسيطراً فى بلدان عربية غير قليلة وما يثير من أهمية التراث الاجتماعى مع هيمنة شيخ القبيلة الذى غالباً ما يرتدى ثوب الحاكم مطالباً الجميع بالخضوع له وإلا فالتهديد بالنبذ من قبل الأعراف والتقاليد والأفراد إذا لم يكن فى الأمر ما هو أسوأ من ذلك .

وفى هذا السياق يبدو التفكير القبلى دافعاً نحو مزيد من الفاقد السياسى إذ تبدو إدارته للأزمات شديدة التكلفة ، ونظرة سريعة إلى الواقع العربى فى الصومال واليمن تؤكد مدى الفاقد السياسى والتكلفة النفسية الاقتصادية المترتبة على العجز عن إدارة حوار خلاق حتى تبدو الحرب الأهلية أو الإقليمية خياراً أكثر سهولة من مجرد اقتحام حوار خلاق حول مائدة مستديرة للتفاوض . وفى ضوء العجز عن الحوار القطرى – المجتمعى فلا يتصور إمكانية القيام بهذا الحوار بين هذه الدول فى السياق القومى .

(ب) **هيمنة القطرى على القومى** : وهى سمة لازمة لسالفتها فالعقلية القبلية التى تتمحور منطلقاتها حول ذاتها فلا ترى قبيلة أخرى ، أو حتى القاعدة الجماهيرية لذات قبيلتها لا يتصور لها أن ترى فضلاً عن أن تغلب العربى الآخر ذى الرؤيا المتمايزة عبر الحدود السياسية التى قد تختلف حولها ولو اللهجة وهنا يبدو العجز عن التحاور وإدارة الاختلاف لازمة لتلك العقلية القبلية والسلفية حتى فى داخل المجموعات الإقليمية المتجانسة فى السياق العربى كمجلس التعاون

الخليجى الذى أخذ يعكس خلافات حادة نوعاً ما حول الحدود فيما بعد أزمة الخليج وضد التوقعات المتزايدة . له خلالها . حتى أن الخلاف القطرى – السعودى بلغ ذروته فيما بين سبتمبر – ديسمبر ١٩٩٢ وكاد أن يتفجر لولا الوساطة المصرية التى لم تتجاوز مجرد تجميد الخلاف دون قدرة على حله إذ تضمنت الوساطة أساساً للحل لم يستطع الطرفان تطبيقها على النزاع . بل إن الأمر قد تجاوز ذلك حيث دخلت قطر طلباً للمساندة فى علاقات مع العراق منذ ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢ ، ومع إيران التى أخذت تؤيدها منذ ذلك التاريخ فى مواجهة مع السعودية والبحرين والأمر على ذات المنوال لدى الاتحاد المغاربى العربى " إذ يعجز الاتحاد عن عكس نوع من الإجماع القومى أو التطابق بين الأولويات الوطنية والأولويات المغاربية إلى حد بعيد . فليبيا تجاهد لرفع الحظر المفروض عليها منذ إبريل ١٩٩٢م بسبب أزمة لوكيربى بينما تعكف الجزائر على أزمتها الداخلية ذات الصبغة الأمنية ، أما تونس والمغرب فربما كانتا الأكثر انشغالا بالحوار المغاربى – الأوربى أملاً فى تحقيق نوع من الشركة الاقتصادية بينما تنتظر موريتانيا باقى الأطراف حتى تفرغ من أولوياتها لمناقشة الأولويات المغاربية المؤجلة (١٢) .

ج- **غلبة التفكير الإقليمى** : وهو امتداد ثالث للحقيقتين السالفتين القبلية والقطرية فى نطاق أوسع عبر عن ذاته فى صورة الاتحادات التعاونية فى الخليج والمغرب العربى ، وهى فى جوهرها تعبير عام عن الخصوصية الإقليمية على حساب التجانس العربى وهى إشكالية تبدو معقدة للطابع القانونى السياسى لمؤسسة العمل العربى الجامعة والتى تضمنت فى صلب مواثيقها ما يحض على مثل هذا التعاون الأوثق فى إطارها وفى خدمة أهدافها . إلا أن واقع الحال يؤكد دائماً أن نشأة مثل هذه التجمعات غالباً ما يكون فى سياق عملية مراجعة سياسية حيال النظام العربى تؤكد على الخصوصية دون أن تخدم التجانس وفى محاولة لزيادة الفعالية التى تفتقدها الجامعة العربية ومؤسساتها .

د- انعدام المؤسسية : فغياب المؤسسة عن الحياة العربية فى شتى مناحيها ومعظم أقطارها يعد دافعاً نحو مثل هذه الملامح الفكرية والثقافية إذ إن غياب المؤسسة إنما يصاحبه تزايد عملية الشخصنة فى السياسة العربية بما يحرم هذه الحياة من ميزات التمايز الوظيفى ، والتعقد الهيكلى المصاحبة لإمكانيات متزايدة على صعيد تراكم المعرفة والخبرة والضامنة لدرجات متفاوتة من الاستمرارية والتواصل ، والمؤكدة لآداب الاختلاف والرغبة فى التحقق ولو من أجل البقاء الوظيفى أو غيره .

إن وجود المؤسسة فى الحياة القطرية أو القومية مع تزايد تعقدها وتشابكها يعد ضمانة قوية لقيم الاستمرار والتراكم المعرفى السياسى بما يتيح قدرة أكبر على إدارة الاختلافات بعيداً عن الشخصنة المقيتة .

هـ- أزمة الإدارة وفقدان العمل بروح الفريق : وهى لازمة لفكرة انعدام المؤسسية وانعدام عملية صهر الكوادر المؤسسية فقديماً قال العلامة ابن خلدون الكثير عن الشخصية العربية مؤكداً سمة الأنفة والفردية وصعوبة الانقياد إلا بالدين ولا شك أن المؤسسة بالمعنى الحديث هى دين الإدارة الحديثة يعد فقدانها دافعاً إلى عجز وشلل هذه الإدارة بما يبقى العمل السياسى رهناً بأشخاص وجهود متناثرة ويحرم المجتمعات العربية من موارد التنظيم وقيم الاستمرار والتراكم ولعل ذلك يفسر نجاح علمائنا العرب فى الخارج وفشلهم بالداخل العربى . فهم يحملون ذات العقول والأفكار ، ولكن المناخ الإدارى والعلمى والتنظيمى يدفع الجميع هناك نحو النجاح بما يضمنه من تكامل الخبرة والمعرفة والمعلومات .

وهكذا يبدو هذا الملمح الهام وليد عوامل هيكلية فى المجتمعات فضلاً عن الاقتصاديات بل والثقافات السياسية الفرعية العربية وهو ما يزيده تعقيداً وتشابكاً حتى أن الأمر ليبدو فى النهاية كأنه أزمة حضارية ثقافية تستقى جذورها من واقع التخلف العربى على شتى الصعد وفى كافة المناحى بما جسد حالة التقليدية ما قبل الحداثية لدى معظم بلادنا العربية .

وفى هذا السياق تبدو جل التفاعلات العربية الداخلية القطرية ، أو القومية على الصعيد السياسى هى مجرد تفاعلات فوقية لا تعكس حدتها والجدل الفكرى الدائر حولها حقيقة التفاعلات التحتية الهشة اقتصادياً واجتماعياً . فلا يزال الاقتصاد العربى هش البنية يفتقد إلى التقعيد ويعتمد على السلعة الواحدة فى كثير من الأحيان ويعانى من فقر انتاجى شديد حيث إن دولة كسنغافورة لا تتجاوز نحو الثلاثة ملايين نسمة أكثر تصديراً للعالم من شتى الأقطار العربية .

ولا تزال المجتمعات العربية بنسبة الأمية بها وانعدام الطبقة الوسطى فيها ، والتهميش الاجتماعى لفئات عديدة بها . مجتمعات هشة وغير مقعدة حتى يصعب القول بوجود مجتمع مدنى يمتلك قدراً من الاستقلالية النسبية عن الدولة بما يتيح لمؤسساته الحركة المستقلة ، ولأفراده المبادرة الإيجابية ، حتى أن هذه المجتمعات تعانى فى معظمها من ركود عميق واغتراب سياسى أعمق تارة بالاختلاف والتنازع حول الدين فى حالة الفقر ، وتارة أخرى بثقافة الاستهلاك والخمول فى حالات الوفرة .

وكان لزاماً على الأنظمة الحالية وكنتيجة منطقية أن تعكس مثل هذه السمات فى ممارستها السياسية فتقيد الحرية التنظيمية ، وتجب حرية التعبير . وتتجاوز حقوق الإنسان وتكرس مواردها لامتلاك أدوات العنف حفظاً لشرعيتها فى مواجهة الجميع .

وأمام هذه الحقائق – فى نظرنا – تبدو الأقطار العربية فى معظمها رأساً بلا جسد حوار فوقى دون بناء تحتى . قمة بلا قاعدة .

وكان نتيجة ذلك أن يبدو وعينا الفكرى ، والسياسى العربى حائراً خاوياً ، متردداً لأنه يجسد تفاعلات عقل لا يرتكز إلى جسد صحيح .

تعقيب : نحو رؤية متفائلة لآفاق التفكير السياسى العربى :

رغم ما أسلفناه من ملامح وسمات سلبية الطابع للتفكير السياسى العربى على مشارف القرن القادم ورغم تأكيدنا على الطبيعة البنيوية لهذه السلبيات وخاصة فى

الملمح الأخير . إلا أن ذلك لا يجب أن يدعونا إلى التشاؤم الناجم عن عدم رؤية الحقائق الجديدة فى الحياة السياسية العربية والفكر العربى على السواء ومنها :

١- ظاهرة الانتشار شبه الطاغى فى العقد الأخير لظاهرة المراكز البحثية على الخريطة العربية ومصر بخاصة . وما لها من مدلولات إيجابية وعوائد عميقة تتجسد فى القدرة على بناء تفكير سياسى عربى جماعى حيال القضايا المطروحة بما يساعد على صياغة رأى عام عربى واعٍ على منوال ذلك الرأى العام الشعبى الذى ولدته الممارسات الناصرية القومية وربما بمستويات أكبر من الوعى . ليس هذا فقط بل وأيضاً ما تؤديه هذه المراكز البحثية والعلمية من عقلنة للتفكير السياسى العربى تعكف على نزع أشواك العاطفية والفردية وغيرها من الأمراض الفكرية والسياسية فى الحياة العربية ثم الوظيفة الأهم وهى خلق أجيال بحثية متعاقبة ومتوازية بما يعمل ليس فقط على تواصل حوار الأجيال بل وعقلنة الأجيال الجديدة أيضاً ففى إحدى هذه التجليات انعقد بمركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة مؤتمر للباحثين الشباب حول المصالحة العربية شهد نقاشاً جاداً أو حاداً ، متحمساً وواعياً لشباب واع وصاعد سوف يفرز آثاره ، ويفرض ذاته على الفكر العربى فى أنماط من العقلانية .

٢- تزايد الاهتمام بالرأى العام فى العالم العربى ولعل استطلاعات جرت بدول الخليج فى أعقاب الأزمة الخليجية ، فضلاً عن قوة الرأى العام المصرى حيال العديد من القضايا ، بالإضافة إلى ما تشهده الخريطة العربية من تطورات على صعيد حرية التعبير ممثلة فى الانتشار الصحفى والإعلامى الملموس . مع تزايد الاحتكاك المجتمعى والثقافى بين الشعوب العربية والعالم فى ظل ثورة الاتصال. كل تلك العوامل تدفع نحو دور متزايد للرأى العام صحيح أنه حتى اليوم يؤدى مجرد خدمة

استكشافية للأنظمة الحاكمة دون أن يستطيع تغليب رؤياه ولكن الصحيح أيضاً أن تراكم الكم سوف يدفع إلى تميز الكيف حسبما تقضى طبائع الأمور .

٣- تنامى النزوع نحو الديموقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية فضلاً عما تجسده التجربة المصرية فى هذا السياق والتونسية إلى حد ما تجرى محاولات لزيادة جرعة الديموقراطية فى المغرب والأردن بل والكويت والسعودية التى تحاول خصخصة اقتصادها حالياً بعد تأسيسها لمجلس الشورى . وحتى موريتانيا التى أجريت بها مؤخراً أكثر انتخابات رئاسية عربية تنافسية .

وغنى عن البيان أن تحرير الاقتصاد فى أى بلد يدفع إلى قوة طبقة رجال الأعمال ، ويدعم المبادرة الفردية لهم ، مع تنامى الطبقة العاملة واستقلالها نسبياً فى ظل نشأة اتحادات ونقابات تعبر عنها فى مواجهة المستثمرين وفى مواجهة الدولة ، الأمر الذى يقود إلى مزيد من التقدم الاقتصادى الاجتماعى ، ويؤدى فى النهاية إلى استقلال وترسيخ مفهوم المجتمع المدنى وزيادة ثقله فى مواجهة الدولة بما يضبط شطط تفاعلاتها الفوقية ويفرض عليها نمطاً من العقلنة فى ممارستها السياسية .

٤- التغير التدريجى فى شخصية الإنسان العربى وهو تغير ناجم عن تزايد معدلات التعليم والسفر والاحتكاك بالآخر مباشرة أو عن طريق الإعلام وهو ما أدى فى الفترة الأخيرة مثلاً إلى تنامى المطالبة بحقوق الإنسان وظهور منظمات عربية عديدة لحقوق الإنسان وفى ظل نمو الإحساس بالذات ، ونمو الشعور بكونية العالم فالمتصور أن يطرح الإنسان العربى على ذاته ، وعلى مجتمعه وحكامه أسئلة تخاطب أهدافه وتوجهات تطوره فى سياق مجتمعه تفرض محاولات الإجابة عليها درجات شتى من الالتزام والعقلانية .

٥- التعاقب الجيلى : إذ ربما كان الشعور العاطفى المجرد والمتطرف

بالوحدة القومية أكثر ارتباطاً بالجيل الذى عاش فترة التحرر الوطنى ومواجهة الاستعمار وبرغم أهمية وجمال العاطفة القومية إلا أنها ربما أدت لنوع من الإحساس بالإحباط والإخفاق لسطوة الواقع أمام ثورة التوقعات الوحدوية مما أعاق عملية الالتحام الإيجابى عبر جسور وسيطة تجمع المصلحة مع العاطفة عند حدود الممكن . ولذا ربما كانت الأجيال العربية الجديدة أكثر قدرة على التعايش عند هذه الحدود لبناء فكر قومى أقل طوباوية وأكثر تحققاً .

٦- ربما جاز أيضاً القول إن الصراع العربى - الإسرائيلى كنمط للعلاقات العربية مع الآخر وبرغم المرارات التى خلقها بسبب الهزائم التاريخية والعسكرية وحتى السياسية - قد أدى إلى تزايد العقلانية فى التفكير السياسى العربى الأمر الذى يؤكده تزايد ملمح الموضوعية فى الخطاب العربى حيال عملية التسوية السلمية الجارية على عكس العقود الماضية ذات الخطابات الانفعالية . فبرغم أننا لا نتحمس للطروحات الشرق أوسطية المصاحبة لهذه التسوية إلا بشروط تبدو عسيرة وربما مستحيلة فى الواقع الحالى إلا أن نماذج التعامل العربى مع هذا التطور ، والجدل الفكرى ، بل والحوار السياسى داخل مجتمعاتنا العربية حول تعد دلائل على تنامى روح الحوار العقلانى والقدرة على الاختلاف سوف يكون له بالغ الأثر فى حياتنا العربية مستقبلاً إذا ما استمر فى تطوره وبقوة دفع العوامل المجتمعية التى خلقته .

الفصل الثانى

تفاعلات الواقع السياسى العربى بعد حرب الخليج الثانية

تقديم : بين الافتراق ومحاولة الالتقاء

شهد العالم بنهاية الثمانينات وبداية تسعينات هذا القرن موجة تحول عميق صاحبت اختزال التجربة الشيوعية الكبيرة إلى مجرد نظرية فلسفية - كما بدأت - عبر مناظرة طويلة وعنيفة استغرقت معظم هذا القرن فى مواجهة الليبرالية الغربية مما دفع بالعديد من الباحثين والكتاب للتبشير بنظام عالمى جديد ظناً منهم فى أن عملية الهيكلة الجديدة لمراكز القوى العالمية تكفى وحدها لنشأة نظام عالمى جديد ومتجاهلين القيم أولاً والمؤسسات القانونية ثانياً كمحددين هامين يجب تحققهما للقول بنظام جديد وذلك برغم التغير فى أنماط الأدوار والعمليات التى تنبثق من القيم وتتخلل المؤسسات والتى حدثت قصراً أو تشويهاً فى محاولة لإدارة العالم بآليات جديدة من خلال الهياكل القديمة ذاتها والقيم التى تحكمها مع الإيحاء بأن جديداً هناك فى الأفق يستحق من الجميع عملية التكيف والتأقلم العنيف التى أخذت القوى الكبرى فى العالم تطالب بها أقاليمه الفرعية وعلى رأسها العالم العربى . وربما أثبتت مظاهر الفوضى العنيفة التى صاحبت التسعينات وجرت وقائعها على معظم الخريطة الدولية ومنها أوروبا ذاتها أن مجمل ما حدث لا يتجاوز مجرد عملية هيكلة لتوازن قوى جديد فى مناخ من الفوضى لا النظام .

على أن هذا الذى جرى عالمياً - فضلاً عن كونه قد مثل انقطاعات لاستمراريات عربية قديمة فى التعامل الدولى تعود إلى الخمسينات فإنه قد ولد فى الفقه السياسى العربى تيارين هامين بدوا وكأنهما قد ورثا الثنائيات العربية المألوفة والمتضادة لمناخ الحرب الباردة العربية - العربية .

أولاهما يدعو للانصياع لتلك القواعد السياسية التى أخذت تفرضها القوى المهيمنة عالمياً من خلال المؤسسات القديمة للنظام الدولى فيما أصبح يسمى بتلك التسمية الأخاذة " الشرعية الدولية " .

وثانيهما يتبنى طروحات معارضة تجب ذلك الانصياع وتؤكد على معارضة الشرعية الدولية باعتبارها مفهوماً تبريرياً للمصلحة الغربية وما تتضمنه من أنماط سلبية فى ممارسة علاقات القوى من المراكز الغربية تجاه الأقاليم الفرعية للعالم ومنها العالم العربى .

ولقد جسدت حرب الخليج الثانية هذا الانقسام فى وضوح تام باعتبارها لحظة تاريخية تم فى أتون تفاعلاتها الحادة ليس فقط تفجير وعى قومى وأمنى متضاد مع ما اطرد عليه التفكير العربى وأيضاً تفعيل تناقضات الفكر السياسى العربى بنقل تناقضات النظام الدولى إلى الأرض العربية لتضغط وبقوة فعل الأزمة وشروطها على تناقضات الوعى العربى حتى تم تشطيره إلى معسكرين جامدين وعلى نحو مغاير نسبياً لطبيعة وأنماط التحالفات المرنة التى درج عليها التحرك السياسى العربى فى الماضى .

وفى فترة من أكثر فترات العالم دينامية اتسم العمل العربى بالجمود نتيجة ذلك التشطير إلى معسكرين متمايزين تسيطر على كل منهما فكريات الأزمة ، وتحكمه إفرازاتها ولذا فكليهما يفكر بفقه الواقع دون محاولة تجاوزه عبر آليات جزئية تدور جميعها فى إطار الدفاع السلبى الذاتى ودون اكتراث بظاهرات سلبية عديدة خيمت ولا تزال على الواقع العربى وتضغط فى مجملها نحو تقليص إقليمى ووظيفى للنظام العربى على طريق أقلمته وتكيفه للطروحات الإقليمية واللاقومية المتضمنة فى مفهوم الشرق أوسطية .

على أن عمق ما يجرى عالمياً وديناميكية التغير إقليمياً قد فجرا تيارا فى التفكير العربى أخذ يتنامى محدثاً قدراً متزايداً من الخلخلة لواقع ما بعد الحرب العاصفة فبدت هناك رؤى تاريخية لا لحظية ، تتغذى بالقومية لا القطرية ومدفوعة إلى تجاوز فقه الحاضر إلى المستقبل سعياً إلى مشروع للنهضة عبر المصالحة يدعم الأمن ويحفظ هويته القومية العربية ونظامها الجامع .

وفى خضم صراع هذا التيار الإيجابى المتفجر مع التيار الآخر المضاد خرج الواقع العربى من شرنقة عاصفة الصحراء تدريجياً ولكنه أبداً لم يبلغ غايته المرجوة

المرجوة، إذ بزغت عدة ظاهرات تداخلت إيجابياتها وسلبياتها وغذت كل منهما الأخرى فى بعض الأحيان حيث تبدو العلاقة بينهما جدلية إلى حد بعيد يمكن معه القول بأن أهم هذه الظواهر التى ميزت الحياة العربية فى السنوات الأربع الماضية هى وجود لحقيقة ولحدة جوهرها محاولة لم تكتمل لإعادة الالتئام العربى تدور فى بيئة عالمية بلغت حركتها من الديناميكية والتأثير الحد الذى فرضته تساؤلات هامة وأساسية تبدو أحياناً ذات شرعية ولو وهمية – عن جدوى عملية إعادة الالتئام هذه وفيما يلى نعرض لأهم هذه الظاهرات فى الواقع العربى .

أولاً : التفكك الجزئى لتحالفى أزمة الخليج :

رغم حدة الانقسام اللامسبوق فى النظام العربى منذ نشأته عام ١٩٤٥ والذى جسدته مواقف الأطراف العربية فى اجتماعات القمة العربية الطارئة فى العاشر من أغسطس ١٩٩٠م بالقاهرة . إلا أن ذلك الانقسام كان قائماً فى الحقيقة على أسس هشة عكست الطبيعة المؤقتة لنمط التحالف على الجانبين وهو الأمر الذى ساعد على تجاوز نسبى لواقع التمزق العربى حيال التعقيدات – السياسية والمجتمعية للأزمة تلك التى فرضت نمط الانقسام الحاد والمأزوم لمدة عامين على الأقل .

فرغم استمرار هذا النمط بشكل حاد فى عام ١٩٩١م وإبان تصاعد المد نحو إعلان دمشق على وجه الخصوص – بوصفه صيغة لتأكيد واقعة التحالف التاريخي لأحد المعسكرين إلا أن هذا النمط أخذ يتداعى منذ ١٩٩٢م ثم تنامى إلى درجة التفكك خلال عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤م على نحو تدريجى مدفوعاً بعدة دوافع وتطورات معظمها إقليمية نذكرها على النحو التالى :

١- حالة الجمود التى أصابت إعلان دمشق :

بزغت فكرة الإعلان مع إرهاصات الاقتتال فى الخليج وانطلقت بعد توقفه مباشرة مدفوعة بزخم الأحداث ودور مصر وسوريا فى صياغتها ومؤكدة على " أن النظام الأمنى لمنطقة الخليج بعد الحرب يجب أن يكون عربياً فحسب وأن وجود وضع خاص لدول الجوار مثل إيران وتركيا لا يعنى مشاركتهما فى ترتيبات الأمن القادمة [١] .

وكان من الطبيعى فى ضوء ما أتاحته الأزمة وتداعياتها للقوة الإيرانية من فرص أن تعارض إيران هذا التوجه من منطلق مضاد جوهره الأمن الإقليمي وضمن مركب معقد لعب الموقف الإيرانى دوراً فى إبطاء التفاعلات الخاصة بالإعلان حيث يتم تأجيل توقيع اتفاقيات الإعلان وبنوده الخاصة إلى أبريل ثم مايو، ثم سبتمبر ١٩٩٢م وحتى بدا الأمر وكأنه تجميد للشق العسكرى منه وقبل أن يتم تجميد شقه الاقتصادى أو على الأقل استبداله بأنماط من الدعم والتعاون لا تدخل فى إطار صيغة التحالف التى تضمنها الإعلان .

وبمرور الوقت بدا نظام الأمن الخليجى الجديد رهناً بالتوجه الغربى والأمريكى بوجه خاص وتوالت الاتفاقات الأمنية الخليجية مع الدول الغربية وخاص الكويت التى استبعد وزير دفاعها فى ٢٣ مايو ١٩٩٣م " عقد اتفاق عسكرى أو إجراء مناورات مشتركة مع أية دولة عربية فى الوقت الراهن " بينما استمر اتجاه عقد اتفاقيات دفاعية مع الدول العربية .

" ففى ٢٠ سبتمبر ١٩٩١م عقدت الكويت اتفاقية دفاعية مع الولايات المتحدة ثم تلتها اتفاقية مع بريطانيا فى ١١ فبراير ١٩٩٢ ثم فرنسا فى ١٨ أغسطس ١٩٩٢م ثم أخيراً مع روسيا فى ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م [٢] .

ولقد أدى هذا التوجه الغربى السافر إلى تقليص المضمون العروبى لأمن الخليج فضلاً عن المضمون الإقليمي الذى نادت به إيران وحيث تم تفريغ إعلان

دمشق من مضمونه الجماعي وقصره على إمكانية عقد اتفاقات أمنية ثنائية عند الحاجة بين مصر وسوريا ، ودول الخليج من جانب آخر مما أدى إلى تفكيك أواصر هذا التحالف فعلياً وإن استمر ظاهرياً بصيغة أو بأخرى وعلى الرغم من كل التدبيرات والدوافع لهذا التطور السلبى الذى جاء معبراً بالأساس عن حالة عقلية ونفسية جمعية جوهرها القنوط الخليجى حيال كل ما هو عربى ومحاولة لمراجعة خليجية لا قومية لصالح انتماءات أخرى أكثر ضيقاً أو اتساعا ، وطنية ، أو جهوية، أو دولية ، فإن المحصلة الثانية لهذا التطور قد دفعت إلى تخفيف التزام مصر وسوريا إزاء أمن الخليج عبر تجميد أحد تحالفى الأزمة الأمر الذى دفع البلدين للتجاوب بصورة أكثر فعالية مع تدفقات عربية إيجابية من قبل المعسكر الآخر مما أدى فى النهاية إلى تطور إيجابى جوهره التداخل بين المعسكرين مما ساعد على تفكيك جزئى – على الأقل – لأواصر تحالفهما .

٢- ضرورات التنسيق فى مواجهة الحركات الأصولية :

كانت إحدى أبرز نتائج أزمة وحرب الخليج الثانية هى تفعيل دور الحركات الراديكالية الإسلامية فى السياسات العربية منذ بدء التسعينات والذى بدا قوياً مؤثراً بمجرد انتهاء تفاعلاتها فى ١٩٩١م بمصر وتونس والجزائر على وجه الخصوص فضلاً عن دورها المنظم فى السودان .

ورغم أن مصر قد جسدت فى الأزمة موقفاً مضاداً أو على الأقل مفارقاً للموقفين التونسى والجزائرى إلا أن تصاعد الاحتجاجات المدعاة بالإسلامية داخل كل منهم قد دفعهم إلى التنسيق فيما بينهم . وقد كان التنسيق المصرى – التونسى أسبق إلى الوجود حيث بزغ بنهاية ١٩٩١ فى الوقت الذى ساءت فيه العلاقات التونسية الجزائرية نتيجة " التسامح الذى أبدته الحكومة الجزائرية فى المرحلة الأخيرة من حكم الرئيس بن جديد تجاه بعض عناصر حركة النهضة التونسية المقيمين فى الجزائر والذين شكت السلطات التونسية من قيامهم بدعم نشاط هذه الحركة داخل تونس [٣] .

وعقب إلغاء انتخابات يناير ١٩٩٢م ورحيل الرئيس الجزائرى بن جديد شهدت العلاقات التونسية - الجزائرية تحسناً ملموساً مما حول التفاهم الثنائى إلى ثلاثى مصرى -تونسى - جزائرى بنهاية ١٩٩٢م وخاصة مع تفاقم موجة العنف داخل مصر مما أدى بالتفاهم الثلاثى إلى إعلان اتهاماته صراحة للسودان ثم إيران بتحريك ودعم موجة العنف داخل كل من البلدان الثلاثة وإن دفع هدوء الموقف فى تونس عقب سيطرتها على حركة النهضة للكف سريعاً عن اتهام إيران ومحاولة تدعيم العلاقات معها .

ومرة أخرى يمكن القول بأن ضرورات التنسيق فى مواجهة العنف الاجتماعى قد دفعت " دول ثلاث " على الأقل وقعت على خط التقابل فى تحالفى الأزمة للتقارب فيما بينهم بينما اضطرت دولتين لاتهام دولة ثالثة هى السودان شاركتهما نفس التحالف فى الأزمة وهو الأمر الذى دفع نحو تفكيك آخر جزئى فى تحالفى الأزمة .

٣- حاجة ليبيا إلى دور عربى مساند فى أزمتها مع الغرب :

بنهاية ١٩٩١م وفى مناخ عربى شديد الإحباط والاستقطاب والتداعى بدت الفرصة مناسبة للضغط على بقايا وجيوب التفكير القومى العربى . وكانت ليبيا إحداها ، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لقيادة حملة اتهام لها بالمسئولية عن حادثتى تفجير الطائرة الأمريكية " بان أميريكان ١٠٣ " فوق لوكيربى فى ديسمبر ١٩٨٨م . والطائرة الفرنسية " يوتى.إيه٧٧٢ " فوق الصحراء النيجيرية فى ديسمبر ١٩٨٩م .

ولقد أسفرت الحملة الغربية عن توقيع عقوبات اقتصادية وحصار اقتصادى على ليبيا . بل كاد الأمر يتطور إلى حملة عسكرية لولا الوساطة المصرية والمغربية . ورغم أن العلاقات المصرية - الليبية كانت قد تطورت إيجابياً قبيل أزمة الخليج إلا أن تعارض موقفى البلدين منها كان من الممكن أن يلقى بظلاله على هذه العلاقة مع وقوع كل منهما فى تحالف مضاد . وعلى هذا النحو أيضاً تأتى

العلاقات الليبية – المغربية التى استندت رغم تعارض موقف البلدين فى الأزمة إلى ضرورات المساندة المغربية لليبيا بأكثر ما استندت على رابطة الاتحاد المغاربى الذى يضم كلا البلدين دون أن يمنع تعارض مواقفهما من الأزمة .

وبذلك يمكن القول إن حاجة ليبيا إلى دعم عربى فى أزمتها مع المغرب حول لوكيربى سواء بالوساطة لتفادى العمل العسكرى ضدها ، وحتى بالتساهل فى فرض الحصار الاقتصادى للتقليل من وطأة العقوبات الاقتصادية كانت دافعاً إلى تفكيك جزئى لتحالفى الأزمة بين دولة من دول الضد " كما تسميها الأدبيات الكويتية ودولتين من التحالف المناوئ هما مصر والمغرب على الأقل .

٤– تفجر الأزمات الحدودية فى المعسكر الخليجى :

ففى سبتمبر ١٩٩٢م تفجر نزاع على الحدود بين قطر والسعودية دفع الأولى لأن تبادر " بسحب قواتها العاملة فى إطار قوات درع الجزيرة وهى قوة مشتركة ذات طابع رمزى تضم جنوداً من جميع الدول الأعضاء بالمجلس كما قاطعت مختلف الاجتماعات الوزارية بما فيها تلك التى تولت الإعداد للقمة الثالثة عشرة للمجلس والتى شاركت فيها قطر بعد نجاح الوساطة المصرية فى التوصل إلى أسس لحل الخلاف خارج نطاق المجلس أيضاً [٤] .

ورغم أن وساطة كويتية – إماراتية قد حدثت بين البلدين إلا أن ظروف الاستقطاب داخل المجلس قد حالت دون نجاحها إذ اعتبرت قطر أن هذه البلدان فضلاً عن البحرين تؤيد السعودية وتوالى سياستها الأمر الذى حدا بها لمحاولة إخراج النزاع من بوتقة عمل المجلس وقبول الوساطة المصرية خارج إطاره فضلاً عن أهم تطور فى السياسة القطرية وهو اندفاعها للتقارب مع إيران فضلاً عن إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع العراق ضد رغبة التيار الخليجى العام خاصة الكويت لموازنة السياسة السعودية وثقلها داخل المجلس .

وعلى النحو ذاته تفجر النزاع الحدودى بين قطر والبحرين واتخذ نفس المسار السابق وخاصة مع بداية هذا العام الذى شهد تصعيد قطر النزاع إلى محكمة العدل الدولية ضد رغبة البحرين التى نادت بوساطة خليجية داخل مجلس التعاون مما اعتبرته قطر محاولة للاستناد على الثقل السعودى الموالى للبحرين والمناوئ لقطر . وذلك قبل أن تعود البلدان فى مارس ١٩٩٥ لمعاودة طلب وساطة خليجية لتجميد النزاع أو محاولة حله وهى الوساطة التى رحبت السعودية بالقيام بها .

وفضلاً عما أثبتته هذه النزاعات الحدودية خاصة بين قطر والسعودية ، وقطر والبحرين حول جزيرة الخفوس من محدودية تماسك هذا التحالف بالقدر المتصور له عقب أزمة الخليج وتشكيل قوات درع الجزيرة فإنها قد دفعت إحدى دول هذا التحالف أيضاً لتجاوز العقدة العراقية ذاتها وتطبيع العلاقات معها وبهذا تكون قطر قد سلكت أبلغ الطرق لتفكيك تحالفى الأزمة الخليجية فى الحياة السياسية العربية .

٥- الانعطافة السلمية فى مسار الصراع العربى - الإسرائيلى:

شهد عام ١٩٩٣م تحولاً هاماً على صعيد إدارة الصراع العربى - الإسرائيلى حيث تجاوز المسار الفلسطينى بالذات صيغة مدريد ، ثم جولات التفاوض العلنية ليسفر عبر مفاوضات سرية عن اتفاق لإعلان المبادئ وحكم ذاتى محدود فى غزة وأريحا تبعه اتفاق مشابه بين الأردن وإسرائيل وهو الاتفاق الذى مهد لعقد اتفاقية سلام بينهما فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م .

ولأن القضية الفلسطينية بالذات تمثل جزءاً من رصيد مشاعر مشترك للعالم العربى فكان لزاماً عليه التعبير الجمعى عن موقف إزاء هذا التحول الجارى وبالتالى إزاء المنظمة والأردن اللتين مثلتا معاً أكثر المواقف تشدداً فى مساندة العراق ومناهضة الكويت إبان أزمة الغزو وكان معنى ذلك أن يحدث استفتاء من قبل المعسكر المضاد على سياسة المنظمة والأردن معاً وهو الأمر الذى كان من الممكن أن يشكل دافعاً نحو تحسن العلاقات بين الطرفين أو سوئها .

على أن ثمة دوافع قد تراكمت لتدفع نحو موقف إيجابى خليجى بالذات إزاء التحول السلمى الجارى يأتى على رأسها .

(أ) إن التحول السلمى الجارى هو انعكاس لتغير فى أركان الإدراك السياسى والاستراتيجى لدى طرفيه فى محاولة شبه جادة للتوافق مع قيم ومعطيات تدعى الاستراتيجية الأمريكية جدتها . بينما تبدو الخريطة الدولية أكثر قابلية لها بغض النظر عن دواعى هذا القبول لدى جميع الأطراف والتى تراوحت بين الهيمنة والتعايش أو ربما الشعور بالإفلاس . ولا شك أن أزمة الغزو العراقى للكويت كانت إحدى المحطات الهامة لتدشين هذه المعطيات الجديدة فى السياسة الدولية ثم اختبارها عملياً . ولذا فلم يكن من المتصور أن تعارضها دول الخليج وهى الطرف الذى انتصرت له الأزمة ذاتها وكان أول المستفيدين من نتائج هذه المعطيات ولو لحظياً .

(ب) إن التحول السلمى أخذ يتدفق منذ السبعينات برعاية أمريكية أصبحت الضامن الأول والأهم لأمن الخليج ، وقيادة مصرية تتسم حركتها بالاعتدال والمحافظة فى مواجهة القوى الراديكالية العربية التى جسدها العراق واندفع بفعلها نحو ارتكاب حماقة الغزو .

ج- إن الوجود الإسرائيلى قد ازداد قبولاً بوجه عام فيما بعد أزمة الخليج لأكثر من دافع وعلى أكثر من صعيد إلى الدرجة التى دفعت إلى التساؤل عن جدوى ودوافع المقاطعة العربية لإسرائيل ولذا كان التعبير الخليجى الإيجابى عن المواقف من التحولات السلمية الجارية وسيلة فعالة لإزالة التناقضات بين الالتزامات القومية المتداعية ، والالتزامات الإقليمية البازغة بل وربما الدولية .

د- إن سوريا وهى إحدى ركائز التحالف الدولى مع مصر فى جانبه العربى تعد أيضاً من أهم الدول المتفاوضة حول صيغة مدريد . وإن كان نجاحاً مماثلاً للمفاوضات على المسار السورى - الإسرائيلى قد تأخر فلا يعنى ذلك أن هذا المسار قد فشل . ورغم معارضة سوريا آنذاك ودعمها للمنظمات الفلسطينية العشر

على أرضها والتى رفضت اتفاق إعلان المبادئ فإن الغضب السورى يبقى مفهوماً فى دوافعه ويتمحور بالأساس حول افتقاد القدرة على تحقيق ضرورات التنسيق العربى بالأساس وليس لتحقيق السلام ذاته .

ولهذا كله جاء الموقف الخليجى مؤيداً للتحول السلمى ودافعاً نحو التفاعل المباشر أحياناً بين بعض دول الخليج خاصة السعودية مع منظمة التحرير الفلسطينية، والأردن ، وهو الاتجاه الذى تدعم بعد المواقف الإيجابية التى عبرت عنها الأردن على لسان الملك حسين وأكدت تبرأ الأردن من السياسات العراقية ثم قيام قطر بتحسين علاقاتها مع الأردن ثم تحسين علاقات الطرفين الفلسطينى والأردنى بالإمارات وغيرها من التفاعلات الإيجابية العديدة خاصة فى عام ١٩٩٤، وبداية عام ١٩٩٥م .

وخلاصة ذلك أن الانعطافة السلمية للصراع العربى الإسرائيلى بما جسدته من وقائع ، وما مثلته من تفاعلات كانت دافعاً نحو حوار عربى – عربى حول الثوابت العربية فى الصراع مع إسرائيل وهو الحوار الذى تخلق فى رحمه تدفقات سياسية عربية عديدة عبر خطر التقابل بين التحالفين المتضادين وخاصة على صعيد العلاقات الخليجية بالأردن ومنظمة التحرير ثم باقى دول الضد العربية وذلك برغم استمرار هيمنة العقدة العراقية على مناخ العلاقات العربية – العربية وهو الأمر الذى حال فى الحقيقة دون تطور عملية التفكك هذه إلى نوع من المصالحة العربية العامة .

ثانياً : استمرار العجز عن تحقيق المصالحة العربية :

بانتهاء حرب الخليج الثانية ولمدة عامين تقريباً عاشت المنطقة العربية أكثر انقساماتها حدة وأعمق ثنائياتها مرارة وأعنفها جموداً بين تحالفين متمايزين .

الأول : وهو التحالف المؤيد للعراق بوجه عام وقد أثبتت الأحداث وتداعياتها قصور رؤياه وضعف مواقفه وبالتالى فقد فرضت عليه نوعاً من المراجعة الذاتية النقدية لمواقف حيال النظام العربى .

وفى هذا السياق يمكن القول بأن دول هذا التحالف - المسماة بدول الضد فى الأدبيات السياسية الكويتية - كانت مستعدة دائماً منذ انتهاء الحرب فى مارس ١٩٩١م لإتمام عملية المصالحة مع دول التحالف الآخر بما تستلزمه هذه المصالحة من مراجعة نقدية قامت بها بعض دول هذا التحالف صراحة بينما قام بها البعض الآخر ضمناً .

وعلى صعيد المراجعات الصريحة أعلن الملك حسين مراراً نقده للسياسات العراقية ونظام صدام حسين وكان مما أعلنه " إن النظام العراقى أوصلنا بممارساته إلى وضع قصم ظهورنا " كما جاء على لسان وزير خارجية اليمن " إنه كان من حق الكويت الاستعانة بالشيطان للدفاع عن نفسه " .

وأيضاً مراجعة تونسية جاءت فى سياق زيارة وزير خارجيتها للكويت فى صورة عتاب لهجمة إعلامية كويتية ضد الزيارة ودعا فيها إلى " العودة إلى محاضر اجتماعات جامعة الدول العربية للتعرف على الموقف التونسى من أزمة الخليج " (٥) .

وعلى الصعيد الضمنى تمت مراجعات باقى دول هذا التحالف فى سياق زيارات لمسئوليها أو تصريحات لهم حيال دول التحالف الآخر وفى مناسبات بروتوكولية ثنائية أو جماعية وخاصة من الجانب الفلسطينى .

ولقد استمرت دول هذا التحالف - ماعدا العراق بالطبع - فى إجراء هذه المراجعة ، وفى إعلان تحمسها لإجراء عملية المصالحةطيلة الفترة المنقضية على الأزمة . وبرغم أنها لم تتمكن فى عامى ٩١ ، ٩٢ من كسب ود التحالف المضاد إبان تماسكه وتصاعد الجدل داخله حول إعلان دمشق إلا أنه استطاع منذ ١٩٩٣م عبور خط التناقض معه عبر المحددات السالف بيانها لعملية التفكيك الجزئى وتطبيع العلاقات معه على نحو متزايد بمرور الوقت حتى تمكن من إحداث تفكيك كامل لصيغة التحالف والتناقض المأزومة وإن بقيت عملية المصالحة رهينة العقدة العراقية حتى الآن .

أما التحالف الثانى :

فقد أكدت الأحداث وتداعياتها صدقية مواقفه ، وانتصرت لإرادته ورؤيته ولذا فقد اعتبر نفسه هو المسئول والمكيف للعلاقات العربية – العربية .

والمخاطب والمهيمن على حديث المصالحة العربية . وقد مرت مواقفه إزاءها بثلاث مراحل متمايزة نوعاً على النحو التالى :

المرحلة الأولى : وهى مرحلة التحالفات شبه الجامدة وأعقبت الأزمة مباشرة واستمرت تقريباً حتى نهاية ١٩٩٢م فى مناخ عربى سلبى تتنازعه المؤثرات النفسية السلبية الناجمة عن انهيارات الأزمة .

وتتسم هذه المرحلة بسمتين هامتين . الأولى هى محاولة دول هذا التحالف مصر – سوريا ودول الخليج فى بداية المرحلة لتأكيد صيغة تحالفهم عبر إعلان دمشق لإكسابه مضمون سياسى – أمنى – اقتصادى ضمن مناخ بدأ متفائلاً وسرعان ما انتهى إلى نوع من المرارة بنهاية المرحلة إذ خفت الاندفاعة الخليجية نحو صيغة التحالف ، وحدثت محاولات لإبطاء تفاعلات الإعلان ، ثم تفريغه من مضمونه الأمنى والسياسى ثم الاقتصادى أخيراً حتى انتهى إلى حالة الشلل والجمود.

أما السمة الثانية فهى انعكاس للأولى وفحواها إهمال دول التحالف بصفة عامة لمحاولات دول التحالف المضاد زيادة التفاعلات معه أو إجراء نوع من المصالحة ولو بصورة جزئية .

المرحلة الثانية : وتمتد زمنياً بين عامى ١٩٩٣م - ١٩٩٤م ويتخللها بالأساس مشروع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول المصالحة العربية " دواعيها وآليات تحقيقها " والجدل حوله وحتى أحداث أكتوبر ١٩٩٤م على النحو التالى [٦] .

دواعى المصالحة العربية :

١- أزمة الخليج وإفرازاتها التى مازالت مستمرة وتشكل جوهر المأزق العربى .

٢- عملية التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى وما تتطلبه من ضرورة الإعداد للمرحلة المقبلة .

٣- مواجهة تعطل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطارها القومى.

٤- الأمن القومى العربى وانكشاف جوانب عديدة منه الأمر الذى يستدعى رؤية جديدة له قوامها القوى الذاتية للأمة العربية .

٥- ضرورة التفاهم على مستقبل العلاقات مع دول الجوار .

ثم انتقل المشروع فى جزئه الثانى إلى الآلية المقترحة لتحقيق المصالحة حيث حددها فى تشكيل لجنة ثلاثية من وزراء الخارجية رؤساء الدورات ٩٨-٩٩-١٠٠ ، لمجلس الجامعة " مصر والمغرب وموريتانيا " إلى جانب الأمين العام للجامعة العربية وتكون مهمة اللجنة هى الاتصال بالدول الأعضاء للوقوف على مقترحاتها وطرح جدول أعمال يتسم بالمصارحة للتصديق عليه من المجلس ثم إدارة الحوار واقتراح التوصيات الهادفة إلى تنقية الأجواء .

وتضمن الجزء الأخير من المشروع مبادئ المصالحة المستقاة من ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى ، وقرارات مؤتمرات

القمة فيما يتعلق بالتضامن وتنقية الأجواء . واعتبر هذا المشروع هذه المبادئ نواة لحوار يعقد حولها بهدف الاتفاق على شكلها النهائى وهى :

(١) احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضى ونظام حكم كل من الدول العربية وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية وعدم التدخل فى شئونها الداخلية والتعهد بعدم القيام بأى عمل يمس أو ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

(٢) الأمن القومى هو وسيلة الحفاظ على الأمة وضمان نمائها ومستقبلها ومصالحها وهو جزء لا يتجزأ قوامه ووسائله القدرات العربية .

(٣) تحريم استخدام القوة أو التهديد أو التحريض عليها من قبل أية دولة عربية ضد دولة عربية أخرى .

(٤) الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول العربية الأعضاء بالطرق السلمية فى إطار مؤسسات الجامعة بالتفاوض أو الوساطة أو التوفيق والتحكيم، أو من خلال لجان المساعى الأخوية التى تشكل وفقاً لظروف وطبيعة كل نزاع .

(٥) الالتزام الكامل بمنع أجهزة الإعلام الحكومية والموجهة من شن الحملات الإعلامية ضد دولة عربية أخرى .

(٦) العمل على تنفيذ واحترام ما تم الاتفاق عليه فى مجالات التعاون المختلفة .

ورغم الشمول والتحديد النظرى الدقيق اللذين اتسمت بهما مبادرة الجامعة العربية من ناحية ، وتنامى عملية التفكيك الاجتماعى لتحالفى الأزمة بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣م من ناحية أخرى إلا أن عملية المصالحة لم تتم رغم تصاعد حديثها فى بداية ١٩٩٤م وحتى أحداث أكتوبر من نفس العام عندما قام العراق بتحريك قواته مجدداً فى اتجاه الكويت ولقد اتسمت هذه المرحلة بسمتين هامتين هما :

السمة الأولى : وهى تغير القناعات الحاكمة لآليات التعامل مع النظام العراقى لدى دول التحالف الثلاثى فعلى العكس من المرحلة الأولى التى شهدت توقعاً بقرب زوال النظام العراقى الحاكم . فإن المرحلة الثانية شهدت تراجع هذه القناعة وربما تفهم أسباب بقائه سواء فى الإدراك الأمريكى الذى يجد فى بقائه عاملاً لإثارة القلق والخوف ومبرراً للحشد والاستنزاف وسواء فى الإدراك الإقليمى خشية التنازع على الخلافة وبروز مخاطر التقسيم الثلاثى للإقليم العراقى .

السمة الثانية : وهى نتيجة للأولى وفحواها تطوير دول التحالف الثلاثى لصيغة جديدة بشروط أكثر مرونة – اللهم سوى الكويت – للتعامل مع دول التحالف الآخر كنوع من الإقرار بالأمر الواقع ممثلاً فى استمرار النظام العراقى الحاكم من ناحية ، وضرورة تجاوز أجواء أزمة الخليج من ناحية ثانية ، وللتفاعل مع حقيقة التفكك فى تحالفيها من ناحية ثالثة وإن بقى حديث المصالحة بعيداً عن التحقق لاستمرار العقدة العراقية – الكويتية ومع إدراك استمرارية هذه العقدة فإن شروط هذا التحالف المتداعى قد تراوحت على النحو التالى :

١- **مصر :** وقد طورت حيال العراق ما يمكن تسميته " بالتعامل المشروط " وهو ما ألمح إليه الرئيس محمد حسنى مبارك فى نهاية ١٩٩٣م قائلاً " إن المصالحة العربية لها شروط كثيرة ومطلوب التزامات من جوانب عديدة فى هذا الشأن " (٧) وهو ما أكدته أيضاً الملابسات التى أحاطت بما أثير عن مبادرة عراقية للمصالحة عبر وساطة مصرية . حيث أثارت مصر مطالب الكويت مجسدة فى قرارات مجلس الأمن قبل أن تعود مصر لتنفى المبادرة فى أغسطس ١٩٩٤م فيما بررته بعض الأوساط بضغوط كويتية .

ثم طورت حيال باقى الأطراف ما يمكن تسميته " بالتعامل اللامشروط " وهو ما أكدته الممارسات المصرية فضلاً عن الخطاب السياسى المصرى سواء بالتنسيق مع تونس والجزائر أو بمساندة ليبيا فى أزمة لوكيربى أو بدعم التنسيق الأردنى – الفلسطينى – السورى فى مباحثات السلام أو دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية .أو

التوسط فى الأزمة اليمنية وغيرها وهنا يمكن القول بأن مصر قد جسدت بصفة عامة رؤية موضوعية جوهرها الالتزام بالثوابت والتسامح حيال الماضى .

٢- **سوريا** : وقد جسدت رؤيا قريبة من مصر إلى حد ما . حيث تفاعلت بلا شروط مع كل دول التحالف المضاد . وأعلنت فى خطابها السياسي بوجه عام حديث المصالحة العربية وعلى لسان أهم مسئوليها . كما أعلن الرئيس الأسد " أن الظروف التى تمر بها الأمة العربية حالياً والتحديات التى تواجهها تجعل من التضامن العربى ضرورة حيوية لاستمرارية الأمة [٨] .

وأما حيال العراق فإن سوريا قد ألمحت إلى التعامل المشروط فى خطاب وزير خارجيتها فاروق الشرع حينما قال " بضرورة القيام بمراجعة جدية وموضوعية من أجل المصالحة العربية [٩] وإن كانت هناك بعض الدوافع سيأتى ذكرها قد أضفت نوعاً من الغموض على الموقف السورى الحقيقى تجاه العراق .

٣- **دول الخليج** : بالرغم مما جسدته القمة الخليجية فى ديسمبر ١٩٩٣م من تعبير جماعى سلبى حيال العراق . إذ دعا بيانها الختامى فى ٢٢ ديسمبر المجتمع الدولى " للتصدى لمحاولات العراق للالتفاف على قرارات الشرعية الدولية حتى يكف عن عدوانه وينفذ كافة الالتزامات الدولية - ولا سيما القرار رقم ٦٨٧ - المتعلقة باحترام القرارات الخاصة بالحدود والأسرى الكويتيين [١٠] . وبالرغم أيضاً من عدم التحمس بوجه عام لتفعيل علاقاتها بباقى الأطراف العربية إلا أن هذا الالتزام الرسمى العام يخفى تباينات هامة بين ثلاث رؤى أساسية على الأقل على النحو التالى :

✿ **الرؤية القطرية - العمانية** : وتجسد الاندفاع نحو التطبيع مع العراق وتحقيق المصالحة بصفة عامة . فعمان لم تقطع علاقاتها بالعراق أساساً . أما قطر فقد أعادت علاقاتها بالعراق فى عام ١٩٩٢م إبان تفجر أزمة الحدود بينها والعربية السعودية . وأرسلت أيضاً نائب رئيس أركانها الذى التقى مع الرئيس العراقى فى آخر نوفمبر ١٩٩٣م فى زيارة وصفتها بأنها زيارة خاصة [١١] .

وفضلاً عن ذلك فقد مارست الدولتان علاقات طبيعية مع باقى الدول فى التحالف المضاد . فكانتا بذلك أكثر الأطراف العربية حماسة نحو المصالحة .

❁ الرؤية السعودية - البحرينية - الإماراتية :

وقد جسدت موقفاً وسطاً بين الاندفاع القطرى - العمانى نحو المصالحة والرفض الكويتى - كما سيلى لها . وإن اتسم الموقف السعودى ومعه البحرينى بقدر من الغموض .

فالإمارات قد مارست علاقات طبيعية مع باقى دول التحالف ، ثم جسدت نمط واضح من التعامل المشروط مع العراق مثل الموقف المصرى تماماً وقد أثيرت وساطتها فى مبادرات عراقية متناثرة منها مبادرة أغسطس عبر مصر فضلاً عن دعواتها للمصالحة ودبلوماسية رئيسها النشطة التى بلغت ذروتها فى تصريح فى أغسطس ١٩٩٣م حيث طالب دول الخليج بضرورة التسامح مع الأخوة ثم أضاف " لولا التزامى مع إخوانى فى مجلس التعاون الخليجى لكنت قد اتخذت قرار التسامح منفرداً باتجاه الأشقاء " (١٢) .

أما السعودية والبحرين فقد مارستا نوعاً من الإبطاء فى تفاعلاتهما مع باقى الأطراف العربية خاصة الأردن ، ومنظمة التحرير حتى ما بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ فى سبتمبر ١٩٩٣م باعتبارهما أكثر الدول تأييداً للعراق وفى اتجاه العراق بدت الشروط السعودية البحرينية غامضة وغير محددة فيما بدا وكأنه نوع من التأجيل أو الرفض التام غير المعلن تضامناً مع الكويت .

❁ الرؤية الكويتية :

يمكن القول بأن الكويت تمثل العقدة الأولى فى سبيل إنجاز المصالحة العربية إذ هى المعتدى عليه فى الأزمة التى فجرت هذا الواقع كما أنها الطرف الذى انتصرت له البيئة الدولية والإقليمية . ولذا فهى الطرف الذى تسعى إليه وتتوقف عنده كافة المبادرات والطروحات العربية التى تسعى إلى مخاطبته بالأساس . ولا

شك فى أن المرارات النفسية التى صاحبت أزمة الغزو قد أحدثت انهيارات اجتماعية وسياسية عميقة بدت ملامحها فى بعض استطلاعات للراى أجريت بين الجماهير الكويت وألمحت إلى حالة من فقدان الثقة والشعور بالقنوط حيال كل ما هو عربى .

وبرغم إدراكنا أن تلك الملامح تبقى رغم وضوحها رهن اللحظة التاريخية فإن الحقيقة فى الموقف الكويتى تكمن فى رفض تام للتعامل مع النظام العراقى الحالى وهو ما يبدو – رغم أى ملاحظة عليه – سياسة كويتية حازمة . فضلاً عن الإبطاء والتمييز حيال باقى الأطراف العربية والمسماة بدول الضد فيما نرصده كالتالى :-

[١] العراق : ويمكن استخلاص الشروط الكويتية فى التعامل معه من خلال الخطاب الكويتى ، وخاصة فى سياق المبادرة العراقية ، والوساطة المصرية – الإماراتية التى أعلنت فى أغسطس ١٩٩٤م كما يلى :-

إن أية خطوة لتحقيق المصالحة مع العراق يجب أن يكون لمجلس الأمن دور أساسى فيها خاصة وأنه قد تحمل تبعية تكييف العلاقات العراقية مع مختلف قوى المجتمع الدولى فى الفترات الماضية .

– دفع تعويضات حرب الخليج .

– إنهاء قضية الأسرى الكويتيين .

– ضرورة اعتراف العراق الكامل والرسمي الواضح بقرارات مجلس الأمن والتعهد بتنفيذ هذا القرارات .

– الاعتراف بترسيم الحدود العراقية – الكويتية (١٣) .

ومن قراء هذه الشروط نلمس اتفاقا فى الثلاثة الأخيرة مع الثوابت التى تؤكد عليها مصر ، والإمارات والرؤى الاعتدالية الأخرى ، بينما نلمس فى

الشرطية الأولية نوعاً من التعسف الاقتصادى تجاه العراق وخاصة فى ظل أوضاعه الحالية . ثم الإشكالية الأهم المتمثلة فى رهن المصالحة العربية بإرادة مجلس الأمن وهو ما يؤدى إلى تفريغ دعوة المصالحة من محتواها القومى الفعلى والإيجابى .

[٢] الأردن ومنظمة التحرير : ويصعب القول بأن الكويت وقد وضعت شروطاً محددة للتعامل معها وإن كانت قد أبدت تشدداً أكثر فى مواجهتهما حتى بالرغم من التطور السلمى الذى شهده العام الماضى وفيما يبدو أن الكويت لا تزال ترى عدم جدوى فى التعامل معهما .

[٣] دول الضد باستثناء الأردن ومنظمة التحرير وقد حددت الكويت شروطاً فى التعامل معها هى :

- تأكيد هذه الدول إدانتها للعدوان العراقى على الكويت بوضوح .
- أن تدعو هذه الدول النظام العراقى للالتزام بقرارات مجلس الأمن .
- دعوة النظام العراقى للالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ المتعلق بالحدود المشتركة (١٤) .

وبرغم أن كثيراً من شروط الكويت قد لبتها تطورات السياسة العربية ، ثم الاعتراف العراقى بعد أحداث أكتوبر إلا أن الأمر الحاسم فى السلوك الكويتى يبقى كامناً فى دوافع تتمحور حول عدم الحماسة لعملية المصالحة بصفة عامة وهو الأمر الذى يكشف عن هبوط حقيقى فى مستوى رؤيتها لجدوى النظام العربى بوجه عام .

المرحلة الثالثة :

وتبدأ بعد أحداث أكتوبر ١٩٩٤م وتمتد حتى الآن ويمكن تصور أربع سمات هامة طبعت هذه المرحلة وأحدثت بها أثارها المشهودة حتى الآن وهذه السمات هى :-

١- التفكك الكامل لتحالفى الأزمة الثانية بالخليج وهو تطور بدا سابقاً واكتمل لاحقاً لهذه الأحداث التى مثلت الفرصة المواتية لدول التحالف المضاد للكويت للإعلان رسمياً وعملياً عن المراجعة النقدية التى أجرتها معظم أطرافه إن صراحة وإن ضمناً وهو التطور الذى دفع نحو تزايد قبول هذه الأطراف لدى العقل الخليجى عامة والكويتى خاصة وبالتالى اكتمال عملية تفكك التحالفات . والتى كان من المفترض أن تحدث آثاراً إيجابية تمتد نحو عملية المصالحة لولا اختلاطها بباقى السمات والتفاعلات الأخرى والتى أحدث بعضها أثراً معوقاً .

٢- الاعتراف العراقى الرسمى بسيادة وحدود الكويت فى محاولة لتلبية شروط رفع الحصار الدولى وليس على سبيل تلبية متطلبات المصالحة العربية ذلك أن العراق بطبيعة خطاب الاعتراف ، ولطبيعة الصفقة التى تم من خلالها عملية الاعتراف عبر الوساطة الروسية التى فشلت فى تحقيق أهدافها وبطبيعة الأجواء التى تمت خلالها عملية الاعتراف كان يخاطب الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن أملاً فى رفع الحصار دون اكتراث بموضوع الأسرى مثلاً والذى يعد آلية هامة لشحن وتفريغ الوجدان الكويتى من المرارات النفسية التى عاشها بسبب انهيارات الأزمة .

ولأن الاعتراف العراقى جاء منقوصاً من وجهة النظر الخليجية والكويتية ولأنه غير كافٍ أو ذى أهمية لرفع الحصار الدولى من وجهة النظر الغربية فقد استمرت المقاطعة العربية التى لم يقصد العراق - لحظتها - محاولة رفعها ، استمر الحصار الدولى الذى حاول العراق رفعه بمبادرته التى بدت غير ذات جدوى لأنها ناورت الداخل العربى المأزوم ، وزايدت على الخارج الدولى الرافض والمناوئ والمناور أيضاً ، ولأنها فى النهاية جاءت كرد فعل سلبى ودفاعى وليس كفعل إيجابى مخطط .

٣- تزايد الشكوك الخليجية نحو العراق . والمقصود هنا دول التماس معه خاصة الكويت . إذ إنه وبمرور الوقت حدثت عمليات إزاحة لميكانيزمات الأزمة فى الوجدان والعقل الخليجية فى اتجاه ضد الإدراك العربى ولصالح الإدراك الأمريكي .

فمع تفجر أزمة أحداث تحريك العراق لقواته مجدداً نحو الحدود الكويتية كان الاتجاه السائد والغالب يرى فى ذلك مناورة لتحريك الجمود الذى ران على الوضعية العراقية الانعزالية . وكان واضحاً أن العراق مستعد لإعادة قواته مقابل تدرج رفع الحصار أو تحقيق المصالحة العربية إن أمكن . ومع التحرك الأمريكي واضطرار العراق لإعادة قواته قهراً فقد تناسى الخليجيون المعنيون مضمون المناورة لصالح إدراك الخطر العراقى وحده إذ بزغت بقوة احتمالات إعادة تفجير الموقف وبقدر ما ابتعدت هواجس المناورة عن الوجدان فقد ظلت فكرة الخطر قائمة فى العقل الخليجى برغم مبادرة الاعتراف التى اعتبرها ذلك العقل منقوصة وغير كافية كنوع من تلبية شروط حالة الإدراك الجديد لصالح استمرار الوضع الراهن بغض النظر عن معيارية الصواب والخطأ فى مفرداته .

٤- تفاقم حالة من الركود القومى فى ضوء الجدل حول الشرق أوسطية الإقليمية إذ إن جماع المقولات حول الشرق أوسطية والتى تفجرت فى ظل انعطافة السلام على المسار الفلسطينى منذ سبتمبر ١٩٩٣م وبغض النظر عن صوابها أو خطئها أو الموقف حيالها قد أدت لدى الأغلبية العربية - إلى نوع من الجمود والانتظار والاستكشاف لمجرى التحولات الغالبة والممكنة المترتبة على ما يجرى ويدور فى محاولة لاستثمارها إيجابياً أو نفعياً على الأقل .

وفى هذا المناخ كان من الصعب رغم استبدال الجدل العربى حول أهمية التكتل والمساندة والتضامن القومى كمحددات لوضع إيجابى ودور فعال فى سياق التفاعلات الإقليمية - إحداث تحول هام أو جوهرى فى مجرى التفاعلات العربية حتى أن المصالحة العربيـة - الإسرائيلية بدت طيلة هذه الفترة أقرب كثيراً فى احتمالاتها عن المصالحة العربية - العربية .

وبرغم إيجابية السمتين الأوليين ، فإن تأثيرهما قد تم تعويقه بفعل الأخيرتين حيث احتجزت عملية المصالحة العربية خلف حواجز من الشك لدى أطراف ، وحواجز من العجز لدى أطراف أخرى ، بينما بدت حواجز عدم الحماسة مهيمنة على عقل الأغلبية إزاء تدنى مستوى نظرتهم للنظام العربى .

ثالثاً : تصاعد الجدل حول إمكانات واتجاهات تطوير نظام الجامعة العربية :

ربما لم يعرف التاريخ الحى كله أمة توفرت لها عناصر الوحدة كأمتنا العربية حتى أن عملية تكرار هذه العناصر تعد انتقاصا لها وتجزيئاً لكلياتها التى امتزجت عبر خبرات وتثقفت عبر تجارب لتشكل ضميراً قومياً ذا أبعاد مجتمعية عميقة تثريها الانكسارات ربما بأكثر مما تغنيها الانتصارات . فحرب أكتوبر لم تستطع أن تحفظ الوحدة التى صنعتها شهوراً – رغم أنها أمجد الحروب العربية فى الحقبة المعاصرة بينما استطاعت هزيمة يونيو رغم مرارتها – أن تستنفذ الضمير القومى نحو وحدة من الألم استمرت ست سنوات . وبرغم أن المفارقة قد تجسد بعض سلبيات الثقافة السياسية العربية ، إلا أنها فى الوقت ذاته تكشف عن عمق اجتماعى لضمير قومى له منابع حضارية ودينية من الطراز النفيس الذى قد يغفل عنه إدراكنا حيناً ، ولكننا قد نرقى له فى لحظات الألم .

وعندما حاولت الثقافة السياسية العربية أن تجاوب هذا الضمير القومى فى الحقبة المعاصرة قامت بإنتاج نظام الجامعة العربية الذى يمكن تلخيصه فى صياغة قانونية تفتقد للبعد الاجتماعى ، وتعلى السيادة القطرية على حساب الوحدة القومية . وهى الصياغة التى اجتمع على انتقادها حشد الفعاليات الفكرية والسياسية العربية طيلة نصف قرن هو كل عمرها .

على أن هذا الانتقاد قد فاض زخمه ، واكتسب أهميته فى لحظتين تاريخيتين هامتين لهما معناهما ودلالتهما فى سياق دوافعهما على النحو التالى :

اللحظة الأولى : وهى لحظة النشأة لما سمى آنذاك " ميثاق الحد الأدنى " الذى جسد تلك الصياغة القانونية التى هدأت من المناخ القلق وأزالت تناقضات المصالح غير المتسقة للحكومات والأنظمة ، بينما عجزت عن مجاوبة آمال الشعوب فنالت غضبها وانتقادها وربما إهمالها والدعوة إلى مجاوزتها على لسان فعالياتها .

فعلى المستوى الفكرى رأى مفكر عربى قومى كساطع الحصرى " أن الجامعة التى تأسست بموجب الميثاق المعلوم لا يجوز أن تعتبر ممثلة للأمة العربية[١٥] وأما حزب البعث العربى الاشتراكى فقد عبر عن رؤية مشابهة فحواها" أن التعاون الذى حققه ميثاق الجامعة هو تعاون قاصر قد يتحقق مثله بين دولغريبة متباينة فى اللغة والعنصر والثقافة . فالميثاق فى مجموعه إقرار لحالة التجزئة الراهنة " ودعا البعث إلى " إنشاء جامعة عربية شعبية تكون سنداً ونصيراً للجامعة الرسمية حينما تسلك هذه طريق الصواب ويعوزها النصير ومعارضاً ومقوماً لها حين يعوزها الإرشاد والتقويم [١٦] .

وبينما الفعاليات الثقافية السياسية الشعبية ترفض ميثاق الحد الأدنى فى صياغته القانونية تلك ، فإن الفعاليات الرسمية للأنظمة العربية على النقيض كانت مدفوعة للدفاع عن إنتاجها بلغة بدت أكثر موضوعية واعتدالا لدى ممثل لبنان فى لجنة توقيع الميثاق الذى قرر فى إيجاز " أن الجامعة ليست هى غاية ما يصبو إليه العرب ولكنها خطوة مباركة [١٧] .

وبرغم وجود دوافع حقيقية تجعل من دعوة الوحدة القومية الشاملة آنذاك نوعاً من اليوتوبيا السياسية ، وتنفى عن ميثاق الجامعة كونه عملاً إجهاضياً وتآمرياً على الأمة العربية لصالح بريطانيا . وهذه الدوافع على سبيل المثال :[١٨]

١- أن الدول المؤسسة كان بعضها مستقلاً بالمعنى القانونى فقط ، وكانت تخضع عملياً لدول الانتداب السابقة التى تعارض توثيق العلاقات العربية فيما بينها، أو الذهاب فى ذلك بعيداً حيث كانت تمارس درجات اختراق عالية للنظام ، وتعارض بشدة قيام قطب أو تحالف عربى قوى فى إطار مؤسسى قد يستطيع أن يعرقل أو يواجه مصالحها مستقبلاً .

٢- أن الدول المستقلة حديثاً ذات حساسية بالغة فيما يتعلق بالتخلى ولو المحدود عن جانب من سيادتها القانونية فضلاً عما كانت تحمله الأنظمة من شكوك كبيرة فيما يتعلق بأهداف بعضها باتجاه الآخر خاصة وأن من هذه الأهداف التوسيعية والحاملة لمشاريع الهيمنة ما يختلط مع الدعوات الشعبية والقومية .

٣- أن الحالة القومية فى الداخل لم تكن منظمة أو معبأة بشكل ضاغط على الحكومات العربية أو بعضها بحيث تستطيع أن تفرض أهدافها على النخب العربية حيث لم تستطع التأثير فى العملية التى أنشأت الميثاق فكل ما استطاعت القيام به لاحقاً هو انتقاد الميثاق لقصوره "

نقول برغم هذه الدوافع ، فضلاً عن دافع هام آخر يتعلق بالبنية الاجتماعية والثقافية العربية ما قبل الحداثية والتى كانت تتسم آنذاك - وربما لا تزال - بالتراتب والأحادية وعدم التعقيد وانعدام المؤسسية والتخصص مما يفقدها القدرة على إدارة آليات الوحدة التى تحتاج إلى تعقد ورسوخ التكوين الاجتماعى ، فضلاً عن هيمنة الثقافة السياسية الديموقراطية المتسامحة وغير العاطفية أو الانفعالية . برغم هذه الدوافع جميعاً التى تعوق دعوة الوحدة الشاملة إلا أن الانتقاد الأساسى الهام يبقى فى الإغفال شبه التام للأبعاد المجتمعية ، وإهمال البعد الاقتصادى ، وتدنى الطموح السياسى خاصة فى تنسيق السياسات الخارجية ، وفى الدفاع المشترك ، وفض المنازعات وغيرها من الأمور الجوهرية التى حاولت الجامعة العربية تداركها على نحو تدريجى طيلة حياتها فأصابت حيناً وأخطأت أحايين فى محاولة للتطور ذات ميراث مشهود .

وخلاصة الأمر فى هذا السياق أن اللحظة التاريخية الأولى والأساسية قد عكست قصوراً فى نظام الجامعة حيال العمق الاجتماعى للضمير القومى بالقدر الذى رسخ معه الاعتقاد فى أهمية تفعيل الميثاق ليرقى إلى مستوى الضمير القومى.

اللحظة التاريخية الثانية :

وتعكس فى الحقيقة - تجلياً مضاداً جوهره قصور العمق الاجتماعى للضمير القومى عن نظام الجامعة العربية بالقدر الذى رسخ معه مناخ القلق حيال احتمالات وبدائل مستقبلية تخاطب نظام الجامعة العربية تبلغ ذروتها فى دعوة الشرق أوسطية. على أن الفقه العربى المعاصر لم يعلن إفلاسه بعد ولا يزال يصارع من أجل ترسيخ الدعوة القومية على أكثر من صعيد فهو يصارع الفكر الآخر من ناحية

سواءً كان عربيــاً أو إسرائيليا ، ويصــارع الأنظمــة الحكوميــة والسياسـات الرسـمية المندفعة أو المهرولة أو المتغربة أو السلفية أو المحافظة من ناحية ثانية ، ويصـــارع نفسه من ناحية أخيرة وأقصد هنا بصراع نفسه صراع تياراته المارقة المستسلمة ، والمتطرفة فى الوقت ذاته وفى هذا السياق لابد من الاعتراف بحقيقتين :

. . الأولى هى هبوط مستوى الحماسة لدى الشعوب العربية – ولـو نسـبياً – نحو الوحدة القومية على الأقل بصورتها الشاملة والعاطفية التى اصطبغـت بهـا فـي أعقاب فترة التحرر القومى وخاصة بعد أزمة الخليج الثانية وانهياراتها ، والعديد من الاحتكاكات السلبية بين الشعوب العربية عن طريق الاتصــال بهـا مـن خـلال السـفر والهجرة وخاصة ظاهرة العمالة العربية وهو اتجاه تدركه الأنظمة العربية ولا شـك. ويبدو أنها ! استراحت إليه للتخلص من الأعبــاء القوميـة الضـاغطـة لصــالح خطـاب الاستهلاك السياسي والتبريري غير المكلـف ولا المقيـد الـذى تتبعـه معظـم الأنظمـة والنخب الحاكمة وهو الأمر الذى يبرر الفجوة الهائلة بين الخطـاب العربـى السياسـى، والعمل العربى المشترك الذى بات خيالياً منذ البداية ولا يزال .

. . الثانية وهى أن ثمة مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية تضـغـط علـى الجامعة العربية وتفرض عليها ضرروة التطور وتعديل الميثاق لملاحقتهـا والتفـاعل إيجابياً معها ولعل أهم هـذه الضغـوط " تغيير الأوضـاع السياسـية والاقتصاديـة فـى العالم العربى والتى وضع فيهـا الميثـاق وقـد شـمل هـذا التغيير فيمـا شـمل الجامعـة العربية ذاتها سواء فى نطاق العضوية فى الجامعة . أو فى اتساع مجـالات نشـاطها ونشوء المنظمات العربية المتخصصة التى تدور فى فلكها ، فضلاً عن بروز العديـد من الأحداث والظواهر التى أثـرت بدرجـة أو بـأخرى فـى نشـاط الجامعـة كمـا هـو الشأن بالنسبة لقيـام إسـرائيل فـى قلـب الأمـة – ككيـان شـرعـى – وتعـدد الخلافـات والمنازعات العربية – العربية وانقسام هذه الدول على نفسها بشأن القضـايـا القوميـة والإسلامية والدولية على نحو جعل من إجماعها حول هـذه القضـايـا أمـراً متعـذراً ، وتزايد حالات التدخل الخـارجى فـى المنطقـة العربيـة ولا سيما فـى منطقـة الخليج

العربى والقرن الأفريقي . كل ذلك فضلاً عن ازدياد حدة الانقسام والتجزؤ العربى أثناء وأعقاب حرب الخليج الأخيرة وما جسدته هذه الحرب من تفرد الولايات المتحدة بوضع القطب الواحد المسيطر فى التطور الدولى الراهن للنظام الدولى[١٩] .

ويمكن إضافة دافعين آخرين لعوامل التطور :

الأول : هو أن كثيراً من أهداف الجامعة قد تحقق بصورة أو بأخرى كما أن أهدافاً أخرى قد تم تحييدها تاريخياً لانتهاء صلاحيتها الزمنية .

الثانى : وهو أن إنجازات الجامعة العربية فى كافة المجالات والميادين لم تكن على المستوى المطلوب أى أن النجاح لم يحقق الكثافة المتصورة وهو الأمر الذى يكشف عن خلل ما فى آليات العمل يجب علاجه وتجاوزه . وجدير بالذكر هنا أن الدافعين الآخرين يثور الحديث عنهما – فى سياق ما حددته الجامعة ذاتها وبموجب ميثاقها نفسه من أهداف لتحركها بغض النظر عن طموحات الشعوب والمجتمعات العربية .

وإزاء هاتين الحقيقتين يدرك الفكر السياسى العربى أن النظام العربى الحالى لابد وأن يتغير لأنه وصل إلى منتهاه ، وينطلق فى ذلك طرح هام وهو أن النظام الثقافى العربى قد تحول بالفعل عن ثوابته القديمة إلى ثوابت جديدة خاصة حول:[٢٠]

(١) العلاقة مع العالم وذلك نحو إدراك التعامل مع حقائق كونية العالم .

(٢) بلورة قناعة أساسية تتعلق بالرابطة القومية بين الشعوب العربية فى اتجاه ديمقراطية العلاقات العربية – العربية . وحقوق الإنسان العربى أو شرعية النظم الراهنة " .

وبالتالى فلابد من مجاوبة النظام السياسى العربى فى الاتجاه ذاته .

على أن القول بإجماع الفكر العربى حول ضرورة تطور النظام العربى ،

وبالتالى ميثاق الجامعة العربية وآليات عملها لا يصاحبه الإجماع ذاته حول طبيعة واتجاهات ذلك التطور وحيث يمكن بلورة ثلاث اتجاهات رئيسية يتوزع عليها الفكر السياسى العربى لكل منها رؤياه التاريخية ، ومنطلقاته الموضوعية حيال وضعية الجامعة فى النظام العربى ومدى تعبير هذا النظام عن المجتمعات العربية ذاتها . وفى إيجاز نعرض لهذه الاتجاهات الثلاثة مع تقييم سريع لها ينتهى بالركون إلى أحد هذه الاتجاهات باعتبارها الأكثر موضوعية فى رؤية الجامعة والأكثر إيجابية فى التعامل مع الواقع العربى المعاصر .

[١] الاتجاه ذو النزعة المثالية :

وينطلق هذا الاتجاه فى نظرته إلى الجامعة العربية من حقيقة أنها – فى صورتها القائمة لا تتفق وقوة الروابط والصلات التى تجمع بين شعوب الأمة العربية . فمثل هذه الروابط والصلات من القوة والتماثل بما يكفى إيجاد وحدة عربية شاملة تجمع أجزاء الأمة فى بوتقة واحدة . أما الجامعة العربية بوصفها القائم فلا تعدو أن تكون أداة أو وسيلة لإجهاض مشروع الوحدة العربية الأمر الذى حاز رضاء الدول الاستعمارية فى الماضى وخاصة بريطانيا [٢١] .

وبعبارة أخرى فإن إنشاء الجامعة العربية على هيئتها الحاضرة يعد فى ذاته وبالنظر إلى ما يجمع الدول العربية من المقومات والمصالح المشتركة والروابط مظهراً من مظاهر تكريس التجزئة التى تعيشها الأمة العربية [٢٢] .

[٢] الاتجاه الواقعى التشخيصى :

وهو اتجاه سلبى فى نظرته إلى الجامعة إذ ينطلق من فكرة أساسية وهى أنه " ليس فى الإمكان أبدع مما كان " الجامعة بوصفها القائم تمثل أو تكفل حداً معقولاً وملائماً من التعاون بين الدول العربية إذ إنها لا تعدو أن تكون مرآة حقيقية للواقع العربى تعكس بصدق وبوضوح تامين ما يكون عليه هذا الواقع من أوضاع وتفاعلات وحيث " إن الجامعة العربية لم توجد جمعية عمومية أو تأسيسية لممثلين

عن الشعوب يمكنهم أن يخولوها الصلاحيات ويحاسبوها " وإنما هى نتاج مؤتمر الدول ذات السيادة وأن الدول التى أوجدتها قد حجبت عنها السلطة أصلاً وفرعاً ولم تخولها أى سلطان عليها منفردة أو مجتمعة " وبالنظر إلى أنها تمثل حلاً وسطاً بين ما ترمى إليه الجدلية القومية والجدلية القطرية ، وبين النظرة القومية التى ترى أن الحدود والتنوع أموراً طارئة فى الوطن العربى ، وبين النظرة القطرية للدول العربية الراغبة فى الحفاظ على حدودها الإقليمية وسيادتها (٢٣) .

[٣] الاتجاه الواقعى الإصلاحى :

ونقطة البدء الأساسية بالنسبة لهذا الاتجاه فيما يتعلق بتجديد موقفه من الجامعة العربية تكمن فى حقيقة أساسية مفادها أن الجامعة العربية لا تعدو فى جوهرها أن تكون منظمة طبيعية تكونت بفعل وتأثير عوامل قومية غزيرة المنافع عميقة الجذور وعلى عوامل ليست من نوع الظروف الطارئة أو المنافع العارضة بل هى نوع من العوامل الأساسية الدائمة التى تتصل بمشاعر شعوبها وتنبثق من أعماق نفوسها فهى تتولد من حيث الأساس من وحدة اللغة والتاريخ وتتقوى بكثير من العوامل التى تنضم إلى هذه الوحدة وتدعمها مثل الاتصال الجغرافى والترابط الاقتصادى والتجاوب العاطفى الناجم عن مماثلة المحن والآلام والمشاكل والمخاطر والأمانى والآمال فى الماضى والحاضر والمستقبل (٢٤) .

وبعبارة أخرى فإن الجامعة العربية على الرغم مما قد ينطوى عليه نظامها من مثالب وقصور تستطيع أن تصمد وتبقى وأن تطور من نفسها وأن يطورها أعضاؤها بالقدر الذى يمكنها من تخطى الصعاب ومواجهة تلك التحديات (٢٥) .

وهكذا فبينما أصحاب الاتجاه المثالى وهم فى الغالب من القوميين العرب التقليديين لا يرون فى الجامعة بالصورة التى نشأت عليها إطاراً مناسباً لتنظيم العلاقات العربية إذ ليس ثمة خير يرتجى منها لحركة الوحدة وبالتالى فلا سبيل ولا معنى لمناقشة إصلاحها بالأساس أو محاولة تطويرها والتى تصطدم بتعارض أساسى بين الشعوب العربية فى طموحاتها والدول العربية فى أنظمتها . بما يدعو

لإهمال ذلك الاتجاه المثالى المتشائم ، وبينما أصحاب الاتجاه الواقعى التشخيصى بما يسيطر عليهم من غلواء الجمود وما يفتقدونه من الديناميكية والحماس وركونهم إلى مجرد الممكن الحالي ووقوفهم عند مجرد أسباب القصور دون محاولة تجاوز ذلك إلى وضع الحلول والتصورات حيث يرون الحل الجذرى يكمن فقط مع تغير نوعى وجذرى فى الإرادة السياسية للدول العربية لا نرى شواهدها فى الأفق المنظور . فإننا نجد أنفسنا مضطرين إلى تجاوزهم أيضاً إلى الاتجاه الثالث وهو الواقعى الإصلاحى وما يمثله من رؤية متوازنة تؤكد على حقيقة القصور الذى أصاب أداء الجامعة تاريخياً ، وفى الوقت ذاته تؤكد على إمكانية الإصلاح الموضوعى من خلال النظم الحالية وبذات الآليات المتبعة انطلاقا من كون الجامعة منظمة طبيعية يمكن لها أن تنمو وتتطور وفق احتياجاتها ومتطلباتها والظروف المحيطة بها والتحديات المطروحة عليها باعتباره الاتجاه الأمثل فى رؤية الجامعة وإمكانيات تطويرها ، وآليات ذلك التطوير فى الماضى والمستقبل . بل يمكن القول أن الاتجاه ذاته هو الذى احتوى بعض التطورات التى تمت بالفعل حينما ساعدت الظروف المحيطة بها على إنضاجها تاريخياً بينما احتوى على تكتيكات إبطاء فى الوقت ذاته أعاقت تاريخياً بعض محاولات التطوير على بعض الأصعدة حينما لم تنضج الظروف المحيطة بدوافع التطوير أو تكتمل . وعلى سبيل عمليات التطوير عبر الممارسة الفعلية التاريخية نذكر :-

(أ) تطور مفهوم العضوية :

إذ ينص الميثاق فى مادته الأولى على أنه " تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ، ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم إلى الجامعة فإذا رغبت فى الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب " فإن أربعة شروط أساسية تعد ضرورية للانضمام إلى الجامعة من بينها شرطان موضوعيان هما العروبة والاستقلال ، وآخران إجرائيان هما التقدم الرسمى بطلب العضوية ، وقبوله من مجلس الجامعة .

وقد أكدت تقاليد الممارسة الفعلية داخل الجامعة على معنى المرونة إزاء هذه الشروط جميعاً وخاصة العروبة التى لم يحدد الميثاق ضوابطها تماماً وإن تمحورت حول اللغة العربية وذلك فيما بدا عند انضمام دول كالصومال وموريتانيا وجيبوتى وأخيراً جزر القمر . ثم شرط الاستقلال الذى تعاملت الجامعة مع مفهومه الواسع حتى إزاء الدول السبع المؤسسة التى كانت خاضعة آنذاك لهيمنة استعمارية بصورة أو بأخرى . كما بدا ذلك جلياً فى قبول الجامعة لفلسطين كعضو كامل بها عام ١٩٧٦م . بينما بدا التساهل حيال الشروط الإجرائية عند انضمام الكويت عام ١٩٦١م ، وجزر القمر عام ١٩٩٣م رغم تحفظ العراق وكانت أبرز نماذج التعامل المرن للجامعة فيما استحدثته من آلية لدمج البلدان العربية غير المستقلة فى دولاب عملها الخاص فى المرحلة الأولى لعملها التى شهدت استمرارية احتلال بعض البلدان العربية وذلك من خلال الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة . وكلها تقاليد تعكس محاولة الجامعة للتكيف مع بيئتها الإقليمية والقومية (٢٦) .

(ب) التطور فى أجهزة الجامعة العربية :

وقد حدث هذا التطور أحياناً تطبيقاً للميثاق ، وفى أحياناً أخرى إضافة له أو خروجاً عليه ومنها :

١- إن الممارسة فى أعمال ونشاط الجامعة أدت إلى إنشاء اللجنة السياسية فى عام ١٩٤٦م بجانب لجنة الشئون السياسية الفرعية والمؤقتة . وذلك بدعوة مصر وقصداً إلى تنسيق السياسات العربية باعتبار أن الجامعة منظمة سياسية بالأساس مما يستدعى وجود لجنة تحمل الاسم السياسى مباشرة " وبرغم حدوث انقسام فى رؤية الدول العربية حول اللجنة السياسية " إذ ساندت السعودية ولبنان المقترح المصرى وعارضته سوريا والعراق والأردن بدعاوى تشابه دور اللجنة السياسية مع دور مجلس الجامعة ذاته خاصة وأن المقترح المصرى تضمن نوعاً من التمثيل المتميز والفعال فى إطار اللجنة السياسية على مستوى رؤساء الوزارات

أو وزراء الخارجية وأيضاً لأن الدعوة إلى اجتماع اللجنة السياسية والاجتماع ذاته يتمان وفق الأحوال المقررة لاجتماع مجلس الجامعة فى دورة استثنائية [٢٧] .

إلا أن ثمة أسباب موضوعية دفعت إلى تلاشى المعارضات العربية آنفاً ربما كان أهمها الأحداث الجارية آنذاك على الساحة الفلسطينية ضد الاستيطان اليهودى والحاجة العربية الشديدة لإيجاد آلية للتنسيق السياسى تتميز بالفعالية والديناميكية خاصة وأن اللجنة السياسية شهدت بالتدريج تحول توصياتها الاستشارية إلى ما يشبه القرارات الملزمة دون الحاجة للعرض على المجلس وإن كان دورها قد تراجع منذ منتصف الخمسينات اكتفاء بلجنة الشئون السياسية ذات الوجود غير المستقل .

٢- ارتفاع مستوى التمثيل فى اجتماعات مجلس الجامعة إذ أصبح التمثيل على مستوى الوزراء هو القاعدة وفقاً للمادة الخامسة فقرة أ ، ب من النظام الأساسى لمجلس الجامعة وعلى مستوى المندوبين الدائمين ، السفراء ، هو الاستثناء كما ارتفع مستوى الأمين العام والأمناء العامين المساعدين فأصبح يتولى منصب الأمين العام منذ الأمين العام (الثالث) محمود رياض ممن تولوا مناصب وزارية فى بلادهم وأصبح الأمناء العاملون المساعدون من قدامى السفراء فى بلادهم [٢٨] .

٣- استحداث آلية مؤتمرات القمة العربية : وهى آلية لدبلوماسية القمة التى شهدت تأثيراً متنامياً فى الحياة السياسية العربية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة يرغم أن الميثاق لم ينص عليها منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة عام ١٩٦٤م جرت محاولات لترسيخ هذا التقليد من خلال النص على دوريته وتحديد الوقت له برغم الجدل حول طبيعته والفشل فى مؤسسته حيث ثار التنازع بين جانبين فى الفقه العربى الأول يراها آلية تابعة تعمل فى إطار الجامعة وتندرج تحت المادة الثالثة ، والثانى يراها مؤسسة مستقلة بنفسها . وبعيداً عن هذا الجدل العقيم يمكن القول بأن آلية مؤتمرات القمة صارت - ليست فقط من السمات المميزة للدبلوماسية العربية - ولكن أيضاً محطات رئيسية كبرى للتلاقى والافتراق السياسي العربى فى اللحظات التاريخية الحرجة من تطور هذا النظام العربى والتى منها على سبيل المثال قمة بغداد عام ١٩٧٨م والتى جمدت فيها عضوية مصر بالجامعة وقمة

عمان ١٩٨٧م والتى ألغت المقاطعة العربية لمصر فعلياً ثم قمة أغسطس الاستثنائية عام ١٩٩٠م بالقاهرة إبان إحدى أحرج اللحظات التاريخية للنظام العربى إثر الغزو العراقى للكويت .

ج- تطور منظمات العمل العربي المشترك :

وهو الأمر الذى تم تطبيقاً للمادة الرابعة من الميثاق وتلبية لمتطلبات الحياة السياسية العربية ودعماً للأمن القومى العربى وتأكيداً على شموليته للأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فضلاً عن العسكرية وقد تم ذلك من خلال عدة اتفاقيات ، واقامة عدة تنظيمات على الوجه التالى :-

١- توقيع معاهدة الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى فى ١٧ يونيو ١٩٥٠م حيث تمثل هذه المعاهدة أول اتفاقية بهذه الأهمية ترمى إلى سد فجوة رئيسية فى العمل العربى المشترك لم يتناولها الميثاق بالشكل المطلوب وذلك بالرغم من محاولة بعض الأطراف طرح موضوع الأمن الجماعى فى المشاورات المتعلقة بإنشاء الجامعة ويبدو أنه كان من الضرورى ظهور عدة تطورات حتى تتدفع الدول العربية إلى إنشاء هذه المعاهدة وهذه التطورات هى [٢٩] :

- العدوان الفرنسى على سوريا ولبنان عام ١٩٥٤م والعجز الذى واجهته الدول العربية حينذاك فى إطار الجامعة للتعامل مع مثل هذا العدوان .

- قضية فلسطين وقيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م والإدراك العربى المتأخر وخاصة عند دول المواجهة للخطر الإسرائيلى الجاثم على حدودها وقيام حالة حرب فى الشرق الأوسط بالرغم من اتفاقيات الهدنة التى توصلت إليها دول المواجهة العربية مع إسرائيل عام ١٩٤٩م حيث شعرت الدول العربية أنها لا تستطيع أن تواجه إسرائيل بشكل منفرد .

- بروز توجه غربي يضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عبر عنه لاحقاً فى " الإعلان الثلاثى " يهدف إلى إخضاع أولويات الدول العربية فى الصراع مع إسرائيل للأولويات الاستراتيجية للغرب فى مواجهة للاتحاد السوفيتى كما كان

هذا التوجه يهدف أيضاً إلى إدماج إسرائيل مع الدول العربية فى نظام دفاعى شرق أوسطى عرف باسم " منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط " (MEDO) وهو ما كان يفرض على الدول العربية ليس فقط مهادنة إسرائيل بل الاعتراف بها والتحالف معها ومن هنا كانت الحاجة للوقوف فى وجه هذه الضغوط بواسطة بلورة هوية قومية استراتيجية للدول العربية تميزها عن الآخر الإقليمي .

– النتائج المترتبة على إنشاء الأمم المتحدة وما تضمنه ميثاقها من التركيز على الأمن الجماعي فى المواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ من الفصل الثانى الذى يحمل عنوان المنظمات الإقليمية . فكان على الجامعة أن تبلور هذا الجانب فى تنظيمها لتعد منظمة إقليمية فى أدوارها ووظائفها حسب ميثاق الأمم المتحدة .

وقد جاءت المادة الثانية للمعاهدة تطويرا جوهرياً للمادة السادسة من الميثاق فى إطار الأمن الجماعى إذ نصت على " حق الدفاع الشرعى باتخاذ جميع التدابير والوسائل . فضلاً عما حوته فى مادتها الأولى من عزم الدول المتعاقدة " على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية " بينما دعت المعاهدة فى جانبها الاقتصادى وفى مادتها السابعة إلى توثيق العلاقات الاقتصادية العربية وتقنينها ، وإنشاء مجلس اقتصادي له دور استشاري ولكنه يعمل انطلاقاً من فلسفة جديدة تؤكد كون الاقتصاد هو أحد الأبعاد الأساسية للأمن القومى العربى بما يمكن معه القول بأن هذه المعاهدة التى أعلت – نوعاً ما – أنماط ما فوق القومية بأعمق مما جسد الميثاق وإن كانت قد تحققت فى سياق تحديات أمنية وسياسية عنيفة إلا أنها فى جانبها الأهم تعد دليلاً على الحيوية والقدرة على التطور الذاتى لدى بناء العروبة الجامع إذا ما صدقت النوايا .

٢– اتفاقية الوحدة الاقتصادية فى ٣ يونيو ١٩٥٧م ، الاستراتيجية الاقتصادية العربية الموحدة والتى تضمنتها قمة عمان فى نوفمبر ١٩٨٠م التى احتوت أربع وثائق رئيسية " هى ميثاق العمل الاقتصادى العربى ، واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية

فى الدول العربية . وعقد التنمية العربية المشتركة وإلى جانب مدخل المشاريع المشتركة اعتمدت القمة مدخلين إضافيين للتكامل هما المدخل الإنمائي التكاملى والمدخل التخطيطي القومى [٣٠] .

٣- إنشاء العديد من المنظمات العربية بحيث غطت شتى المجالات وبرغم صعوبة حصدها على وجه الدقة إلا أنه يمكن تقسيمها إلى خمسة أنواع هى (٣١):

النوع الأول : منظمات ذات طبيعة حكومية مثل منظمة العمل العربية، منظمة التنمية الإدارية ، منظمة التربية والثقافة والعلوم . وغيرها .

الثانى : منظمات ذات طبيعة غير حكومية ولها وجود جماهيرى مثل اتحادات النقابات العربية المهنية . كاتحاد المهندسين العرب ، اتحاد المحامين العرب ، اتحاد الفنانين العرب . . . الخ .

الثالث : منظمات أهلية خاصة مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

الرابع : منظمات عربية ذات طبيعة محددة جغرافياً أو مهنياً مثل اتحاد المدن العربية واتحاد الجامعات العربية ، والاتحادات الرياضية المختلفة ، واتحاد الإذاعات العربية . . . الخ .

الخامس : هو المجالس الوزارية المتخصصة وقد نشأت هذه المجالس كوسيلة لتعزيز الروابط بين المسئولين العرب فى مجالات محددة مع مراعاة توفير النفقات وعدم إنشاء هياكل إدارية إذ تقوم الأمانة العامة للجامعة بدور الأمانة الفنية لها ونموذج ذلك مجلس وزراء الصحة العرب ، مجلس وزراء البيئة ، الشباب ، الشئون الاجتماعية ، والنقل ، والمواصلات ، ومجلس وزراء الداخلية العرب . . . الخ .

وأما على صعيد محاولات التطوير التى أعاقتها تكتيكات الإبطاء فنذكر " النظام القانوني لتسوية المنازعات ، ونظام قمع العدوان فى الميثاق الحالي للجامعة، والهيكل التنظيمى أو البنيان المؤسسى للجامعة ، والأمانة العامة للجامعة بما فى ذلك

دور الأمين العام ، وتطوير الميثاق أو تعديله بما يضمن مواكبة الاتجاه العالمي فى ضمان واحترام حقوق الإنسان . وأخيراً القواعد والمبادئ التى يقوم عليها نظام القرارات فى جامعة الدول العربية [٣٢] .

وبالرغم من المحاولات المتكررة لإحداث تعديل فى الميثاق منذ إنشائه إلا أن الظروف الإقليمية والقطرية العربية لم تعمل على إنضاج مثل هذا التعديل اللهم سوى فى تعديلين شكليين بخصوص موضوعى موعد الاجتماع بالنسبة لمجلس الجامعة . وقبول فلسطين عضواً كاملاً بالجامعة . على أن هذا الفشل العربى فى تعديل الميثاق قد جاء مناقضاً فى أحيان كثيرة للغة الخطاب العربى التى أبدت استعداداً كبيراً لتعديله وخاصة فى لحظات الاتفاق التاريخية النادرة للنظام العربى والتى منها الفترة بين ٦٧ ، ١٩٧٤م المسماة بمرحلة تطبيع العلاقات العربية ، وقمة بغداد ١٩٧٨م ، وقمة فاس الثانية عشرة بالمغرب ١٩٨٢م ، قمة الدار البيضاء ١٩٨٠م ، وعمان ١٩٨٧م ، والجزائر فى يونيو ١٩٨٨م . وحتى اقتراح مصر فى ١١ يناير ١٩٩٠م بتعديل الميثاق عن طريق إضافة الملاحق . ثم مؤتمر القمة العربى غير العادى فى بغداد فى ٣٠ مايو ١٩٩٠م والذى أوصى بإنهاء دراسة مشروع التعديل الخاص بالميثاق والنظام الأساسى لمحكمة العدل العربية ورفع تقرير عنها لمؤتمر القمة العربى بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٩٠م . وهو المؤتمر الذى لم ينعقد عادياً بل جاء استثنائياً وعاجلاً فى أغسطس ١٩٩٠م لظروف الغزو العراقى التى عطلت المد نحو تعديل الميثاق وجعلته فى ضوء تطورات الحياة العربية – ترفاً لا يجوز الحديث عنه وحتى بات ذلك التعديل أمراً ملحاً فى ضوء التحديات الراهنة .

على أن نظرة شاملة للجانبين معاً على صعيدي النجاح ، والعجز عن تطوير أداء جامعة الدول العربية تؤكد صدقية الاتجاه الإصلاحى فى الفقه السياسي العربى والذى يؤكد على قدرة الجامعة فى تطوير ذاتها بمساندة أطرافها من خلال الآليات المنشئة لها لترقى إلى مستوى التحديات التى تنتجها الظروف المحيطة بها على صعيد البيئتين الدولية ، والإقليمية معاً وهو الأمر الذى سوف ينعكس – ولا شك – على طبيعة الدور الذى ستلعبه الجامعة فى الحياة العربية السياسية مستقبلاً .

رابعاً : التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى :

ربما كانت عملية التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى والتى بدأت فى مدريد منذ أكتوبر ١٩٩١م ولم تنته حتى الآن أهم تفاعلات الواقع العربى فى التسعينات وفيما بعد حرب الخليج الثانية .

وبرغم من أن عملية التسوية السلمية لم تكتمل حتى الآن وتعانى عثرات عديدة إلا أن شعوراً عميقاً لدى طرفى الصراع يستبعد استخدام الأداة العسكرية فى إداراته على نطاق واسع . على الأقل – فى المدى القريب والوسيط إذا ما انتظمت التفاعلات الجارية حسب أكثر الرؤى اعتدالاً وموضوعية .

وواقع الأمر أن المنطقة العربية تعيش حالة خاصة جداً فى طبيعة إدراكها للوجود الإسرائيلى يمكن القول بأنها قد جاوزت فكريات العداء المطلق ، وإن لم تبلغ إدراكاً مستقراً للصداقة أو التعاون أو حتى التعايش فلا يزال وصف الصراع هو المهيمن على طبيعة العلاقات العربية – الإسرائيلية ، ولا تزال معظم أدبياتنا السياسية تؤكد على الإدراك القديم وخاصة مع استمرار العنف الإسرائيلى السياسي اللامحدود ، والعنف العسكرى المحدود حيال المنطقة العربية فى تجليات شتى مصاحبة للعملية السلمية ذاتها بل ومتخللة لها فى أحيان كثيرة .

إزاء ذلك فلا يمكن توصيف العلاقات العربية الإسرائيلية بوجه عام فى تسعينات هذا القرن سوى بالتردد والسيولة وإن احتوت هذه الفترة الممتد لنحو أربع سنوات مراحل فرعية ثلاث لها سماتها الخاصة على صعيد ثقافة السلام وديناميكية عملية التسوية نشير إليها بإيجاز :

أ– مرحلة مدريد :

والتى بدأت بمؤتمر احتفالى فى أكتوبر ١٩٩١م وبعد سبعة أشهر من انتهاء حرب الخليج الثانية وشهر واحد من توقيع الاتفاقية الأمنية بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمبر ١٩٩١م واستمرت حتى اتفاق أوسلو ثم إعلان المبادئ

الفلسطيني – الإسرائيلي فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م ولا شك أن بدء هذه المرحلة علـى صعيد ثقافة السلام – كان استثماراً لجماع تحولات دولية إقليمية كان لها بـالغ الأثـر فى إعادة تشكيل الإدراك العربى .

حيث يمكن بلورة المحددات الأساسية للتفكير السياسي العربى حول هذا التطور فيما يلى :

[١] درب من الواقعية السياسية العربية بوجه عـام . تـأثرت بها وأثـرت فيها دورة انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨م وأدت إلى قناعـه سلمية أكيدة ضد الرؤى العنترية التـى صاحبت النهـج السلمى المصـرى بنهاية السبعينات .

[٢] عملية التكيف المرن والتأقلم الفكرى السياسي العربى مـع متطلبات التحـولات الدولية المتسارعة منذ عام ١٩٨٩م والتى دعمت قوى الاعتدال العربى التقليديـة، ضد قوى الراديكالية الاشتراكية والقوميـة العربيـة بعد زوال التجربـة السـوفيتية التى شكلت ركيزةً ودعماً لهذه القوى ردحاً طويلاً من الزمن .

[٣] تداعيات أزمـة الخليـج الثانيـة والتـى كرسـت قبـولاً خليجيـاً خاصـاً بـالذات لأسباب أهمها :

إن التحول السلمى يأتى بدعم ومساندة الولايات المتحدة التى تحولت مع بداية التسعينات إلى أهم ضمانة أمنية لدول الخليج ، ومع كونها أكبر قـوة عالميـة، وذات أكبر تواجد عسكرى بالخليج العربـى ، وهـو مـا جعلهـا فـى النهايـة صاحبـة الطـابع الأثير فى العقل السياسى الجمعىّ الخليجى .

إن الوجود الإسرائيلى قد ازداد قبولاً بوجه عام فيما بعد أزمـة الخليـج الأمـر الذى أدى إلى التهتك والافتراق فى صياغات الأمن العربـى . وهـو ذاتـه الـذى دفـع دول الخليـج للتجـاوب مـع الرغبـة الإسـرائيلية ، والضغـوط الأمريكيـة نحـو إلغـاء المقاطعة العربية من الدرجة الثالثة . والـذى دفـع بالتـالى دول الخليـج للحديـث عـن جدوى المقاطعة العربية لإسرائيل . ولذا كان التغيير الإيجابى .

وفـى هـذا السياق بـدت الفعاليات العربيـة الأساسية والمتمثلـة فـى التحـالف المصـرى السورى الخليجـى مدفوعـة نحـو القبـول بـل والحمـاس للتحـول السـلمى الجـارى . ففضـلاً عـن الدواقـع الخليجيـــة السـالفة ، كـانت سـوريا إحـدى الـدول المتفاوضة فعلاً حول صبغة مدريد مع إسرائيل ومعها لبنان ، وكـانت مصـر رائـدة فـى هـذا السياق ، فضـلاً عـن دوافعهـا فـى الالتحـاق الاعتدالـى بقـوى ومؤسسـات المجتمـع الدولـى فيمـا يتبلـور فـى حيازتهـا لمنصـب الأميـن العـام للأمـم المتحـدة . وعلاقتهـا المتمـيزة بكافـة مؤسسـات النقـد والقـوى الدوليـة المانحـة للمسـاعدات الاقتصادية والتى تعد هدفاً هاماً للسياسة الخارجية المصرية منذ عقدين تقريباً . على أن ثقافة السلام الإسرائيلية لـم تكن بـالقطع علـى مستوى مثيلتهـا العربيـة حيث لـم تخضع لعملية التكيف التى خضعت لها الثقافة السياسية العربية بل على العكس كـان الانطباع السائد أن الجزر فى السياسات العربية يصاحبه مد فى السياسة الإسـرائيلية باعتبـار أن الصـراع السـائد يفـرض منطـق المبـاراة الصفريـة عليهمـا وإزاء ذلـك استمرت ميكانيكية التسوية تعمل عند حدها الأدنى الذى بدا كنوع مـن التجميـد عبر العديد من الجولات التفاوضية ومن خلال آلية التفاوض ثنائى المسارات من ناحية ، ومتعددة الأطراف من ناحيـة أخرى وهـى الصيغـة التـى فرضتهـا إسـرائيل لتجعل المسار متعدد الأطراف والخـاص بـالبحث فـى التعـاون الإقليمـي مصاحبـاً وموازيـاً للمسار الثنائي الخاص بالبحث فى التسوية السلمية ذاتها دونما انتظـار لاكتمالهـا فـى محاولة لإحداث اختلالات هيكلية فى حسابات العائد والتكلفة لصالحها .

ومن ناحية أخرى لتجعل من الفصـل بيـن مسـارات تفاوضهـا مـع الأطـراف العربية وسيلة لضرب التنسيق العربي الذى بدأ قوياً وانتهى إلـى لا شـيء فيمـا يعد نجاحاً ملموساً للدبلوماسية الإسـرائيلية ظهـر فـى أعقـاب هـذه المرحلـة وفـى ضـوء الاختلال فى مستويات ثقافة السلام على الجـانبين حـدث تعطيـل لميكانيكيـة التسـوية أمام التشدد الإسرائيلى العلنى على كافة المسارات وحتى نهاية تلك المرحلة .

ب- مرحلة أوسلو : والتي بدأت فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٣م حيث تم الكشف عن مضمون المفاوضات السرية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وهى المفاوضات التى أدت إلى إعلان المبادئ ، والحكم الذاتى المحدود فى غزة وأريحا عبر احتفالية واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م وقبل يوم واحد من اتفاق النوايا الأردنى - الإسرائيلى وهما الحدثان اللذان أوحيا بقرب اكتمال عملية التسوية وخاصة فى بداية المرحلة والتى شهدت انطلاقاً ونشوة فى ثقافة السلام العربية والإسرائيلية معاً وتصاعدت خلالها مقولات الشرق أوسطية بكافة تعبيراتها وإلهاماتها وحتى مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب حول التعاون الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذى مثل الذروة الثانية لهذه المرحلة بعد ذروة سبتمبر ١٩٩٣م والذى مثل أيضاً نهاية المرحلة لعوامل أخرى خارجة عنه أفرزها العام الحالى ١٩٩٥م .

على أن حقيقة هامة يجب التأكيد عليها وهى أن انتعاش ثقافة السلام العربية بوجه عام كان استمراراً للعوامل التى ولدت فى ظلها عملية التسوية برمتها وهى عوامل بنيوية إلى حد ما خاصة بالإدراك العربى ، بينما كان الخطاب السياسى الإسرائيلى يطرح رؤى مستقبلية تماماً تكاد تتجاوز بل وتنفصل عن عملية التسوية ذاتها فى ديناميكيتها وباقى مساراتها ، وهو الأمر الذى أدى لاختلالات سريعة شهدها العام نفسه حاولت إسرائيل تمريرها رغم الوعى العربى وهى المحاولة التى كادت أن تنجح لولا إفرازات المرحلة الأخيرة التى قطعت تطور سالفتها وجوهر هذه الاختلالات يتمثل فى طرح آفاق بعيدة للتعاون الإقليمي فى مؤتمر الدار البيضاء ، فى الوقت ذاته الذى يشهد تعويق تجربة الحكم الذاتى على معظم الأصعدة وخاصة عدم الانسحاب العسكرى من الضفة لتمديد الحكم الذاتى المحدود وعدم السماح بإجراء الانتخابات وهما العمليتان اللتان تشكلان معاً المرحلة الثانية للحكم الذاتى فى الأرض العربية المحتلة ، وأيضاً فى الوقت الذى يشهد جموداً واضحاً على المسارين السورى واللبنانى مما يعنى نفياً وتجاوزاً لمنطلقات الشرق أوسطية من خلال التجاوز والسطو على محدداتها وشروطها .

ج- المرحلة الحالية :

والتى بدأت تقريباً مع بداية العام الحالى أو نهاية العام الماضى ١٩٩٤م وخاصة مع قمة الإسكندرية الثلاثية بين الفاعليات العربية الثلاث لمصر وسوريا والسعودية . تلك التى اعتبرتها إسرائيل موجهة ضدها وسعت من خلال الدبلوماسية الأمريكية لتحديد تأثيرها وهو ما تم لها نسبياً من خلال انعقاد القمة الرباعية بالقاهرة - بين مصر والأردن والمنظمة وإسرائيل بهدف دفع عملية السلام وتسريع ديناميكيتها وهو التطور الذى لم يتحقق لأسباب عديدة بل شهد العام الحالى ما يمكن تسميته بمأزق عملية السلام على شتى المسارات إلى الحد الذى أخذ يدفع بعض بؤر الفكر السياسي العربى ، وبعض القوى السياسية العربية للمناداة بإعادة تقييم مسيرة السلام حيث صارت غير مجدية ولا محققة لأدنى المتطلبات العربية الأمر الذى يفرض عدم الاستمرار فيها وخاصة مع الهجمة الإسرائيلية على القدس .

وبغض النظر عن الرؤية الحادة لهذا القبيل أو ذاك فإن هناك إجماعاً عاماً على أن التسوية السلمية فى الشرق الأوسط تعانى أزمات عديدة نرصد أهمها فيما يلي :

أ- على المسار الفلسطيني :

فبرغم الذروة التى بلغها فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م إلا أنه أخذ يعانى من بطء فى قوة الدفع نحو الاكتمال بدأ فى ديسمبر ١٩٩٣م وتنامى خلال ١٩٩٤م برغم اتفاق القاهرة التى حاولت إسرائيل استيعابه ولم تنفّذ منه سوى المرحلة الأولى حتى الآن بالرغم من أن المرحلة الثانية وهى التى تتضمن إعادة انتشار الجيش الإسرائيلى خارج الضفة ، وإجراء عملية الانتخابات التشريعية لإقامة سلطة وطنية ديموقراطية كان محدداً لها يوليو ١٩٩٤م .

وكان من نتائج الإبطاء الإسرائيلى على هذا المسار تزايد حجم العنف المتبادل بين السلطة الإسرائيلية ، والفلسطينية خاصة حركتى حماس والجهاد

الإسلامي وهو العنف الذى مارسته إسرائيل سياسياً وأمنياً من خلال قيود عديدة فرضتها على حركة العمالة الفلسطينية ، وحركة المعابر بين الضفة وغزة بل وحركة الدخول والخروج إليها سواء للسياسيين العرب أو حتى الفلسطينيين فضلاً عن الدوليين كما حدث مع بىنظيربوتو رئيسة الوزراء الباكستانية .

وفى سياق المزايدة الحزبية الداخلية فى إسرائيل ، وتصاعد المواجهة الإسرائيلية – العربية حول المعاهدة النووية خلال العام الحالى انتهجت إسرائيل طريق العنف والتصعيد من خلال تكريس سياسة التهديد فى القدس بضم ٥٤ هكتاراً من القدس الشرقية إليها لبناء مستوطنات جديدة تهدد بتهويد المدينة العربية برعاية أمريكية ضد الشرعية الدولية والقرارات السابقة لمجلس الأمن ، وضد أسس عملية السلام الجارية ذاتها ثم الحديث عن خطة للفصل التام بين إسرائيل والفلسطينيين عن طريق بناء " سياج إسرائيلي حول الضفة الغربية يقوم بوظيفة توفير الأمن بشكل فعال للإسرائيليين وخصوصاً بعد وقوع العملية الفدائية الانتحارية الفلسطينية والتى أودت بحياة أكثر من مائة مواطن إسرائيلي وقد أوردت وكالات الأنباء فى ٢٥ يناير الماضى أخبارا مفادها أن وزراء إسرائيليين يدرسون خططاً جديدة لعزل الفلسطينيين ومنع عمليات التفجير الانتحارية من دخول إسرائيل وأفادت التقارير الصحافية الإسرائيلية بأن الحاجز الذى يزيد طوله على ١٠٠ ميل سيتكلف ١٥٠ مليون جنيه إسترلينى ويستغرق سنة لإكماله .

وواقع الأمر أن الأداء الإسرائيلى على هذا المسار يثير تناقضات حادة بأكثر مما يثير حتى انتقاداتنا إذ تبدو أهدافه غامضة وغير مبررة ففى الوقت الذى تنادى فيه إسرائيل بالتعاون الإقليمي الشرق أوسطى وتبشر بالاندماج والرخاء والتكامل تسعى أيضاً لفصل الفلسطينيين ذاتهم .

وبينما عقد اتفاق القاهرة لتنفيذ إعلان المبادئ المعلن فى سبتمبر ١٩٩٣م فإنها فرضت القيود الشديدة على تطويره بل وممارسته الأمر الذى أعاق مرحلته الثانية بل وأفرغ المرحلة الأولى من مضمونها .

وبينما الحديث عن القدس مؤجل للمرحلة الثانية لعملية السلام على المسار ذاته فإن محاولات إسرائيل لاستباق هذه المرحلة وفرض الأمر الواقع عليها لم تتوقف أبداً .

فإذا ما أضفنا إلى ذلك السياسة المزدوجة الذى تتبعها إزاء السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة عرفات ، والمعارضة الإسلامية بقيادة حماس والجهاد فيما يبدو أنه خطة لإضعاف الجميع نجد السلوك الإسرائيلى يعانى أشد درجات التناقض ليس فقط بين أهدافه والأهداف العربية ، بل أيضاً – وهذا هو الأهم – بين مفرداته ذاتها وهو الأمر الذى وصل بهذا المسار إلى حد الجمود والشلل خاصة فى المرحلة الحالية والتى بدأت مع مطلع هذا العام .

ب- المساران السوري واللبنانى :

وشهدا نفس الجمود الذى استمر منذ بدء المفاوضات خاصة على الجانب السورى وأيضاً استمرار نفس العوائق حول مفهوم الانسحاب لدى الطرفين من كل الجولان حسبما ترى سوريا ، أو بعض الجولان كما تود إسرائيل ثم حول ترتيبات الأمن على الحدود بين البلدين وكيفية إجرائها بالتوازى مع عملية الانسحاب وتالياً لها كما ترى سوريا أو لفترة اختبار سابقة لعملية الانسحاب الإسرائيلى من الجولان كما تدعى الحكومة الإسرائيلية ثم الخلاف حول حدود المناطق المنزوعة السلاح على الجانبين فبينما تطالب سوريا بمساحات متساوية منزوعة السلاح على الجانبين، فإن إسرائيل ترفض ذلك بشدة وتنادى بمناطق منزوعة السلاح على الجانب السورى فقط تكاد تشمل الجولان كلها .

وأيضاً استمرار الجدل حول رؤية كلٍّ منهما لطبيعة العلاقات السلمية والتعاونية مستقبلاً . هل الاكتفاء بالتطبيع الدبلوماسى الرسمى أم تجاوزه إلى آفاق أرحب اقتصادية وثقافية ومجتمعية وبرغم ان سوريا تنادى بالتطبيع الكامل فى مقابل السلام الكامل الذى يعنى لديها الانسحاب الكامل إلا أن إسرائيل ترغب وتطالب بوضع سوريا تحت الاختبار لفترة وهو ما تعتبره سوريا أمراً غير لائقٍ فضلاً عن كونه مرفوضاً .

وفى ضوء الغزو الإسرائيلى حيال الجولان ، والمناداة بين الحين والآخر بإجراء استفتاء بها ، والطروحات المتناقضة حولها التى تعلنها المؤسسات الإسرائيلية السياسية والإعلامية حولها يمكن استشفاف موقف إسرائيلي يقبل الانسحاب من الجولان ولكنه يفرض مقابل ذلك شروطاً تبدو قاسية من وجهة نظر سوريا حول حدود الأمن ، وشروطه ، والمدى الزمنى لعملية الانسحاب وغيرها وحيث تطالب سوريا بصفقة لا تقل فى شروطها عن التسوية المصرية ولعل المخاوف الإسرائيلية أهم جوانبها تنبع من ذلك الخطاب السورى الذى تعتبره إسرائيل كاشفاً عن نوايا سوريا لتكرار تجربة التطبيع المصرية والذى أكدت الممارسة التاريخية له إصرار المجتمع المصرى بشتى فعالياته الأساسية على تفريغها من محتواها .

وفى أجواء عدم الثقة التى صاحبت التصعيد الإسرائيلى للمواجهة فى لبنان والتصعيد السياسى السورى خلال العام الحالى ضد السياسة النووية والسلاح النووى الإسرائيلى شهد المسار السورى – الإسرائيلى استمرارا بل وتصاعداً نحو حالة الجمود التى تكتنفه منذ انطلاق عملية التسوية .

وعلى المسار اللبنانى يستمر الجمود ذاته والذى يصاحبه تصعيد شبه مستمر للمواجهة الأمنية والعسكرية المحدودة فى الجنوب اللبنانى قصداً من جانب إسرائيل إلى تفكيك هذا المسار عن المسار السورى وهو الأمر الذى ترفضه معظم الفعاليات اللبنانية حتى الآن وخاصة رئيس الوزراء رفيق الحريرى والامتدادات السورية التقليدية فى لبنان والتى تؤكد وتكشف عن حجم الوجود السورى فى لبنان.

ولذا ورغم عدم التعقد الذى يميز المسار اللبنانى نجد أنه سوف يستمر على الأرجح فى حالة الجمود الحالى انتظاراً لما يسفر عنه المسار السورى – الإسرائيلى، أو حدوث انقلاب هائل فى توجهات السياسة اللبنانية بضغط قوى داخلية وهو الأمر الذى يبدو مستبعداً حتى الآن .

ج- العلاقات المصرية الإسرائيلية :

فبرغم أن مصر ليست طرفاً مباشراً فى عملية التسوية السلمية الجارية إلا أنها تقع فى قلبها حيث إنها تؤدى دوراً هاماً له شقان . الأول هو دور الوسيط الذى أخذ على عاتقه تسريع العملية برمتها من خلال توظيف قدراته الهائلة فى خطاب الطرفين المتفاوضين عبر القنوات المفتوحة له لنزع التناقضات وتسوية الأزمات حين تفجرها وكان الإدراك الجمعي الدولى والإقليمى لإمكانيات هذا الدور خلف الوجود المصرى فى احتفالية مدريد الافتتاحية على النحو الذى أظهر مصر كطرف خامس محاور لهذه المفاوضات .

أما الشق الثانى لهذا الدور فهو توحيد وتكتيل المواقف العربية ومساندة المتطلبات العربية وخاصة عند حدها الأدنى على كافة المسارات التفاوضية .

. وبقدر ما كان شقا هذا الدور تلبية لحاجة عربية ملحة بالضرورة ، فإن نوعاً من التناقض فى التعامل مع هذين الشقين كان هو السائد فى السلوك الإسرائيلى خصوصا ، والامريكي عموماً حيث استمرت إسرائيل تطالب بالشق الأول منه بينما ترفض وتجابه الشق الثانى له معتبرة أنه اعتداء على المصلحة الإسرائيلية ومروجة له إعلامياً على أنه مجافاة لروح الصداقة والتعاون التى تفرضها معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية .

وبين شقى هذا الدور جرت تفاعلات عديدة إيجاباً وسلباً ولكن الملاحظة الأساسية هنا أن مصر قد وازنت مواقفها بمرور الوقت فمنحت للجميع الشق الأول، بينما وضعت الشق الثانى تحت نظر من يطلبه بإرادته وربما يفسر ذلك المساندة المصرية للمنظمة منذ اتفاق أوسلو وما بعده وخاصة فى اتفاق القاهرة ٤ مايو ١٩٩٤م والذى كان محطة هامة على هذا المسار ، فضلاً عن استمرار احتضان القاهرة للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية ومطالبتها للجانب الإسرائيلى بالوفاء بتعهداته مراراً وبنبرة وصلت لدرجة الحدة فى كثير من الأوقات .

ويفسر في الوقت ذاته التزام مصر بمعظم الطروحات السورية التى تعتبرها مصر أساسية لاكتمال عملية التسوية وذلك برغم محاولة مصر أحياناً لتليين المواقف السوية حيال الأمور ذات الطابع الشكلى والإجرائى والتى تخاطب عملية بناء الثقة دون تفريط فى شروط العملية السلمية ذاتها ، وعلى النقيض يفسر السلوك الأردنى الذى أبدى استقلالا فى التحرك إزاء التسوية إذ قبل الجانب الأردنى مثلاً ، شرط تأجير بعض أرضه على الحدود لإسرائيل وهو ما ترفضه مصر وسوريا مثلاً ولكن مصر لم تفرض مواقفها على الأردن الذى لم يطلب ضمن أجواء تحالفات حرب الخليج - مشورة مصر أو مساندتها .

وواقع الآمر أن الدور المصرى الإقليمى فى عملية التسوية يأتى مشابهاً إلى حد بعيد للدور الدولى الأمريكى الذى يتضمن شقين أيضاً الأول هو تسوية العملية برمتها قصداً إلى تسكين المنطقة استراتيجياً ضمن النظام العالمى ، ولصالح الحركة الأمريكية ، والثانى هو ضمان أمن إسرائيل ووجودها المتميز بالقوة والقبول معاً .

وبقدر ما عارضت إسرائيل الشق الثانى للدور المصرى فقد انتقدت الدول العربية الشق الثانى من الدور الأمريكى وربما تولدت قناعة لدى الجميع بأن الدور المصرى العربي هو المعادل الإقليمى للدور الأمريكى فى دعم إسرائيل .

وبرغم أن هذه القناعة قد ضمنت قدراً من المرونة لعملية التسوية مكنها من الاستمرار إلا أن اشتباكا قد حدث بين المكونات القومية للدور المصرى والمكونات الإسرائيلية فى الدور الأمريكى حول ثلاثة مواقف على الأقل هى :

مؤتمر الدار البيضاء : وفحوى الاشتباك حوله محاولة الولايات المتحدة تسريع عملية التطبيع دون انتظار لإكمال عملية التسوية وهو الأمر الذى يحيد أطرافاً عربية متفاوضة ، ويضعف الأخرى ويمس المصالح القومية العربية . وإزاء الدور الذى لعبه مجلس العلاقات الخارجية بالكونجرس الأمريكى لانعقاد المؤتمر كان الدور التفريغى الذى لعبته مصر والذى أدى إلى نشوب مشادة كلامية عنيفة بين وزيرى خارجية مصر وإسرائيل بالمؤتمر حول القدس بصفة خاصة وصورة المستقبل السياسى للمنطقة ومستقبل النظام العربى بصفة عامة . .

قمة الإسكندرية الثلاثية : والتى اعتبرتها إسرائيل نوعا من التكتيل العربى ضدها مما يعنى مجافاة روح السلام وبرغم أن القمة جاءت فى سياق تحريك الركود العربى بصفة أساسية إزاء المصالحة القومية ، الا أن الموقف المعلن فى البيان الصادر عنها حول السلاح النووى الإسرائيلى كان كفيلاً بتفجير هذا الإحساس فى الإدراك الإسرائيلى.

وإزاء ذلك ضغطت الولايات المتحدة فى سبيل انعقاد القمة الرباعية بالقاهرة لتهدئة الخاطر الإسرائيلى وتجميد تأثير القمة الثلاثية ، وبرغم أن ذلك لم يتحقق تماماً لإسرائيل وخاصة على صعيد البعد النووى إلا أنه جاء تعبيراً عن تصادم إرادتين متمايزتين تعمل كلاهما لخدمة عملية التسوية السلمية ولكن من منطلقات متباينة .

الموقف المصرى من معاهدة حظر الانتشار النووى : وهو موقف بدأ مع قمة الإسكندرية بنهاية العام الماضى وتنامى فى الشهور الأربعة الأولى من هذا العام حيث اتسعت دائرته عربياً بينما ظلت مصر فى مركزه وربما سوريا .

وبرغم أن البعد الأمنى لمصر ، فضلاً عن متغير المكانة الإقليمية كانا دافعيها لبلورة هذا الموقف المضاد للسلاح النووى الإسرائيلى إلا أنه أيضاً جاء حاملاً لمقولات عربية تنطلق من شواغل أمنية على الصعيد القومى . ولعل هذا ما سمح بتكتيل المواقف العربية عملياً رغم بعض المفارقات وأدى على الصعيد المناقض لاستماتة الولايات المتحدة فى الدفاع عن البرنامج النووى الإسرائيلى واستثناءه رغم حقيقته ، عن طريق استحضار وانتقاء هواجس لبرامج نووية إقليمية أخرى رغم وهميتها .

ويمكن إضافة موقف رابع برز فيه الشق الإسرائيلى للدور الأمريكى بقوة وهو الفيتو الأمريكى الأخير فى مجلس الأمن ضد القرار الذى نال إجماعاً دولياً بإدانة السياسة الإسرائيلية بتهويد القدس وفرض الأمر الواقع بها واستباق عملية التسوية من خلال المفاوضات الخاصة بها وضد الشرعية الدولية وقرارات مجلس الآمن ذاته . وبرغم أن الموقف المصرى الرافض يأتى هذه المرة ضمن تعبير

عربى جماعى متحد وبشدة فى رفض وإدانة سياسة التهويد إلا أن الموقف بوجه عام إنما يعكس الإختلالات الأساسية فى هيكل عملية التسوية الذى جاوز صيغة مدريد الدولية ، وقرارات الأمم المتحدة ، بل تجاوز حتى بعض الاتفاقات التى كرستها التسوية السلمية ذاتها إلى درجة من الاستقطاب الصريح بين الدولى والإقليمي ، والإسرائيلى- العربى تسعى إسرائيل إلى تكريسه وتنساق إليه الولايات المتحدة فى ظل قيادتها الحالية المترددة والقاصرة .

وفضلاً عن هذه المواقف التى تكشف عن حالة الاستقطاب فى هيكل عملية التسوية السلمية يبقى متغير هام أكثر حدة وأبلغ فى تأثيره على نمط تطور العلاقات المصرية – الإسرائيلية وهو السعى نحو دعم الوظيفة الإقليمية لكل من البلدين فى سياق الشرق الأوسط الجديد حين قيامه ولعل البعد النووى فى هذا السياق يبقى شديد الأهمية . ففضلاً عن كونه كاشفاً لهذا السياق فإنه من ناحية أخرى يعد أحد ركائزه من وجهة النظر الإسرائيلية حيث تسعى من خلاله لمعادلة الانتماء القومى العربى لمصر بحسبان أن ذلك يعطيها ميزة أمنية فى مقابل الميزة السياسية للانتماء العربى والتى تتمتع بها مصر وذلك باعتبار أن مجالات التنافس الأساسية تتمحور حول الاقتصاد وامتدادات أخرى ذات طابع حضارى تتعلق بالتأثير السياسى والثقافى وطرح النموذج القائد ثم استثمار ذلك كله مجدداً لصالح المنافسة الاقتصادية فى استقطاب التفاعلات الكثيفة إزاء هذا الطرف أو ذاك ولصالح عملية تبادل تتمتع بمميزات نسبية خاصة للدولتين تتمحور حول طبيعة عملية التبادل ذاتها والتى تنحو فى جانب البلدين نحو المعرفة والتكنولوجيا والتقنية العلمية بوجه خاص.

إن الصراع على مكانة الدولة المركز لابد وأن يشغل بال كل نظام إقليمى ولا شك أن الشرق أوسطية حين اكتمال منطلقاتها سوف تبلور نمطاً للتعامل الإقليمى سوف يكون معنياً بالبحث عن مركز لتفاعلاته حسبما تقتضى النظم الإقليمية ولو بالمعنى الواسع . ولا شك أيضاً أن الدول المخاطبة بهذا الهامش هى مصر وإسرائيل وتركيا بوجه خاص لما لهذه الدول من سمات حداثية . فليس من المستغرب إذن أن يثور التنافس بين قوة حداثية قادمة إلى الإقليم حاملة لمطالب ،

وقوة أخرى تعد المحور والمركز التاريخى للإقليم ذاته وفى مضمونه الثقافى القومى فإذا ما أضفنا إلى ذلك تمسك مصر بثوابت المصلحة القومية العربية تبدو لدينا أهم دوافع الافتراق المصرى – الإسرائيلى حول دور مصر فى عملية السلام وهو الافتراق الذى نلمس مشاهده الآن واضحة ، ولا شك أنه يطرح تأثيرات هامة على مستقبل عملية التسوية إذ إنه يشكل جزءاً هاماً من المأزق الراهن لعملية التسوية برمتها .

على أن الاعتراف بالمأزق الراهن الذى تواجهه عملية التسوية لا يحول دون القول بقدرتها على الاستمرار ، إذ إن العوامل الهيكلية الدولية والإقليمية التى دشنتها فى سياق الواقع العربى لا زالت مستمرة فى الإدراك السياسى للطرفين برغم هبوط فعالية ثقافة السلام أو ترددها بين الصعود والهبوط لدى طرف أو آخر، ولا شك أن قوى إقليمية فضلاً عن هذا الدور الأمريكي سوف تحاول تجاوز المأزق الراهن لعملية التسوية ولو بشروط جد مجحفة للطرف العربى ، تحت إغراء السلام ، والشرق الأوسط الجديد .

الفصل الثالث

التحديات الأساسية للنظام العربى

تقديم : عن الخصوصية ونسبية النظام العربى

مثلت ثنائية القومية والإسلام إحدى أبرز تجليات الصراع السياسى على الساحة العربية ردحاً طويلاً من الزمن وحتى حرب الخليج الثانية التى شهدت – لأسباب معقدة – نوعاً من الالتقاء الجزئى وغير المنظم بين الراديكالية القومية ، والتشدد الإسلامى فى سياق تيار المعارضة لممارسات القوى الغربية على الأرض العربية .

وعلى هذا الالتقاء – ولو الجزئى يمكن تأسيس مقولة فحواها أن النظام العربى وباعتباره تجسيداً مؤسسياً للدعوة القومية قد ظل أهم محاور الالتقاء والفعالية بين تيارات التفكير السياسى العربى على كافة مناحيها رغم تباين مرحلى بدا فى اعتباره والوحدة القومية المتضمنة فى أطره غاية لدى البعض ووسيلة لدى البعض الآخر .

وتكمن قيمة هذه المقولة فى إمكانية جعل النظام العربى – باعتباره محور الالتقاء والفعالية – مدخلاً لدراسة الواقع العربى والذى تنتظم تفاعلاته حول سياقين:

الأول : يعبر عن تنظيم مؤسسى رسمى يعلى الخصوصية على التجانس ويؤكد على السيادة فى مواجهة الوحدة .

الثانى : يعبر عن دعوة قومية ذات عمق اجتماعى تؤكد على الوحدة تجاوزاً للقطرية ، وتعلى التجانس على حساب الخصوصية .

ومن اختلاط السياقين فى الإدراك الفردى ، والجمعى العربى تتبدى ملامح ودوافع الفجوة بين الرسمى والشعبى ، السياسي والاجتماعى . وتثور فى حياتنا

العربية تساؤلات تعكس رغم مرارتها – تلك الجاذبية الخاصة للنظام العربي والتي ترجع إلى سمات أهمها :

١- إن النظام العربي لا يستند إلى الجوار الإقليمي وحده بل يستند أيضاً إلى توجه سياسي وتجانس ثقافي فريد . ويشتمل هذا النظام منذ بدايته على تناقض بين الواجهة الدستورية التي تقوم على فلسفة حسن الجوار ، والعمق الاجتماعي المتمثل في دعوة قومية تدعو إلى الوحدة السياسية للإقليم العربي . وبغض النظر عن النجاحات والانتكاسات التي صادفت هذه الدعوة فإنها كانت قد تمكنت قبل أزمة الخليج الثانية من غرس إدراك عميق بالوحدة الثقافية . بل وبقوة الشرعية الإقليمية.

ولا يمنع ذلك من مراوحة النظام العربي بين الإدراك الإقليمي والإدراك القومي بين مرحلة وأخرى من تطوره [١] .

٢- إن النظام الإقليمي العربي يتميز عن باقي الأنظمة الإقليمية في العالم بوجود ما يمكن تسميته " برصيد مشاعر مشترك من قضايا معينة " أهمها القضية الفلسطينية . حيث تتجاوز هذه القضية تحديداً كونها انشغالا إقليمياً إلى كونها انشغالا قومياً . وبهذا المعنى فإنه طالما استمرت الدعوة القومية تمثل العمق الاجتماعي للنظام الإقليمي فإنها غير قابلة للتجزؤ في الملكية والمسئولية . فهي ملكية عامة للدول والشعوب العربية لا يملك طرف واحد بعينه التصرف فيها منفرداً . وقد أكد النظام العربي على هذا المعنى مراراً . ونشير هنا بصفة خاصة إلى قرار مجلس الجامعة علم ١٩٥٠م والذي أنكر شرعية ضم الضفة الغربية للأردن انطلاقا من هذا المعنى ، وقرار مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨م بتجميد عضوية مصر في الجامعة تطبيقاً للقاعدة ذاتها [٢] .

٣- إن النظام العربي مع ذلك هو نظام قائم على السيادات القطرية للدول وهو في ذلك يتصف بأقصى درجة ممكنة من المرونة حيث لم يقدم قط على تقليص صفات السيادة لصالح تطور مؤسساته . وبالتالي فإن النظام العربي على عكس الدعوة القومية كان قادراً على التسامح مع خصوصيات المناطق الجغرافية

وخصوصية بقاء الدولة في العالم العربي ككل . وبالتالي فقد تنوعت فيه النظم السياسية والاجتماعية بل والسياسات والمواقف . وتستمد خصوصية الأقاليم الفرعية العربية وخصوصية عمليات بناء الدول من عوامل عديدة من بينها تنوع روابط الجيرة الجغرافية ، وتنوع التكوينات الاجتماعية ، ونصيب البلدان العربية من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيره من الموارد والثروات وفوق ذلك كله فإن هناك بكل تأكيد خصوصية ثقافية لكل إقليم عربي فرعي . ولعديد من الدول العربية منفردة لا فقط بسبب وجود أقليات عرقية ودينية وطائفية وإنما أيضاً بسبب الميراث التاريخي الخاص بأنماط من النظم السياسية والاجتماعية المتباينة .

ولقد مثلت إشكالية التناسب بين التجانس والخصوصية الثقافية وبين ضرورات بناء مؤسسات إقليمية قوية ومراعاة واحترام سيادة الدول وتمايز الأقاليم الفرعية إحدى المعضلات الكبرى لتطور النظام العربي طوال تاريخه غير أن إحدى خصائصه هو أنه تحيز لصالح الخصوصية بالمقارنة بالتجانس ولصالح السيادة مقارنة بالقوة المؤسسية [٣] .

غير أن إشكالية تحيزه هذه وإن ضمنت استمراره وتكيفه بشكل أو بآخر إلا أنها قد سلبته كثيراً من الفعالية المؤسسية ، والإيجابية التكاملية وأعاقت إلى حد بعيد قدرته على التطور والتماسك حتى كانت أزمة – حرب الخليج الثانية التي كرست الإحساس بالخصوصية وأعمت رؤية التجانس وأدت إلى انقسامه وتفسخه في المدى القصير بينما ألقت عليه في المدى الوسيط – بمسئوليات عديدة إزاء قضايا جديدة صارت تداعيات الفشل في التعامل معها تمثل له أشباحاً وتخيم عليه بظلال قد تدفعه نحو الركود بفعل تطورات دولية سلبية ، وطروحات إقليمية نافية عن هياكل بنيوية عاجزة وشكلية .

وفي هذا السياق نحاول رصد أربع قضايا على سبيل الأهمية لا الحصر . نعرض لها ولآليات التعامل العربي معها ، ومدى تأثير تداعياتها على مستقبل النظام العربي . وذلك على هذا النحو :

أولاً : الوضعية السياسية العراقية

ثانياً : الانعطافة السلمية فى الصراع العربى – الإسرائيلى وفكريات الشرق أوسطية .

ثالثاً : الانشغال الإقليمى الخليجى .

رابعاً : الانشغال الإقليمى المغاربى .

خاتمة : لاستشراف مستقبل النظام العربى من خلال تصورات متباينة لطبيعة تفاعله إيجاباً وسلباً مع تلك القضايا .

أولاً : تحدى الوضعية السياسية العراقية

يشكل المستقبل السياسى للعراق فيما بعد أزمة حرب الخليج الثانية أحد أهم محددات تطور أو تدهور النظام العربى فى المدى المباشر والوسيط ويرجع ذلك لأسباب عديدة .

فأولاً : يمثل العراق أحد الفاعلين الكبار فى النظام العربى منذ نشأته ومثلت صراعاته ، وتحالفاته أحد أهم العوامل الحاكمة لمسار هذا النظام فهو واحد من أكبر القوى العربية بلا جدال ومن منظور القوة الشاملة يجب اعتباره واحدا من خمس أو ست قوى كبرى فى النظام العربى تشمل معه مصر والسعودية وسوريا والجزائر والمغرب . بل يمكن أن نعتبره ثانى أكبر قوة عربية بعد مصر بقياس مكانته على مجموع مؤشرات القوة وليس على حده (٤) .

وثانياً : لأن العراق هو واحد من ثلاث قوى كبيرة يحدد الموقف الاستراتيجي فى منطقة الخليج العربى وهى إلى جانبه إيران والمملكة العربية السعودية . وهو يشكل إحدى القوى المحددة للموقف السياسى فى المشرق العربى عموماً وقد ظهر ذلك على الصعيد الإيجابى فى مساهمته فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م . وعلى الصعيد السلبى فى سياق الحرب الأهلية فى لبنان خلال الفترة بين ٨٨-١٩٩٠م (٥) .

ومن هذا المنظور يتعذر وضع نظام مستقر لأمن الخليج وكذا موقف مستقر للعلاقات فى المشرق العربى عموماً سوى بعد استقرار الوضع السياسى الداخلى فى العراق وإعادة إدماجه فى شبكة التفاعلات السلمية فى الخليج العربى ، والوطن العربى . رغم أن الهدف الأخير يبدو أمراً مستبعداً إلى حد كبير على المدى المباشر إلا مع تغير فى الترتيبات السياسية الداخلية فى العراق بما يكفل عودة الثقة بينه والدول العربية الخليجية ، وكذا بينه وبين أطراف التحالف العربى الذى ساهم فى مناهضة وتصفية احتلاله للكويت (٦) .

وكذا فإن الحديث عن الوضعية السياسية للعراق فى النظام العربى يعد حديثاً عن المصالحة العربية بوجه عام . والتى تمثل الأساس الضرورى لأى فعل عربى مشترك . ويمكن القول بأنه ورغم التفكك الجزئى لتحالفى أزمة الخليج للدواقع السالف ذكرها فإن الموقف حيال العراق بدا جامداً من قبل معظم الأطراف العربية الأمر الذى يثير صعوبات شتى على إمكانية اتخاذ قرار عربى جماعى ويثير فى الوقت ذاته لدى الجماعة العربية " مأزق التوفيق بين الالتزام الأخلاقى والسياسى بمساعدة الشعب العراقى على تجاوز محنته الراهنة وبين الالتزام بشرعية العقوبات الدولية ومبدأ مسئولية القيادة الصدامية عن جريمة الغزو [٧] .

وفى هذا السياق يبدو التحالف الثلاثى المصرى – السورى – الخليجى هو المخاطب الأول بالوضعية السياسية العراقية . باعتباره التحالف الذى جسدت الأزمة وتداعياتها صدقية مواقفه من ناحية ، ولاستمراره الفاعل الأهم فى السياسات العربية رغم تفكك أواصره من ناحية ثانية حيث يرتكز على أهم القوى العربية المؤثرة وفى السياق ذاته فإن مصر قد حددت موقفها مع انتهاء الحرب بعدم التعامل مع نظام صدام حسين وإن وازنت ذلك بضرورة التزام وحدة وسلامة الإقليم العراقى وهو موقف يمكن تسميته بالالتزام السلبى عبرت مصر عنه كثيراً ففى خطاب له أمام مجلس الشعب والشورى المصرى قال الرئيس مبارك " إن كل مصر مع شعب العراق ولن يكون مقياس الحكم على شعب عربى أصيل بالحكم على تصرفات لقيادة فرضت نفسها عليه والمعنى ذاته أكده د. بطرس غالى آنذاك فى سياق حديثه كوزير للدولة عن سبعة أسس للتحرك المصرى من بينها " المشاركة فى إعمار العراق مع القيادة التى يختارها الشعب العراقى [٨] .

وعلى النحو ذاته يأتى الموقف السورى الذى عبر عن نفسه خلال أحداث مارس ١٩٩١م الذى شهد تمرداً كردياً فى الشمال ، وشيعياً فى الجنوب إذ أعلنت سوريا رفضها لأى تقسيم على أسس عرقية أو طائفية للإقليم العراقى وكان لذلك تأثيره الهام خلال الشهور القليلة التى أعقبت الحرب مباشرة على وجه الخصوص

وإن لم يتطور إلى موقف إيجابى تجاه التصالح مع العراق أو محاولة الدفع فى هذا الاتجاه فى أوقات لاحقة على نحو مؤكد إذا اصطبغ الخطاب السورى بنوع من الغموض كانت له ولا شك دوافعه الإقليمية وحساباته الذاتية كالموقف المصرى تماماً .

وفى هذا السياق يمكن بلورة ثلاث محددات للتعامل المصرى مع الوضعية السياسية العراقية حتى الآن على النحو التالى :

الأول : هو القراءة المصرية المرنة والواعية والمتكيفة أيضاً مع ديناميات التحول فى مسارات التطور السياسي العالمى وهى القراءة التى تدعمت بالمنهج السلمى المصرى منذ ١٩٧٧م ، وما تبعه من تغير أساسى فى أنماط العلاقة المصرية بالعالم الخارجي وخاصة على صعيد الشرق ، والغرب ، الأمر الذى أدى إلى نوع من إعادة هيكلة علاقات توازن القوى العالمية فى الشرق الأوسط من ناحية بينما أدى إلى نجاح مصر فى إعادة توظيف ذاتها إقليمياً بطابع قومى جديد جوهره السلام والاستقرار والاعتدال . وهو التوظيف الذى مكنها من الحفاظ على استمرارية وظيفتها الحضارية الإقليمية لأكثر من عقدين إذ مكنها من :

١- توفير نفقات صراعها مع إسرائيل لصالح تجديد بنيتها الداخلية وتدعيم هياكلها الاقتصادية وذلك باعتبارها قوة سلام .

٢- خلق بيئة إيجابية لعلاقاتها مع الغرب الرأسمالى مما ضمن لها مساندة مؤسسات النقد الدولية ذات السطوة التقليدية فضلاً عن الدعم الأمريكى لها وذلك لكونها قوة استقرار .

٣- صياغة أنماط متوازنة لعلاقاتها الخارجية الأمر الذى مكنها من تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفيتى رغم خصوصية علاقاتها بالولايات المتحدة ، ثم تجاوز القطيعة العربية لمصر . رغم استمرارها فى معادلة السلام مع إسرائيل وذلك لكونها قوة اعتدال .

وإزاء دعم استمرارية هذا التوظيف بثوابه كان على مصر أن تتحو عام ١٩٩٠م إلى تغليب تيار الشرعية الدولية على التيار القومى فى تجلياته المتطرفة ثم كان عليها بعد ذلك أن تدافع عن هذا الموقف حتى لا تنقض شرعيته التاريخية من ناحية ، ولأن ميكانيزماته الأساسية لا تزال باقية حتى اليوم من ناحية أخرى والثانى هو حسابات التوازن الإقليمى الناجمة عن الحساسية التاريخية المتراكمة بين إرادة الموضعين المصري ، والعراقى فى التاريخ القديم ، وداخل الحضارة الإسلامية ، وفى التطور المعاصر للمنطقة . فالصراع الفرعونى مع بابل ثم أشور فى جنوب وشمال ما بين النهرين ، والإدارة الفرعونية لأنماط من التحالف والصراع معهما تعكس تاريخ حساسية إرادتين إقليميتين كبيرتين .

ولا شك أن الخلاف الفاطمى – العباسى فى أحد أبعاده يعود إلى إغراءات القيادة لدى الموضعين وهى الإغراءات التى كشف التطور التاريخى عن شرعيتها فى ضوء الوراثة التاريخية المملوكية للقيادة العباسية إثر استقبال الظاهر بيبرس فى القاهرة عام ١٢٥٨م لآخر خلفاء الدولة العباسية فى بغداد أحمد ابن الإمام الظاهر ابن الإمام الناصر العباسى لينصبه فى القلعة خليفة للمسلمين من القاهرة عقب اجتياح التتار لبغداد .

ولعل الصراع حول حلف بغداد فى الخمسينات كان تعبيراً عن استمرارية تلك الحساسية فى أحد أبعاده فى الحقبة المعاصرة والتى عادت لتطرح نفسها فى الحملة السياسية العراقية على مصر فى مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨م فى أعقاب الخيار السلمى لمصر على رأس جبهة الصمود والتصدى أملاً فى تكرار عملية الوراثة التاريخية لقيادة تطور المنطقة العربية وهو التطور الذى حالت دونه تفاعلات الحرب العراقية – الإيرانية لأكثر من ثمانى سنوات حتى تمكنت من نقض أسسه التى حركت شرعيته اللحظية وذلك بعودة مصر إلى الحلبة العربية عبر جسر الأمن الخليجى ودعماً للمجهود العراقى فى مواجهة القوة الإيرانية وصولاً إلى نصر سياسى عراقى مدعوم عسكرياً واقتصادياً مصرياً وخليجياً بالأساس وهو الدعم الذى

بدا ثقلاً هاماً على كاهل الموضع العراقى فى ذهن قيادته التى عملت على احتواء أحد أركانه من خلال مجلس التعاون العربى فى فبراير ١٩٨٩م ، ثم الهيمنة العسكرية على ركنه الثانى من أغسطس ١٩٩٠م فكانت أزمة الخليج العاصفة .

ولا شك أن مصر قد وجدت نفسها في كل الأحوال مدفوعة بالفطرة – على الأقل للدفاع عن مكانتها الإقليمية فى الوقت الذى اتفق فيه ذلك مع الضرورة الشرعية لتحرير بلد عربى آخر هو الكويت وإزاء استمرارية الرفض الكويتى – الخليجى لإعادة إدماج العراق فى السياسة العربية . وإزاء تصاعد مساحة الدور الخليجى فى السياسة العربية تجد مصر نفسها مدفوعة مرة أخرى بالشرعية العربية وحسابات التوازن الإقليمى إلى القبول على مضض – بالمحددات الإقليمية للوضعية العراقية الحالية .

الثالث : هو حسابات الداخل المصرى . إذ يمكن القول بأن البعد الاقتصادى يمثل أهم محددات السياسة الخارجية المصرية وأهدافها فى العقدين الأخيرين وبالتالى دافعاً لمعاهدة السلام مع إسرائيل والتحالف مع الولايات المتحدة سياسياً ثم الموقف المؤيد لما أسمى بالشرعية الدولية فى أزمة الخليج العاصفة . وهو الموقف الذى حقق لها مكاسب اقتصادية ملموسة على أكثر من صعيد وبرغم انتهاء الأزمة إلا أن إعلان دمشق فى شقه الاقتصادى قد حمل دافعاً لاستمرارية هذا الموقف اقتصادياً برغم عمليات التفريغ الأمنى والسياسي التى جرت له وأجهزت عليه .

على أنه وبالرغم من تلك المحددات فإن مصر لم تبلور موقفاً عدائياً ضد الحكم العراقى ، أو مصالح شعبه بل إنها بذلت جهداً مضنياً لتجنب العراق أزمته ، ولكنها تفاعلت سياسياً وذرائعياً مع معطياتها حسب مصالحها حول المحددات الثلاث عندما تفاقمت وبدت أمراً واقعاً .

وفيما بعد الأزمة بلورت مصر موقفاً مؤيداً لسلامة التكامل الإقليمى العراقى ولرفع المعاناة الاقتصادية عن الشعب العراقى بصوت معلن ثم كانت مستعدة للتجاوب مع أى محاولات عربية لإعادة إدماج العراق فى السياسة العربية إذا ما

كشفت عن نفسها ، بل ربما يمكن استشفاف دعوة غير معلنة وصوت خافت يحرك الضمير القومي لديها لمصالحة عربيةً مع العراق ولكن فى ظل حسابات عربية شاملة لا تتحمل مصر مغارمها وحدها ، وحيث بدت مصر عاجزة عن تحريك العالم العربى نحو العراق وضد الشرعية الدولية بلا خسائر وفى الوقت ذاته بدت غير راغبة فى تحمل خسائر مصالحة منفردة معه ، أو حتى المجاهرة بموقف قد لا يدعمه الآخرون ويحقق لها خسائر غير مبررة مما أضعف إرادة التغيير لديها وأسلمها لثوابت الواقع حول المحددات الثلاث .

وبالنسبة للموقف السورى :

يمكن بلورة دوافع اقتصادية مثيلة للدوافع المصرية . ودوافع سياسية تتمحور حول الحساسية الحزبية البعثية التى دفعت لافتراق البلدين فى الحقبة المعاصرة وخاصة إبان الحرب العراقية – الإيرانية من ناحية ، ومن ناحية أخرى الرغبة السورية فى التكيف الإيجابى مع التحولات الدولية التى تدعمت بالأزمة الخليجية وأثرت فيها أيضاً قبل أن تكرس مرارات نتائجها وفى هذا السياق بدت سوريا راغبة فى مهادنة الغرب لصالح المفاوضات مع إسرائيل حول سلام الشرق الأوسط فكان موقفها المؤيد للتحالف الدولى فى أزمة الغزو ، ثم كان التزامها بالعقوبات الدولية المفروضة على العراق بدءاً من الحصار الاقتصادى المفروض عليه ، ثم مراقبة تسلحه ، ثم مطالبته الاعتراف بسيادة وحدود الكويت قبل ترسيمها . ولا شك أن المهاترات الحزبية السياسية المعاصرة بين الدولتين وسوء علاقاتهما إبان الحرب العراقية – الإيرانية والتى حال الموقف السورى منها دون تطبيع هذه العلاقات حتى أزمة الغزو العراقى للكويت جميعها عوامل تبرر الموقف السورى السلبى وإن لم تمنعه من التعبير الظاهرى والبروتوكولى عن عميق الحزن والأسف والإشفاق على حال الشعب العراقى .

وفى الحقيقة فإن سوريا – كمصر – لم تجد الدافع إلى تحول كلى فى مواقفها من العراق بل إن حساباتها الإقليمية كانت أكثر تعقيداً فلديها من الدوافع ما يشجعها على تبنى وضعية سياسية عراقية إيجابية مثل مشكلة المياه مع تركيا التى تعمل

كمهدد للدولتين معاً على الصعيد المائي ، وهناك المشكلة الكردية ومخاطر الانفصال وإقامة الدولة الكردستانية وما تثيره من مطالبات إقليمية يخاطب بعضها سوريا ومعظمها تركيا التى تصعد من مطالباتها حيال سوريا وخاصة فى موضوع دعمها وإيوائها التى تدعيه تركيا لعبدالله أو جلان زعيم حزب العمال الكردستانى التركى . كما أن هناك من الدوافع التى تشجعها على موقف سلبى لعل أهمها فضلاً عن الصراعات الحزبية والسياسية التقليدية الدور العراقى فى لبنان والذى تصاعد قبل أزمة الغزو وقد تخشى سوريا تجدده لما يمثله لها من ورقة هامة فى كافة تفاعلاتها وصراعاتها الإقليمية وربما أيضا خشية سوريا الحرمان من ميزة نسبية لدى دول الخليج قد تبرر بعض الدعم الاقتصادى لها مع زوال التهديد العراقى الصورى وحاجته لبناء ذاته مجدداً ولذا ربما عمدت سوريا فى خطابها السياسي نحو الاعتدال بقبول التعامل مع النظام العراقى بشروط الشرعية الدولية فيما بدا وكأنه نوع من التوفيق بين الالتزام الدولى ، والقومى من ناحيه ، والانتظار لتغيير البيئة الدولية والدوافع الذاتية لدى الأطراف المباشرين من ناحية أخرى .

وأما بالنسبة لدول الخليج فكان موقفها أكثر توتراً وإيجابية واهتماما ولو على الصعيد النظرى على الأقل فضلاً عن كونه موقفا تطوريا لعب متغير الزمن دوراً هاماً فى بلورته وصياغته حيث دارت مناظرة بين تيارين أساسيين استراتيجيين :

التيار الأول : ويدعو إلى الدفع نحو التغيير السياسى فى العراق بهدف الحل الفورى للتناقض بين أمن الخليج وبقاء القيادة الصدامية التى قامت بتهديده وفى تقدير هذا التيار الاستراتيجي فى العقل الخليجى أن أمن الخليج لا يحتمل بقاء النظام العراقى وقيادته العدوانية التى قامت بغزو الكويت . ومن ثم يقبل هذا التيار بتعاون دول الخليج مع المعارضة العراقية والتنسيق معها بهدف إسقاط النظام وإحداث تحول ديمقراطى فيه .

وأما التيار الثانى : فكان يرى أهمية للتغيير الفورى للنظام السياسى فى العراق قبل الحرب أما بعد هزيمة العراق وإضعاف قواته العسكرية الهجومية فقد

أصبح التهديد العراقى لأمن الخليج محدوداً وبالتالى يدعو هذا التيار إلى عدم التسرع بالدفع نحو التغيير السياسى قبل أن تتبلور فرص حقيقية لبدائل مقبولة . ويثق هذا التيار فى أن دول الخليج أصبحت تملك المفاتيح الأساسية اللازمة لخروج العراق من أزمته الداخلية بما يمكنها من تكييف التغيير السياسي فى العراق بما يلائم توجهات مقبولة لها على المدى البعيد [٩] ويمكن تفسير ذلك التردد الخليجى – نظرياً – بخشية دوله من انفلات الأوضاع السياسية فى العراق لصالح الشيعة على وجه الخصوص . وهو الأمر الذى يؤدى إلى مثالب خطيرة على رأسها اختلال التوازن الإيرانى – العراقى ومن ثم الإيرانى – الخليجى على نحو ربما كان غير مسبوق . وبالتالى فهذه الدول تخشى التغيير الديمقراطى السريع ، وتنتظر بروز قوى من داخل النظام الحالى تعادى النهج الصدامى وتدير عملية تغيير منضبطة ومحددة بثوابت الأمن الخليجى فيما قبل ١٩٩٠م .

غير أن مواقف الأطراف العربية داخل التحالف الثلاثى حيال العراق غداة انتهاء الحرب قد أخذت تعانى من ضغوط ملحوظة وخاصة خلال عامى ١٩٩٣م – ١٩٩٤م تدفع نحو إعادة تكيفها وعلى رأس هذه الضغوط يأتى عاملان :

الأول : هو عملية التفكك الجزئى لتحالفى الأزمة اللذين بدوا جامدين غداة انتهائها حتى لاحقتهما التطورات سالفة الذكر . وخاصة فى عام ١٩٩٣م مما دفع إلى مناخ عربى أكثر تفاؤلاً إزاء المصالحة .

الثانى : هو [illegible] التحالف الثلاثى بالذات – إزاء إمكانية التغير السياسي فى العراق وهو الأمر الذى بدا بمرور الوقت ممتنعاً عن التحقق ومستعصياً على الآليات الداخلية ، والإقليمية . وغير مطلوب من قبل الآليات الدولية مما شكل دافعاً نحو إعادة صياغة لشروط التعامل مع الوضعية العراقية .

وفى هذا المناخ جاءت مبادرة الأمانة العامة للجامعة العربية من خلال مشروع طرحته فى ٢٢ مارس ١٩٩٣م على الدول الأعضاء . لتكشف عن خريطة الرؤى الخليجية التى استمرت محوراً لرفض عودة العراق للحياة السياسية العربية

وخروجه من وضعية العزلة والانكفاء والحصار. إذ ظل التفكير" الخليجي الجمعي يعكس حالة الإحباط إزاء الواقع العربي والنظام العربي الذي لم يعد يرى فيه ضمانة سياسية ولم يعتقد برسوخ مفهوم الأمن القومي العربي إلى الحد الذي يعتقد معه الخليجيون في استمرارية مجلس الأمن مكيفاً للوضعية العراقية العربية والدولية ، مع استمرار الدول الغربية كضمانة أمنية وسياسية لأمنها الإقليمي وهو الفهم الذي ينطوي على مخاطر عديدة إذ إنه يتوقف في حساباته عند لحظة بعينها دون تجاوزها تدفع إلى عدم الحماسة لإعادة تطبيع العلاقات مع العراق ، أو تحقيق المصالحة العربية باعتبارها أموراً غير مجدية ولا تحقق مصلحة أساسية ملحة مع هبوط مستوى رؤيتهم لفحوى النظام العربي وجدواه بالأساس . فضلاً عن الضغوط الغربية والأمريكية خاصة لتكريس الأمر الواقع وحقيقة الأمر أن إدراكاً متبادلاً لدى طرفي العقدة العراقية - الخليجية وخاصة العراقية - الكويتية بأهمية البعد الدولي في عملية المصالحة كان واضحاً منذ البداية ففضلاً عما أعلنته الكويت مراراً من أهمية مجلس الأمن ودوره في تكييف العلاقات العراقية مع العالم . فإن العراق فيما يبدو كان مدركاً بقوة لهذه الحقيقة ولذا جاءت معظم مواقفه وسلوكياته مخاطبة للنظام الدولي سواء بالتنفيذ القانوني لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة على صعيد التسلح ، أو بطرق أبواب وساطات دولية لقوى بدت مستقلة نسبياً عن الاستراتيجية الأمريكية خاصة روسيا والصين وفرنسا . أو مصر كما أثير في أغسطس ١٩٩٤م عن مبادرة عراقية تجاه الكويت عبر الإمارات والمغرب بوساطة مصرية أو حتى بمحاولة المروق إلى الإدارة الأمريكية عبر البوابة الإسرائيلية ذاتها عن طريق عروض سرية تحدثت عنها بعض الصحف للتطبيع معها مقابل رفع الحصار الدولي .

ومع الإحباط العراقي حيال الحصار دولياً ، أو تحقيق المصالحة عربياً جاء النهج التأزيمي الصدامي من خلال تحريك قواته نحو الكويت في أكتوبر ١٩٩٤م أملاً في إثارة أزمة يعقبها جدل قد ينتهي بالتفاوض معه الأمر الذي يحرك الجمود

الدولي إزاء الوضعية العراقية دولياً في ضوء حسابات ورهان عراقي على استثمار بعض المتغيرات التي لاحت له مثل تصاعد التيار الروسي القومي المتشدد بزعامة جيرنوفيسكي ، أو التردد الأمريكي المحتمل خارجياً في عهد القيادة الجديدة التي قيل عنها ، الاهتمام بالداخل ، والتردد حيال الخارج ، أو التحلل المحتمل بفعل الزمن في أواصر التحالف الدولي – الغربي – حيال العراق .

ومع فشل هذه الرهانات جميعاً أمام سطوة القوة الأمريكية التي تحركت بحسم فضلاً عن العجز العراقي عن الاستمرار في المناورة أو الذهاب إلى حد بعيد فيها ، وعدم نضوج متغيرات دولية حقيقية تدعم أهدافه عادت القوات العراقية أدراجها ومعها عادت الأزمة إلى ميكانيزماتها القديمة وعاد العراق محاصراً يتحرك نحو بعض فعاليات النظام الدولي المظنون باستقلالها النسبي أملاً في تحقيق أهداف جزئية كلفته الاعتراف بحدود وسيادة الكويت عبر مبادرة روسية لم تحقق أهدافها المرجوة لأنها جاءت متأخرة وولدت مأزومة كرد فعل دفاعي أمام القوة الأمريكية وليست كتطور إيجابي لمناخ عربي يستوعب الثوابت العربية القومية .

السيناريوهات العربية الممكنة للتعامل مع الوضعية العراقية :

بغض النظر عن المرارات التي صاحبت أزمة الغزو لدى هذا الطرف أو ذاك ، وبغض النظر عن دوافع كل من الأطراف العربية وخاصة الفعاليات المشكلة للتفاهم الثلاثي التي شكلت رؤيتها وآليات تحركها حيال الوضعية العراقية المأزومة في السنوات الأربع الماضية . يبقى على الفكر السياسي العربي البحث في خلق آليات عملية موضوعية لإخراج العراق من وضعية الأزمة إلى وضعية سياسية إيجابية ضمن منظومة التفاعل القومي العربي إدراكاً للمخاطر العديدة التي قد تنجم عن سلبيات التوظيف السلبي للقوة العراقية حال استمرار الوضع الحالي ومن قبل قوى دولية وإقليمية ذات مصالح متضاربة ومتناقضة مع المصلحة العربية .

ويمكن القول بأن الفكر السياسي العربي قد أنتج ثلاث رؤى نظرية نعرض لها بإيجاز فيما يلي :

الأولى : وتنادى بتغيير النظام من خلال تكتيل الجهود العربيـة ضـده بعد أن غرس فى الوطن العربى ظـاهرة شديدة الخطـورة والضـرر بعدوانـه علـى الكويـت وهى " ظاهرة العنف المسلح من الداخل " من أجل تحقيق أطمـاع شـخصية وإشبـاع أهواء ذاتية مما سمح لقوة من خارج الوطن العربـى كـايران بـالتغلغل داخلـه ونشـر العنف المسلح فى أقطاره لتحقيق أهداف خاصة بها " .

ويستطرد أحد مفكرينا السياسيين فى تبرير الرؤيا قائلاً " إن مثل هذا الوضـع يتطلب مبادرات عربية صادقة وجهداً قومياً جاداً هدفه القضاء على ظـاهرة العنـف المسـلح بكـل صـورهـا علـى مستوى العلاقـات العربيـة – العربيـة أو علـى مسـتوى الأقطار العربية منفردة .

ويضيـف الكـاتب أن هـذا يحتـاج إلـى تنسـيق ضـرورى وهـو دور يتطلبـه الحرص على الأمن القومى العربى وعلى حمايـة الشـعوب العربيـة وتخليصـهـا مـن كافة آفات التآمر والغدر التى اسـتغلها النظـام العراقـى فـى تمزيـق كيـان هـذه الأمـة وتخريب أمنها القومى [١٠] .

ورغم بريق هذه الرؤيا فـإن لهـا مثـالب عديدة فضـلاً عـن الصعوبـات التـى تكتنفها ومن هذه المثالب تحفظ الكاتب بأن هـذه الرؤيـة هـى " دعـوة لإسـقاط الـدور الوحيـد الفـاعل فـى هـذا الشـأن وهـو دور الشـعب العراقـى ذاتـه صـاحب الحـق ، وصاحب القرار " ويمكننا أن نضيف من المثالب اصطـدام هـذه الدعـوة مـع الاتجـاه العالمى لتدعيم وترسيخ القيم الديموقراطية وقيم حقوق الإنسان والتى يجب أن تكـون ضمن ثوابت العلاقات العربية . وبالتالى فلا يمكن إتباع هذه الوسيلة العنيفة لإرسـاء مبدأ عـدم العنـف أو نهـج غـير ديموقراطـى لإرسـاء الديموقراطيـة فـى العلاقـات العربية. وذلك فضلاً عـن كونهـا دعـوة مثقلـة بالصعوبـات العديـدة التـى تثـور عنـد التطبيق العملى .

الثانية : وتدعو لإجراء مصالحة عربية سريعة مع العراق " إذا أظهر دلائـل واضحة تؤكد أنه تخلى تماماً عن سياسته المدمرة السابقة التى ظل يتبعها طوال مـدة حكمه وأعلن احترامه لحقوق الإنسان العراقى السنى والشيعى والكردى .

ويورد أحد الاستراتيجيين تحفظاً هاماً على هذه الرؤيا قائلاً " إننا لا يمكننا أن نتصور للحظة إمكان حدوث تغيير أساسى فى عقلية النظام العراقى الحاكم ما لم يكن فى إطار خدعة أو مناورة تكتيكية تخفى خلفها مرامى عدوانية " ويضيف فى لغة حاسمة " إن هذا الاقتراح قد يخرج الأمة العربية من المأزق التى وضعت فيه منذ أغسطس ١٩٩٠م ولكنه سيضعها فى مأزق أشد خطورة قد يقودها إلى ضياع كامل [١١].

وبرغم اختلافنا مع مثل هذا التحفظ الذى يبدو متشائماً إلى حد بعيد إلا أن القول بمصالحة عربية مع النظام العراقى رغم المرارات النفسية لأزمة الغزو ربما بدا على النقيض ممعناً فى التفاؤل قياساً على الواقع العربى الحالى بتناقضاته المتزايدة وخاصة أن هذه الرؤية لا تتضمن ضوابط موضوعية لاستكناه الضمير العراقى وهو ما يبدو أمراً صعباً فى ضوء استعراض سياسات نظامه الحاكم قبل أحداث أكتوبر ١٩٩٤م وما بعدها .

الثالثة : ويتبناها مفكر سياسى مصرى . وبرغم أن عرضه لها جاء فى سياق كتاب له اصدر عام ١٩٩٢م الا أنها لازالت الأصلح والأكثر موضوعية للتعامل مع الوضعية السياسية العراقية إذ إنها تؤكد الانشغال العربى بالمستقبل السياسى للعراق دون تدخل فى شئونه ، ودون اندفاع نحوه فى آن واحد عبر محددات ثلاث على النحو التالى [١٢] .

أ) توجيه رسالة إلى العراق بالتزام الدول العربية بدعم فعال لمهمة إعادة بنائه عبر خطوات تصاعدية فى سياق ظروف تدعو لإعادة بناء الثقة .

ب) التأكيد على أن التغيير السياسى فى العراق يجب أن ينبع من داخله وبمشاركة كل القوى السياسية العراقية دون استثناء بما يسمح باستقراره السياسى .

ج) التأكيد على أن العراق يجب أن يظل أحد الأركان الأساسية للجماعة

السياسية والثقافية العربية مع اعتبار أن هذه الثقافة وأخلاقياتها القومية والدينية تسمح بالتعبير عن خصوصية وضع التعددية القومية والدينية فى العراق وأنها ترى فى هذه التعددية جسراً للتواصل الدينى والثقافى والتاريخى بين العرب وغير العرب فى ظل دولة واحدة .

على أن القول بموضوعية هذه الرؤية الذى يجد أساسه في استعراض طبيعة الانشغالات العربية الحالية والتى تبدى قدراً متدنياً من الانشغال بفكريات التضامن والتكتل والمساندة القومية فى ضوء الهجمة الشرق أوسطية – يصطدم بإشكالية هامة جوهرها التباين النسبي فى معدل تدفق الأحداث وتسارعها إقليمياً من ناحية، وقومياً من ناحية أخرى . وللتبسيط نقول إذا كنا ندعو ونستحث عملية إعادة إدماج القوة العراقية فى الصف العربى لدعمه فى مواجهة المتغيرات الإقليمية التى تعصف به وتسعى نحو إعادة تكييفه . فما معنى هذا التضامن إذا ما تأخر حتى يكتمل تدفق واندفاع هذه المتغيرات نحو تحقيق أهدافها التى تصطدم بالثقافى والسياسى من بنيان نظامنا القومى العربى ؟ والمشكلة فى هذا الطرح الأخير أنه لا يحدد مدى زمنيا لإعادة الإدماج وبرغم أن التحديد هنا من جوهر الرؤية وروحها بما يتفق وآلياتها إلا أن الأمر قد يستدعى إضافات إليها لتدعيمها من قبيل :

العمل على تدعيم التضامن العربى فيما عدا العراق . من خلال تحييده زمنياً إلى مدى عمل آليات هذا الطرح . أى أن يعمل النظام العربى بطريقة مزدوجة لدعم فعاليته القومية من ناحية ، مع محاولة استثناء العراق ونزع أشواك تناقضاته فى الحياة العربية من ناحية أخرى إلى حين عمل آليات إعادة الإدماج .

العمل على تدعيم المناخ الدولى الإيجابى حيال العراق من خلال الدفع فى اتجاه إعادة إدماجه فى الحياة الدولية دون انتظار لعملية إدماجه فى الحياة العربية لأن ذلك الدفع سوف يمنع – مؤقتاً – تفاقم الآثار السلبية للوضعية العراقية الحالية على أكثر من صعيد .

وعلى الصعيد الداخلى قد يحول دون بناء رأى عام داخل العراق ذى اتجاهات مجتمعية وثقافية حادة أو حاقدة حيال قيم النظام العربى نتيجة استمرار المعاناة الشعبية لفترة طويلة وتحت وطأة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن وضعية العزلة والحصار العراقى ، والصمت العربى .

كما أنه قد يحول دون بناء بطولات وهمية يدعيها النظام من خلال طرح صور الفارس المظلوم والنبيل من ناحية ، كما يحول دون صياغة أوهام جديدة فى الرفاهية والقوة مع انقشاع ظلمة الحصار إذ إن عودة العراق للحياة الدولية - وخاصة فى الفترة الأولى - سوف تكون مصحوبة بزخم من التوقعات المجتمعية ، والصعوبات الموضوعية المحيطة بعملية إعادة البناء والتجديد وهو الأمر الذى قد يعجل بالنظام من خلال تسريع تفاعلات الإحباط حياله وتأجيج مشاعر العداء له فى ظل مناخ سياسى أكثر انكشافا على العالم .

وعلى الصعيد الخارجى فإن عملية الإدماج الدولى سوف تحول دون لجوء العراق للتعامل من خلال القنوات الخلفية أو التحالف مع القوى المناوئة للنظام الدولى أو المتمردة عليه ، أو حتى آليات التوظيف السلبى لصالح قوى دولية أو إقليمية ، خاصة إسرائيل وإيران . فهناك العديد من المحاولات العراقية للتحرك فى هذا السبيل تجاه إسرائيل للوساطة لدى الولايات المتحدة مقابل التطبيع أو حتى تجاه إيران . وهو الاتجاه الذى قد يدفع نحوه عوامل موضوعية ثلاثة أساسية هى: [١٣] .

١- تبلور ثلاث إرادات أمنية مستقلة على شاطئ الخليج العربى بعد تفكيك الإرادة العراقية - الخليجية ، واحتفاظ إيران باستقلال مواقفها ثم دخول الولايات المتحدة كحليف خليجى فى مواجهة العراق ، وإيران معاً مما يتيح إمكانية الاستقطاب بين أى طرفين من الثلاثة لابد من أن يكونا العراق ، وإيران كما يوحى المنطق الاستراتيجى .
٢- أن مخرجات الحرب الثانية فى الخليج قد قلصت التوترات العراقية - الإيرانية الناجمة عن الحرب الأولى بخصوص الأرض والأسرى والتوازن العسكرى فضلاً عن النفسى .

٣- إن الشعارات العراقية التى رفعت فى خضم الأزمة الثانية وعلى رأسها إسلامية الصراع ، وضرورة التسلح فى مواجهة الشيطان الأمريكى ، وضرورات التحرير المسلح للأرض العربية الفلسطينية وغيرها . ورغم أنها قد جرت فى إطار من المزايدات المفضوحة بقصد تفعيل تناقضات الآخر فإنها أدت فى النهاية - ولو ظاهرياً - إلى تداخل فى لغة خطاب الطرفين بالقدر الذى قد يتيح تقاربهما .

وأخيراً يمكن القول بأن الوضعية السياسية القلقة للعراق لا يمكن لها أن تستمر بحسابات أى منطق سياسى أو استراتيجي . أو باستقراء الخبرات الدولية على هذا الصعيد إلا لمدى قصير . رغم طموحات أو تمنيات ، أو مناورات أى من القوى الدولية أو الإقليمية . ولذا فعلى الجميع أن يتحرك ويرصد من هذا المنطلق . وعندها يكون السؤال كيف يعود العراق ، ولحساب من ؟

ولا شك أن المصلحة العربية تقتضى أن يعود لحسابها ، وبأيدى أهليها فإذا ما كانت البيئة النفسية العربية لدى طرف أو آخر لا زالت تعوق هذه العودة زمناً فإن آليات إعادة الإدماج الدولى لو تم دفعها بإشراف وتخطيط عربى فربما قد تنزع خلال فترة انتقالية أشواك وتناقضات أى من أنماط التوظيف السلبى للقوة العراقية حتى تعود لآليات إعادة الإدماج قدراتها عربياً .طالما أن المتغيرات الإقليمية - بتسارعها وتدفقها - تتجاوز بكثير وتعرض للتهميش كافة آليات إعادة الإدماج الوئيد.

إن هذه الصيغة الأخيرة . تبدو طرحاً ممكناً قد تحافظ - فى ظل ظروف إقليمية قلقة - على بعض التماسك القومى اللازم لاستمرارية فعالية النظام العربى . أما الفشل فى التعامل مع الوضعية السياسية العراقية فإنه على النحو المبين سلفاً سوف يدفع إلى مخاطر جمة ليس بأهمها عملية التقليص الوظيفى للنظام العربى من خلال خلخلة مضامينه السياسية والأمنية .

ثانياً : تصاعد التحدى الإقليمى الشرق أوسطى :

يمثل عام ١٩٩٣م انعطافة هامة فى مسيرة الصراع العربى - الإسرائيلى رغم العثرات التى تواجه اكتمال هذه الانعطافة السلمية على المسار الفلسطينى ذاته، فضلاً عن المسارين السورى واللبنانى .

ولأن القضية الفلسطينية بالذات قد ظلت محوراً لنشأة وتطور واهتمام النظام العربى وبالتالى تجلياته السياسية والأمنية . فضلاً عن أنها تكون رصيد مشاعر مشترك للعالم العربى صاغه وجدان الأدباء وعقول المفكرين قبل دماء الشهداء كان من الطبيعى أن تحدث هذه الانعطافة السلمية أثرها فى إعادة تشكيل خريطة الإدراك العربى الأمنى والسياسي على نحو ما .

ومن نافلة القول إن عملية إعادة تشكيل هذه الخريطة تدخل ضمن العمليات التى يمكن وصفها بالتاريخية إذ تتعلق بالصورة القومية لمجتمع آخر مناقض فضلاً عن صورة الذات نفسها إذ يتطلب هذا الإدراك الجديد رؤية جديدة تحتاج لتشكيلها إلى مدى زمنى طويل نسبياً ، وإلى تتابع إجراءات لبناء الثقة تخلق وتنمى ثقافة سلام جديدة تلبى حاجات التعايش فى التعاون والصداقة . ولا شك أن اكتمال التسوية السلمية على المسار ذاته فضلاً عن المسارات الأخرى يعد اللبنة الأولى فى إجراءات بناء الثقة فى الخطوة الأولى فى عملية إعادة تشكيل الإدراك العربى.

على أن الولايات المتحدة وإسرائيل كطرفين معنيين بإعادة الصياغة الاستراتيجية لمنطقتنا العربية قد حاولا تطبيع الإدراك العربى بعملية التواء تاريخى تقف ز على حقائق الواقع رغم استمرار تناقضاته لصالح صياغات ونماذج تبدو فى هذا الوقت أقرب إلى يوتوبيا منها إلى الواقع إذ تجاوزت الشروط الأساسية لنموذج التعاون الإقليمى " الشرق أوسطى " والمتمثلة فى اكتمال التسوية على باقى مسارات التفاوض الثنائى والجماعى .

فضلاً عن الشروط الثقافية والمتمثلة فـى تدعيم تدريجى لثقافة السلام على الجانبين وفى مواجهة متغير الزمن عمدت الدبلوماسية الإسرائيلية - الأمريكية إلى الضغط الفج على ثقافة السلام العربية لدى كافة القوى والأنظمة والجماعات الثقافية والسياسية فى محاولة لابتزازها واستهلاكها استثمارا للحظة ضعفها التاريخى أعقاب أزمة حرب الخليج الثانية - حتى تتمكن من إجراء عملية تبادل غير عادلة بين وعيين وإرادتين أولاهما فى ذروة تصاعده والآخر فى ذروة تضاؤله وهو الأمر الذى يجعل من العملية كلها نوعاً من تزييف التاريخ .

وفى هذا السياق السياسى التاريخى طرح المشروع " الشرق أوسطى " بمبادرة إسرائيلية سياسية معلنة ، وثقافية محررة بقلم وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز فى كتابه " الشرق الأوسط الجديد " بمجرد توقيع اتفاق أوسلو لإعلان المبادئ والحكم الذاتى المحدود فى احتفالية واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م فيما يبدو وكأنه هجوم سلام إسرائيلي فرض على العالم العربى ضرورة التعامل معه رغم تراجع شروطه الثقافية وجمود شروطه السياسية كما سلف الذكر . وهو التطور الذى بدت ملامحه فى الفترة المنقضية .

وإيماناً منا بأن المأزق الراهن لعملية السلام لا يعنى نهايتها ، فى ضوء استمرار المحددات الإدراكية التى دشنتها . فإن مناقشة موجزة لطرح الشرق أوسطية يصبح أمراً حتمياً إدراكاً لمدى تأثير نطاقه ومداه على النظام العربى فى مضمونه القومى وبشتى تجلياته . وهذا ما نحاوله فيما يلي .

الغموض فى طرح المفهوم :

وينال ذلك الغموض من المدى والنطاق معاً . فعلى صعيد المدى نلمس غموضاً فى تحديد هدف الشرق أوسطية هل الوصول إلى نظام إقليمى بالمعنى الشامل ؟ أم بناء سوق شرق أوسطية بالمفهوم الاقتصادى فقط ؟ أم الاكتفاء بكونه إقليماً جغرافياً له تعبيراته السياسية والتى تخلو تفاعلاتها من الصراع ؟

وواقع الأمر أن جزءاً هاماً من الغموض وعدم التحديد اللذين يكتنفان المفهوم فى الأدبيات السياسية العربية بوجه خاص والإسرائيلية بوجه عام يعودان للخلاف حوله فى الإدراك العربى - الإسرائيلى، والجدل النابع من درجة الحماسة على الجانبين للطرح الشرق أوسطى تصعد به إلى مفهوم النظام ، بينما تهبط به درجات الحماسة إلى مفهوم السوق أو مجرد الإقليم ذلك بينما يرجع هذا الغموض فى جزء آخر منه لافتقاد القدرة على التحديد وشيوع العمومية فى الخطاب السياسي العربى بوجه خاص .

وعلى صعيد النطاق نلمس غموضاً مشابهاً يكتنف حدود الشرق الأوسط الجديد . ففضلاً عما يبدو من تباين تاريخى لحدود الشرق الأوسطى فى التعامل الدولى المعاصر وخاصة فى الخمسينيات ، نلمس التباين ذاته فى الطروحات المعاصرة فبينما تجعل معظم الكتابات خاصة العربية - من الشرق الأوسط إقليماً يحتوى العالم العربى كله بالإضافة إلى تركيا وإيران وإسرائيل فإن دوافع سياسية تثير لدى أطراف مختلفة تباينات مع هذا التحديد الغالب بعضها يضيف دولاً كباكستان ، أثيوبيا ، وبعضها يحذف إقليماً عربياً كاملاً كالمغرب العربى من التعريف الدقيق للشرق الأوسط فمؤتمر الدار البيضاء مثلاً قد انعقد تحت مسمى التعاون الاقتصادى بين " دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " والإضافة هنا تعنى الفصل ثم الإلحاق ولهذه الصياغة مغزاها .

بل الأكثر غرابة هو ما جاء فى تقسيم متداول فى العرف السياسى الأمريكى ويحدد انتماءات الوطن العربى إلى ثلاث مناطق استراتيجية ضمن أربع مناطق استراتيجية رئيسية تحاول الولايات المتحدة تأطير العالم داخلها وضبط تفاعلاته فى نطاقها ولو فى إطار تصورى وهى كالتالى (١٤) :

أ) منطقة المحيط الأطلنطى وتضم أوروبا الغربية والشرقية وروسيا وشمال العالم العربى فى أفريقيا حتى ليبيا .

ب) منطقة المحيط الهادئ وتمتد من الشواطئ الأمريكية - الكندية وحتى الشرق الأوسط واليابان .

ج) منطقة الشرق الأوسط وتضم الدول العربية شرق السويس وإيران وتركيا وباكستان وإسرائيل وتخلو من مصر .

د) المنطقة الأفريقية – الاستراتيجية والتى تضم مصر أساساً وتشمل دول حوض النيل والقرن الأفريقى .

وما يحمله هذا التصور – ولو نظرياً – من تشتيت للمنظومة العربية ، ومن عزلة مصر عن الشرق ، والغرب العربيين قد يحمل من الشكوك فى التشتت المقصود بقدر ما يثير من الغموض المطروح الذى يكشف فقط عن مركزية الوجود الإسرائيلى.

(٢) دوافع الطرح الشرق أوسطى لدى الطرفين :

وتشهد هذه الدوافع تبايناً جوهرياً بين الإدراك العربى ، والإسرائيلى فبينما يحقق الطرح الشرق أوسطى خياراً إسرائيلياً تاريخياً يلبى لها حاجات التعايش والاندماج الإقليمى وترسيخ شرعية وجودها فضلاً عن كونه محاولة لاستثمار التفوق السياسي – العسكرى فى تحقيق تفوق اقتصادى حضارى بما يدعم الأمن المجتمعى والنفسى للشخصية الإسرائيلية بل ويساعد على إعادة اكتشافها بهوية إقليمية شرعية جديدة ، بالإضافة إلى أنه محاولة حثيثة لتخفيف أعباء الوجود الإسرائيلى عن الكاهل الأمريكي تحسباً لتغيرات ما قد تفرزها البيئة الدولية فى المستقبل تدعم التوجهات الأمريكية الحالية نحو تقليص أعباء سياستها الخارجية .

على العكس من ذلك يأتى التصور العربى للشرق أوسطية على أنه ثمن سياسى اقتصادى لعملية التسوية السلمية وللانسحاب الإسرائيلى من الأرض العربية المحتلة منذ ١٩٦٧م . وهو التصور الذى ينسجم مع صيغة التفاوض العربى – الإسرائيلى فى مدريد والتى جعلت من المفاوضات الثنائية هدفاً عربياً غايته البحث فى الانسحاب ، ومن المفاوضات الجماعية متعددة الأطراف هدفاً إسرائيلياً يكرس للانفتاح الإقليمي الإسرائيلى على العالم العربي . وهو التصور الذى يجعل من

التفكير السياسي العربى نمطاً للتفكير المضطر من ناحية ، والذى ينطلق من لا شيء من ناحية وهو الأمر الذى يسمح فى النهاية بإضعاف التصور العربى إذ يجعله عرضة لعمليات التكيف السلبى باستمرار حسب معطيات الطرح الإسرائيلى الهجومى والمخطط وهذا ما نبرز ملامحه فى الجزئية التالية .

(٣) ملامح التعاطى العربى مع الطرح الشرق الأوسطى :

نتيجة الدوافع السابقة للتصور العربى حيال الشرق أوسطية ، اتسم التعامل العربى مع مفهوم الشرق أوسطية بعدة سمات أهمها انقسام الرؤية ، والعجز عن طرح النماذج البديلة وعلى صعيد انقسام الرؤية حول جدوى الشرق أوسطية نرصد ثلاثة توجهات هى [١٥] :

التوجه الأول : يطرح إمكانية تجاوز حساسيات الماضى ويطالب بلغة خطاب جديدة تؤثر وتتأثر بمنطق السلام الجديد ليس فقط من منطلق قبول سلبى بالأمر الواقع بل وأيضاً طموح إيجابى يرى إمكانية تذويب إسرائيل فى المحيط الثقافى العربى بما يخفف من العدوانية السياسية المصاحبة لحلم التكوين ويثير جذوة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية المترتبة على عملية الممارسة لنظام الدولة .

التوجه الثانى : ويجسد تياراً تشاؤمياً جوهره أن إسرائيل التى عاشت كرأس حربة للاستعمار السياسي سوف تصبح ولا شك رأس رمح فى إطار التفاعلات الاقتصادية المحتملة للاحتكارات الاقتصادية العالمية بما يجعل مجمل تفاعلات وإيقاعات التحرك العربى مجرد ردود أفعال مضبوطة بإرادة خارجة عنه .

التوجه الثالث : ويرى أن ثمة توجهين يتنازعان الانتماء الإسرائيلى هما الانتماء الثقافى الغربى والجغرافى العربى . وبالتالى فإن واقعية ذرائعية عربية يمكنها تفجير الاختيارات وفرضها بما يحقق إمكانية تفاعل غير سلبية إن لم تكن إيجابية مع إسرائيل فى إطار فنى لا يتعدى إلى حيث مدركات الثقافة العربية مع ما يتطلبه ذلك من شروط أهمها .

تحقيق التضامن السياسى العربى .

دعم الخيار الديموقراطى العربى بما يطلقه فى المستقبل من جذوة الإبداع الفردى لدى الإنسان العربى ليشارك بإيجابية فى معترك التحدى الحضارى القادم .

ضبط إيقاعات الحركة العربية مع إيقاعات المراحل السلامية لإحداث الاتساق الواقى من عمليات الاختراق الإسرائيلى بما يحدث اضطرابات فى هياكل العوائد والتكلفة .

ورغم أن التعاطى الفكرى العربى مع صياغات التفاعل السلمى الشرق أوسطى قد بدأ سريعاً مصاحباً للطفرة السلمية ، ولازال مستمراً حتى الآن إلا أنه بدا عاجزاً عن بلورة صياغات فعلية مضادة حيث يمكن تحديد بعض السمات التى مثلت قصوراً فى آليات التفكير السياسي العربى حول هذا المستوى ومنها :

إن التجاوب الفكرى العربى بدأ ولازال ينطلق من حقيقة أن الشرق أوسطية أمر واقع كثمن لعملية السلام لابد من دفعه ولذا فقد بدا فكراً مضطراً فى إطار دفاع سلبى عن الذات ولذا كانت تتنازعه تيارات التشاؤم والتفاول بصفة أساسية وعلى غير أسس موضوعية فى الغالب مع افتقاد روح المبادرة لعرض صياغات أو نماذج متكاملة حقيقية ومضادة .

إن التيارات العامة أو التوجهات السالف بيانها لم تنتظم فى أطر جغرافية محددة ، ولم ترتبط بأنماط معينة من السياسات أو التوجهات السياسية ولم تطرح حقائق موضوعية ولا نماذج بديلة حيث اقتصرت على جماعات ثقافية وبحثية متناثرة بطول وعرض العالم العربى ، انعكست رؤاها فى سياق ندوات ومؤتمرات سياسية لقيت رواجاً كبيراً فى أعقاب توقيع اتفاق إعلان المبادئ والحكم الذاتى المحدود المعروف بغزة وأريحا أولاً بصفة أساسية .

إن الجهد الجماعى والرسمى المنظم للدول العربية لم يتوفر تعبير عنه . حيث ظلت الرؤى المطروحة للجماعات الثقافية وبعيداً عن الفعاليات الرسمية دون

بذل جهد جماعي للتنسيق وتبادل الرأى وهو ما تجلى بصفة خاصة خلال مؤتمر الدار البيضاء فى أول نوفمبر ١٩٩٤م وما شهده من مناخ تكالبى على التعاون الإقليمى ، وحماسة نحو التطبيع مع إسرائيل بدت بشكل واضح لدى المغرب وتونس فضلاً عن قطر . ورغم آراء متفائلة تدعى عدمية وخواء نتائج المؤتمر - ربما استنادا للخلاف حول إقامة بنك تنمية الشرق الأوسط إلا أن الحقيقة التى بدت سافرة كانت غياب أدنى مستويات التنسيق العربى فضلاً عن فقدان الذاكرة حيال سوريا ولبنان والتى أثبتت ملابسات المؤتمر إمكانية تحييدهما .

ويمكن تفسير القصور الفكرى والسياسى العربى حيال هذه القضية بدوافع أهمها :

- عدم اعتياد المبادرة بالفعل ، وتفضيل الانتظار لصياغة ردود الأفعال باعتبارها أقل تكلفة وأسهل تحديداً .

- استمرارية صعوبة التكيف فى النفسية العربية مع المتغيرات الجديدة فهى اعتادت مواجهتها إما بالإهمال والتشدد ، أو بالخضوع والتكالب . وفى كلتا الحالتين فإن نماذج الاستجابة العشوائية تبدو البديل لهذه التكلفة العالية ، وهذا الجهد الإدراكى الكبير . وهما المتطلبان لعملية صياغة النماذج .

- استمرارية التباين فى الاهتمام بالصراع العربى - الإسرائيلى، ثم السلام العربى - الإسرائيلى على الخريطة العربية . فعملية السلام سوف تحمل مغانم ومغارم متداخلة وجوهر الإشكالية هنا أن أصحاب الأرض وهم دول المواجهة الذين عاشوا مرارات الصراع ذاته ليس لديهم الكثير ليقدموه ثمناً للسلام أو الأرض. وبالتالى فليسوا هم المخاطبين أساساً بصيغ وأنماط ونماذج التعاون المنشود . ولعل القول بأن العين الإسرائيلية على دول الخليج أساساً كتعبير هيكلى أمين عما يسمى إجمالاً بالاقتصاد العربى يجد له كثيراً من المصداقية بل والشواهد .

حالة التشرذم العربى والتى حالت دون بنـاء فكر جماعى وسمحت بارتبـاط مجمل التعبيرات والرؤى الفكرية بحسابات المصالح القطرية لدى كل دولة وفى هذا السياق وجدت دول الخليج نفسها فى حل من الالتزام الجماعى العربى معتبرة نفسها هى الأقدر على تثمين دورها التعاونى ، وقدراتها الاقتصادية براجماتياً وفى ضوء انشغالها الإقليمى بتوازنـات الأمن والسياسة فى الخليج العربى وحسب علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية .

(٤) ملامح الطرح الإسرائيلى للشرق أوسطية :

وتبدو على العكس من الملامح العربية فى التعامل مع المفهوم أكثر وضوحاً وتحديداً – وفى سياق دوافعها الإيجابية – وبالتالى نجدهـا أكثر قدرة على صياغة النمـاذج الشـاملة للتعـاون الإقليمـى . وربمـا كـان أكـثر النمـاذج رواجـاً فـى الفكـر الإسرائيلى وأكثرها تقليدية وأكثرها إثارة للمخاوف العربية فى آن واحد ما يمكن أن نسميه بنموذج " مكافئات الكثافة والفراغ " وجوهر هذا النموذج يتمحـور حول نمط أساسى من التفـاعلات قوامه دمج المفردات الحداثية فـى التكوين الإسرائيلى مع المفردات التقليدية فى البنية الاقتصادية العربية فيما يمكن اختصاره فى قسمة عمل التكنولوجيا – الموارد . والتى تستند فى دعوى العقل الإسرائيلى– إلى مركبات القوى والضعف لدى الجانبين وما تتيحه من فرص التكامل ذات الطبيعة الفنية على النحو التالى :

أ) الاقتصاد الإسرائيلى : وتتمحور نقاط قوته حول الإبداع الإنسانى المكتسب وأهمها [١٦] :

توفر الخبرات والكوادر الفنية المدربة من المهاجرين لإسرائيل ، ومن الإسرائيليين أنفسهم فى إطار الاستغلال الأمثل للقوى البشرية والاهتمام بالتأهيل الفنى لتعويض النقص فى الأيدى العاملة .

توفر قاعدة صناعية تكنولوجية متطورة خاصة فى الصناعات الإلكترونية وصناعة السلاح . الأمر الذى جعلها تشارك بنسبة ٩١٪ من الصادرات الإسرائيلية عام ١٩٩٠م حيث تمتلك إسرائيل قاعدة عريضة من البحث العلمى تقوم الدولة بدور محورى فى إدارتها ورعايتها بالتعاون مع المؤسسة العسكرية .

يقوم بمهمة التنسيق بين الأبحاث العلمية فى البلاد " المجلس القومى للبحوث العلمية والتطوير " التابع لمجلس الوزراء مباشرة بل لرئيس المجلس ذاته ، كما تمتلك وزارة الدفاع موارد هائلة يمكن توجيه جزء منها لأغراض البحث العلمى والتطوير فى المجالات المدنية .

وهناك أيضاً الجامعات والمعاهد العلمية وعلى رأسها معهد وايزمان بالإضافة إلى الشركات الحكومية الصناعية ذاتها بل وبعض الشركات الخاصة وتبلغ مجمل النفقات الخاصة بالبحث العلمى لوزارة الدفاع وحدها بين ١,٣-١,٥٪ من الدخل القومى الإسرائيلى البالغ نحو٥٢ مليار دولار عام ١٩٩١م أى بقيمة حوالى ٧ مليار دولار فضلاً عما تنفقه الجهات المدنية .

التقدم الكبير فى مجال البيوتكنولوجيا الخاصة بتطوير الزراعة والثروة الحيوانية فضلاً عن قدرتها المذهلة على فتح الأسواق التجارية وفق سياسة نشطة تستغل إمكانات النقل الجوى والبحرى والبرى فضلاً عن معاونة العناصر اليهودية المقيمة على أرض الأسواق المقصودة .

نقاط الضعف وتتمحور حول المعطيات الطبيعية الثابتة وأهمها:

قلة الموارد الطبيعية والاعتماد على استيرادها كمستلزمات للإنتاج مع عدم توافر مصادر الطاقة البديلة حيث تستورد نحو ٩٨٪ من احتياجاتها البترولية .

محدودية التعداد السكانى وضيق السوق بما يجعل عملية الإنتاج فى إسرائيل غير فنية فى مجالات كثيرة .

العزلة المفروضة عليهـا مـن المحيـط العربـى بمـا يحـول دون تدفـق تيـارات التبادل السلعى والرأسمالى وفق المعدلات الطبيعية المعروفة .

ب) الاقتصاد العربى :

نقاط القوة : وتتمحور حول المعطيات الثابتة وأهمها :

قاعدة أرضية شاسعة تبلغ نحو ١٤ مليـون كـم[٢] لا شـك أن بهـا نسـبة كبيرة صالحـة للزراعـة تنتمـى لأقـاليم مناخيـة متنوعـة ممـا يـثرى الـتركيب المحصولـى الزراعى العربى ، فضلاً عما يتيحه من المراعى .

ثروة مائية كافيـة – حالـة ترشـيد اسـتهلاكها – قـادرة علـى تلبيـة متطلبـات زراعة عربية واسعة .

ثروة نفطية هائلـة تبلـغ نحـو ٥٥٪ ، ٣٨,٥٪ ، ٢٨٪ مـن احتيـاطى وإنتـاج وصادرات العالم فضلاً عن ثروة معدنية يزخر بها المغرب العربى . بالإضافة إلـى القدر الهائل الذى تتيحه السماء العربية بطقسها المشمس من إمكانيـات توليـد الطاقـة الشمسية بل وحتى الرمال العربية تبقى لها قيمتها كدافع لإنتـاج السـيليكون والزجـاج والأسمنت وصناعة البناء .

سوق طبيعية ضخمة تنتشر عـبر قـارتين ، وعـبر أقـاليم مناخيـة تختلـف فـى ذوقها الاستهلاكى فضلاً عن إمكانيات الاستهلاك الضخمة لدى ٢٥٠مليون نسمة بما يضفى الصفة الفنية والاقتصادية على مجمل عمليات التصنيع العربى المتطورة .

نقـاط الضعـف : وتتمحـور حـول الأداء الابداعـى والفـردى للإنسـان العربـى وأهمها :

فجوة زراعية كبيرة وعجز فى الميزان التجارى نسبته ٧٥٪ فى ظل استخدام سيئ للموارد المائية والأرض العربية .

افتقاد العـالم العربـى للكـوادر الفنيـة المـاهرة والمدربـة علـى إدارة عمليـات

الإنتاج بل وانخفاض شديد في إنتاجية العامل العادى حتى بلغت نحو ١/٦ المعدلات السائدة فى العالم الصناعي .

الضعف العام الشديد فى بنية الصناعات العربية المدنية والناتج عن فقدان القاعدة التكنولوجية الخاصة به وضعف الإنفاق العلمى على البحث والتطوير بل وسوء استخدام القائم منه ولذلك أسباب نرى أهمها :

اعتماد كل التجارب الصناعية العربية على نظام الرخص فى التصنيع وفى دراسته السوق مما أعاق عملية تكوين كوادر عربية قادرة على ذلك .

افتقار معظم البلدان العربية للقدرة على الابتكار والتطوير والتصميم فى صناعتها الناشئة حيث لا يوجد مصممون أو مطورون أو مبتكرون ولا الجهاز الإداري الكفء الذي يجمع هؤلاء وينتظم تفاعلاتهم المتسعة .

فقدان الكفاءات الإدارية والتنظيمية القادرة على قيادة توليفة العمل الصناعي وفتح الأسواق للمنتج بل والافتقار إلى العنصر البشرى القادر على إنشاء مشروع صناعي حقيقي خاص .

وبعد هذه القراءة السريعة لمركبات القوة والضعف لدى الاقتصاديين الإسرائيلي والعربى وطبقاً لتصورهم عن آلية التفاعل بأسلوب الانتشار وفق قواعد الضغط الجوى ومظاهر السطح الطبيعية يمكن القول بأن علاقة ما يمكن تسميتها " بمكافآت الكثافة والفراغ " تحكم إلى مدى بعيد طبيعة الاقتصاديين وتفرض عند تفاعلهما أن يلتقى الإبداع البشرى الإسرائيلى بالإبداع الطبيعى العربى فى توفيقية قادرة فى إطار القواعد الفنية الاقتصادية على خلق تكامل اقتصادى رشيد وبناء حيث تكاد تكون عيوب الاقتصاد الإسرائيلي الطبيعية الثابتة هى المكافئ لمزايا الاقتصاد العربى الطبيعية والعكس فى الجانب المهارى البشرى فى علاقة تعادلية شبه مستقيمة تشكل جوهر الرؤية الإسرائيلية بصفة عامة والتى تثير انتقادين هامين من وجهة النظر العربية :

الأول : هو روح الاستعلاء الحضارى فى مواجهة العالم العربى والتى تطرح إسرائيل كعقل مفكر لجسد عربى خامل فى صياغة تستثير العقل العربى وتستفز وجدانه نحو رفضها ومقاومتها لأنها صيغة فاضحة حضارياً رغم ما قد يسندها من منطق وذلك برغم محاولة إسرائيل إخفائها فى طرح ثلاثى أكثر تعقيداً يضيف إلى الموارد العربية ، والتكنولوجيا الإسرائيلية ، قوة العمل والتى ينسبها لمصر وتركيا وفلسطين بالأساس . غير أنه ينحو بها فى الوقت ذاته إلى العمل اليدوى ، والزراعى ، ذى التكنولوجيا المحدودة بينما يبقى على التقنية المتطورة حكراً للعقل الإسرائيلي .

الثانى : أنها صيغة اختزالية إلى حد بعيد ففضلاً عما سلف من نقد فإنها أيضاً تستبعد التكوينات الحداثية الهامة والمتطورة فى مصر وتركيا ، وإيران ولبنان، فضلاً عن سمات الحداثة المتنامية فى شتى البلدان العربية حتى الفقيرة منها الأمر الذى يقصر التصور الإسرائيلي على دول محدودة وهامشية فى النظام العربى.

ورغم الانتقادات تلك للنموذج الإسرائيلي إلا أنه يبقى الطرح الأهم إن لم يكن الأوحد والذى تدور التفاعلات والمساومات حوله سواء لإقراره من جانب إسرائيل ، أو لنفيه ومقاومته من جانب عربى وفى هذا السياق ربما يأتى مؤتمر الدار البيضاء فى أكتوبر ١٩٩٤م ، وأيضاً مؤتمر عمان للتعاون الاقتصادى فى أكتوبر القادم ١٩٩٥م بما له من دلالات مؤثرة ومتأثرة بالمشهد الراهن لعملية السلام ومسار تطورها . صعوداً أو هبوطاً فى ظل تفاعل جدلى بين ثقافتى السلام والصراع يعد المحدد الأول لعملية التفاعلات الإقليمية مستقبلاً ، ومدى تأثيرها على مستقبل النظام العربى بما تطرحه من تجليات أساسية لمفهوم الشرق أوسطية فيما نحاول استشفافه بإيجاز وفى ضوء العوامل الموضوعية على النحو التالى :

(٥) التجليات المحتملة للشرق أوسطية .

ربما يمكن تصور ثلاث تجليات أساسية لمفهوم الشرق أوسطية كما تطرحه الأدبيات السياسية المتداولة منذ انعطافة سبتمبر ١٩٩٣م على الأقل وهذه التجليات

تبدأ بمفهوم النظام الإقليمي والذى يعد إدراكاً يترجم مقولات " النظام الشرق أوسطى " وتمر عبر مفهوم " السوق الاقتصادية " المشتركة فيما يعكس مقولات " السوق الشرق أوسطية " إلى حيث أكثر الرؤى تحفظاً والتى تؤكد على مجرد " إقليم شرق أوسطى " تنتفى فيه الصراعات الحادة المسلحة بما يسمح بحرية إقامة أنماط ثنائية لعلاقات سلمية تتأطر فى قوالب توازن المصلحة . ونحاول فى إيجاز مناقشة هذه التجليات .

أ) مفهوم النظام الإقليمى :

لا شك أن مقولة النظام لابد وأن تستند إلى ركائز ثقافية وسياسية تساعد على انتظام التفاعلات فيما بين أركان أو أطراف أى نظام سواء دولى أو إقليمى بدرجة من الكثافة تجعل منه منظومة للتفاعل خاصة وأن فكرة النظام فى العلوم السياسية ، والاجتماعية بوجه عام منقولة ومستوحاة عن العلوم الطبيعية التى اتخذ النظام فى سياقها تعبيرات بيولوجية محدودة يمكن قياسها وإخضاعها للفحص والتجريب والدراسة .

وإذا ما اعتبرنا أن أحد أركان النظام وهو أطرافه قائم بالفعل تجسده الدول المنتمية لإقليم الشرق الأوسط حسب أكثر التعريفات رواجاً . وإذا ما تصورنا إمكانية بناء مؤسسات قانونية فى المستقبل تنتظم فى إطارها تفاعلات النظام وهى ثانى أركان النظام الإقليمى المطلوبة لقيام الشرق أوسطية . فإنه يبقى لدينا ركنان أساسيان وهما قيم النظام الشرق أوسطى ، وعمليات النظام نفسه . ويثير الركن الأول الشروط الثقافية لقيام نظام شرق أوسطى ، بينما يثير الثانى الشروط السياسية ولعل هذه الشروط الثقافية والسياسية تبقى أهم عوائق قيام نظام شرق أوسطى بالمعنى الكامل لهذا المفهوم .

فعلى صعيد الشروط الثقافية نلمس تحديات أساسية إذ يضم الشرق الأوسط حسب التحديد الرائج مرجعيتين دينيتين حيث يقف الدين اليهودى فى مقابل الدين الإسلامى ونجد التوراة فى مقابل القرآن . ولا شك أن إمكانية التعايش بين دينين

سماويين ممكنة فى الحالات العادية إلا أن الفهم التلمودى الجامد للتوراة وما تحملته تاريخياً وبالتراكم من مفردات الوعد والاختيار والتفضيل والسمو ، قد أدى إلى اختلاط بين ألفاظ ومفاهيم دينية وعرقية وسياسية كالعبرانيين ، والإسرائيلى واليهود ، والصهاينة حتى أنه بات من الصعب تفكيك أواصر هذا الاشتباك كخطوة أولى لتصفية المحتويات العنصرية التى تستهدف إضعاف ثقافة السلام لدى معتنقى العقيدة اليهودية العبرية الصهيونية فى الدولة الإسرائيلية .

وتكمن خطورة هذا المركب الثقافى المعقد فى أنه لا يقف عند حد كونه نظاما ثقافياً يبرر الحياة والموت ويفسر الوجود الإنسانى ويعطى للقيم معناها ويحدد الخطأ والصواب كما نجد فى معظم الأديان السماوية وغيرها . بل إنه يتجاوز هذا ليحرك إدراكاً خاصاً للتاريخ يثير رؤية متناقضة تماماً مع الرؤية الإسلامية للتاريخ إذ يرى اليهودى أن الماضى كان ميزة خاصة به اختطفها التطور التاريخى المعاصر منه جهلاً وعدواناً ولذا فالمستقبل بالنسبة إليه وسيلة لاستطراد الماضى حيث تعود لليهودى أمجاده مع عودة رمز الاختيار والتفضيل فى نهاية الزمن . تحقيقاً لوعد الرب ليعقوب عليه السلام بالملك والنبوة .

ولذا فبينما تتسم الرؤية الإسلامية للتاريخ بالانفتاح من خلال تكامل الماضى والحاضر والمستقبل وباعتبار أن كلاً منهما يؤدى للآخر حسب آليات تطور منطقية يسأل الفرد والمجتمع عن صياغتها إيجاباً وسلباً مما يؤكد المسئولية التاريخية الإنسانية عن التطور والتعايش والصعود والهبوط . فإن الإدراك الإسرائيلي فى أصوله التوراتية يكشف عن فهم عنصرى يبرر الاستعلاء ويلوم التاريخ ويسعى لاحتكار المستقبل ويدعى امتلاك الحقيقة . وتنعكس هذه الرؤية المنغلقة للتاريخ فى كيفية طرح المشروع الإسرائيلي الذى تدعى الكتابات الأصولية المحافظة الدينية واليمينية أن إسرائيل الدولة هى مجرد أولى خطواته ، بينما القوى الأكثر اعتدالا فى إسرائيل لا تهتم بإبراز ملامحه أو تحديد غايته فيما يبدو وكأنه نوع من ممارسة التقية التاريخية من خلال آليات سياسية وعسكرية تجسدها الدولة الإسرائيلية وتمنح المشروع الإسرائيلي قدرة ذاتية على النمو والتطور تنبثق من قدرته على فرض أركانه وتطويع المحيط العربى لمتطلباته .

إن الإدراك الإسرائيلي ينظر إلى ذاته باعتباره مشروعاً يتصاعد فى الوقت الذى يعتقد فيه بأن المشروع العربى يعانى الهبوط ، بل إن نكسة ١٩٦٧م بكل انهياراتها قد أعطته الجرأة ليعلن أن المشروع العربى خارج التاريخ . ولأكثر من ست سنوات أعقبت الهزيمة تراكمت محاولات الفكر الصهيونى لانتزاع مشروعية الوجود الإسرائيلي ، ونفى الوجود العربى استنادا إلى حيثيات عسكرية تتجسد فى حرب الأيام الستة ، وتجاهلاً لنظام ثقافى ومشروع حضارى يمتد لآلاف السنين ، ويقبع على رأس حضارة تضم ربع سكان العالم المعاصر .

إن امتدادات الفكر الصهيونى السياسى والإدراك التوراتى الدينى المحرف والاستعلاء العنصرى العبرى ، والممارسة السياسية الإسرائيلية اليومية لفكريات المشروع الاستيطانى التوسعى جميعها تضع علامات استفهام عديدة على إمكانية بناء نظام إقليمى يستلزم إدراكاً ثقافياً متجانساً إن لم يكن متماثلاً ، بينما تعطى إجابات لأسئلة قلقة عن دوافع الرغبة الجامحة فى الهيمنة والقوة فيما يجسده الموقف النووى الإسرائيلى مثلاً ، أو ممارسات العنف الاستيطانى فى القدس والعسكرى فى جنوب لبنان ، وفى أراضى الحكم الذاتى المحدود نفسها فى الوقت الذى تنعقد فيه مفاوضات السلام .

إن هذه الازدواجية تكشف عن عدم تحديد الملامح النهائية للمشروع الإسرائيلي إذ يبدو أنه لم يصل بعد إلى غايته ، ولا يزال يتصاعد فى مواجهة مشروع يعتبره الإدراك الإسرائيلى فى حالة هبوط . فهل يجوز أن يلتقى المشروعان فى إدراك ثقافى متجانس يبرر نظام إقليمى محتمل ؟

وعلى صعيد الشروط السياسية تثور أهمية تلبية المتطلبات الأربعة الأساسية لقيام النظم الإقليمية وهى التماسك والتعقيد والتكيف والاستقلال . كحد أدنى لقيام نظام إقليمى فى الشرق الأوسط .

وبرغم أن الشروط السياسية تلك تبدو فى غالب الأحوال أكثر توافراً من الشروط الثقافية . إلا أنها تبقى تحديات أساسية تستلزم طاقة عظمى للتعايش ،

وثقافة راسخة للسلام حتى يمكن ترسيخها . وفى هذا السياق تثور صعوبات موضوعية سياسية تنبع من الواقع الإقليمى الحالى للمنطقة الشرق أوسطية لتتحدى الشروط السياسية للنظم الإقليمية وعلى سبيل المثال نذكر .

تفسير ظاهرة الاحتجاج الإسلامى فى المنطقة العربية فضلاً عن إيران فبينما ترى إيران . وهى إحدى الدول الشرق أوسطية ذاتها كإحدى حلقات التسلسل التاريخى فى المشروع الإسلامى للنهضة ، ولذا فهى تشعر بمسئولية القيادة إزاء باقى الأطراف المخاطبة بهذا المشروع الأمر الذى يفسر بعض تحركاتها فى المنطقة العربية خاصة السودان والجزائر ومصر ولو جزئياً فضلاً عن معارضتها الواضحة للسياسة الإسرائيلية بوجه عام ولعملية التسوية بوجه خاص وطرحها لمفاهيم خاصة واقترابات متناقضة تتمحور حول ضرورة التحرير المسلح للمقدسات الإسلامية فى فلسطين .

وبينما يجذب النموذج الإيرانى جزءاً هاماً من القوى السياسية العربية التنظيمية والحزبية والإسلامية بصفة خاصة إذ ترى هذه القوى أهمية الاقتراب من النموذج الإيرانى ودراسته باعتباره نموذجاً للإحياء الإسلامي قد يمثل أرضية هامة وأساسية لمشروع النهضة العربى الذى يدور الجدل حوله منذ قرن مضى على الأقل . وباعتباره النموذج الأهم فى تجسيد الدولة الإسلامية وخطاب العالمية الإسلامية .

وبينما تنظر النظم والمؤسسات الرسمية العربية إلى إيران كمشروع للدولة الإسلامية ، وإلى جماعات الاحتجاج الإسلامى متباينة القوة داخلها نظرة نقدية موضوعية فى بعض الأحيان ، حيث تقدر مضمون رسالتها برغم امتعاضها لأساليبها العنيفة البعيدة عن طبيعة الروح الإسلامية المتسامحة ، ونظرة متطرفة فى أحيان أخرى ربما تجاوز فى تطرفها الأجنحة العسكرية لهذه الحركات إذ ترى فى مسلكها مجرد وسيلة للوثوب إلى السلطة فى سياق يبرر شرعيتها ويضفى عليها ملامح ثورية تحض على الاحترام والتقدير وتسهل الاختراق والانتشار والتغلغل نحو الأهداف غير المشروعة فى هذا البلد أو ذاك .

بينما تلك الإدراكات المتمايزة لظاهرة الاحتجاج الإسلامى ولمشروع إيران الإسلامية نجد فهماً إسرائيلياً - أمريكياً واحداً جامداً لهذه الظاهرة يعتبرها إرهاباً مسلحاً للدولة والجماعة المنظمة وينظر إلى مخرجاتها من السلوكيات العنيفة على أنها جزء من المافيا الدولية للجريمة المنظمة بحثا عن المال والسلطة وينزع عن هذه الحركات ، وعن إيران أى ملامح مشروعة للنهضة أو الإحياء الإسلامى بل يعتبرها فى كل الأحوال رموز لحقبة التخلف وإفرازات للبنية التقليدية العربية وإمداداتها السياسية فى ثقافة الاستبداد والتسلط الرعوية والفاسدة . ولذا فلا تخرج آليات التعامل مع هذه الظاهرة عن تلك المتبعة لمواجهة الجريمة الدولية المنظمة ضد القانون الدولي دون إدراك أو اعتراف بالمضمون الدينى ، والهدف الحضاري لهذه الاحتجاجات برغم مظاهر انحرافها إذن وفى ضوء هذه الإدراكات المتباينة كيف يمكن بناء نظام شرق أوسطى يجمع بين أطرافه هذه الإدراكات ؟ وكيف يمكن صياغة الأهداف الأمنية للنظام ضد هذه الحركات ؟ الأمر الذى يجعل من هذا النظام المحتمل عقبة كئودا ضد التطور التاريخى للمنطقة العربية ، وضد احتمالات الالتحام العربى - الإسلامي فى مشروع أشمل للنهضة قد يستهدفه الوعى العربى فى إحدى مراحل تطوره . وهل تدرك الولايات المتحدة وإسرائيل احتمالية هذا الالتحام التاريخى ؟ وهل لهذا الإدراك دور فى تفسير الحملة الإعلامية المستمرة على الإسلام فى الغرب والتى بلغت ذروتها فى نظرية صراع الحضارات لدى هانتيجتون فى ١٩٩٢م ؟ ثم هل لذلك دور فى السياسة الأمريكية - الإسرائيلية المعاصرة ضد إيران ؟

إن تحدى الإدراكات المتناقضة لظاهرة الاحتجاج الإسلامى يثير أمرين الأول هو صعوبة صياغة الأهداف الأمنية للنظام مستقبلاً وهو أمر يؤكد على صعوبة التكيف لهذا النظام الإقليمى كأحد المتطلبات السياسية الأساسية لاستمراره والثانى هو استمرارية ارتباط الوعى الإسرائيلي بالحركة الأمريكية فى كافة إستراتيجياتها بالتأثير والتأثر وهو أمر يثير صعوبة التماسك كثانى المعايير الأساسية للنظم الإقليمية فيما بين أطرافها ، فضلاً عن صعوبة الاستقلال كثالث هذه المعايير بين الأطراف الإقليمية والمحيط الخارجى .

الموقف بين العراق وإيران :

فبرغم أن البلدين كليهما طرفان فى المشروع الشرق أوسطى إلا أنهما حتى الآن يقعان خارج محيط تفاعلاته فى إطار سياسة الاحتواء المزدوج التى تتبعها حيالهما الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما قوتين متمردتين على النظام الدولى الأمريكى .

ولأنه لا يمكن فصل الدور الأمريكى عن الإسرائيلي فى دفع وهيكلة المشروع الشرق أوسطى – كما أسلفنا فإن السؤال عن كيفية التحام العراق وإيران بتفاعلات النظام الشرق أوسطى فى ظل السياسة الاستعبادية الأمريكية الممارسة حالياً تجاههم يبدو أمراً مشروعاً ، خاصة وأن الدولتين تقعان فى قلب الإقليم الشرق أوسطى حسب التحديد الأمريكى فى أكثر تجلياته تطرفاً ذلك الذى استبعد مصر باعتبارها غرب السويس ، ولم يستطع تجاهل العراق أو إيران شرق القناة اللهم إلا إذا كان ذلك الاستبعاد مقصوداً نظرياً فضلاً عن كونه أمراً واقعاً فى سياق إنكار المقدمات النظرية للمشروع الشرق أوسطى بحيث لا يبقى منها سوى تلك التى تكمل عملية التمركز الإسرائيلى فى القلب العربى . وغنى عن البيان أن كون هذه السياسة واقعاً مفروضاً من خبرات التعامل فى الماضى ، أم كونها مقصوداً نظرياً للاستبعاد من ناحية ، وتدعيم المركزية من ناحية أخرى لا يغير من الحقيقة فى شئ وهى محاولة السطو على الواقع قصداً إلى تزييف التاريخ لصالح إعادة تشكيل جغرافياً سياسة مثالية تناقض بشدة حقائق الجغرافيا الطبيعية فى الماضى والحاضر وهى بلا شك محاولة تثير صعوبة التكيف والتعقيد والتماسك معاً وتطرح ظلالاً حقيقية على مقولات النظام فى السياق الشرق أوسطى .

الوجود الأمريكى فى الخليج العربى ، وحركة تدفق النفط :

ربما جاز القول بأن ضمان استمرارية تدفق البترول العربى بالشروط الدنيا إلى المراكز الصناعية الغربية الأمريكية هو أحد الأهداف المحورية القديمة الجديدة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط . ولذا فالوجود الأمريكى حالياً فى الخليج العربى إنما هو ضمانة لهدفين أساسيين .

الهدف الأول : هو حركة تدفق النفط العربى كما أسلفنا .

الهدف الثانى : فهو ضمان أمن الدولة الإسرائيلية سواء داخل حدودها الدولية كما حرصت القيادات الأمريكية فى الماضى أو بمعايير الدولة ذات المشروع القومى كما تميل القيادة الحالية ويبدو فى مسارات تطور التحالف الأمريكى - الإسرائيلي وحتى صار الفيتو الأمريكي . أعمى تماماً وتحول إلى عقيدة بدلاً من كونه آلية سياسية .

ولأن الدعم الأمريكي للوجود الإسرائيلي منذ الأربعينات إنما يأتى فى إطار تطور تاريخي أطول مدى وأعمق أثراً فى سياق عمليات الوراثة التاريخية لقوى الاستعمار الغربى ، والضغط الخارجى لتفكيك وتطويع المنطقة العربية ومشروع تطورها منذ الصدام الصليبى - الإسلامى وحتى الصدام البريطانى القومى وصولاً إلى المشروع الصهيونى المعاصر فإن الرابطة تبدو وثيقة بين الهدفين إذ تعمل إسرائيل على تحقيق الهدف الأمريكى فى المنطقة فضلاً عن جهدها الخاص بفرض مشروع وجودها الذاتى ولذا تتبدى حقيقة هامة جوهرها ارتباط أحد أطراف النظام الإقليمي بعلاقة تحمل سمات تاريخية ، وتعبيرات وجودية مع طرف دولى خارج النظام الإقليمي على محور تحالف تعكس مفرداته وجزيئاته تناقضات هامة وأساسية مع أهداف ومصالح النظام الإقليمي ، أو كتلته القومية الأساسية على الأقل، ولعل هذا التناقض الهام يثير صعوبات جوهرية فى مواجهة تحقق المعايير الأربعة الأساسية للنظم الإقليمية أو معظمها .

وإزاء امتناع الشروط الثقافية للنظم الإقليمية ، وصعوبة التحقق للشروط السياسية ربما جاز القول بصعوبة الحديث عن نظام إقليمى شرق أوسطى بالمعنى الكامل لمفهوم النظام الإقليمي الذى لابد وأن ينتظم تفاعلات شتى من الثقافة إلى الأمن وما بينها .

ب) نموذج السوق الاقتصادية المفتوحة :

وهو نموذج له تعقيداته ومحاذيره وهو الآخر وإن كان الأقرب إلى الموضوعية فى الحالة الشرق أوسطية قياساً على نموذج النظام وخاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار حجم ودور البعد الثقافى فى كلٍّ منهما . وإن بقيت الشروط السياسية والاقتصادية الضرورية فى نموذج السوق تطرح نفسها على الشرق أوسطية كتحديات يجب تجاوزها وصولاً لمرحلة التحقق .

وفى هذا السياق يبدو نموذج السوق الشرق أوسطية طرحاً ديناميكياً لأنه من ناحية يحتاج إلى تغيير الواقع الحالى ، ومن ناحية أخرى يمتلك قدرات متباينة ومتفاوتة المدى على التحقق حسبما تتيح له البيئة الإقليمية المحيطة والمشبعة بالعديد من قوى الدفع والإبطاء فى مركب شديد التناقض والتعقيد وغنى عن البيان أن المحيط العربى ظل يطرح على نفسه مشروع السوق العربية المشتركة لما يقرب من نصف قرن دون أن يحققه أو حتى يقترب منه حتى الآن برغم إدراك حقيقى لأهميته ، وبرغم الدفع الثقافى والقومى نحوه وذلك ربما تحت وطأة عوامل موضوعية سياسية على رأسها وقوع المنطقة العربية فى بئر الاستقطاب الدولى وما ترتب عليه من اختراق لصالح قوى دولية متناقضة الإرادة فيما بينها ومتناقضة المصالح مع البيئة العربية بوجه عام ، وعوامل موضوعية اقتصادية تتعلق أساساً بالبنى الاقتصادية شبه الأحادية القائمة على الاستخراج لدى الدول الغنية ، والزراعة لدى الدول الفقيرة وفى ظل غياب الهياكل الاقتصادية الصناعية المتطورة وما يترتب عليها من بنى معقدة وشبكات مصالح ومؤسسات اقتصادية وطبقة رأسمالية قائدة ورشيدة وطبقة وسطى واسعة ذات خبرات إدارية وعلمية رائدة وغيرها من العوامل التى تنضجها الاقتصاديات الصناعية وتدفع نحو ترسيخ قيم الرشادة والعقلانية والتكامل الإقليمي والوظيفى .

وفى هذا السياق يثور سؤال هام يطرح نفسه بكل المشروعية وهو إلى أى مدى يمكن للبيئة العربية الآن تجاوز محدداتها وبلوغ سوق إقليمية شرق أوسطية

وبمعنى أدق ما هو الجديد الطارئ عليها ؟ وهل يستطيع قيادتها نحو هدفها ؟ والنظرة الموضوعية تؤكد أن ثمة جديداً فى البيئة العربية ذاتها يتعلق بإدراكها لقيمة التكتل فى الحياة الدولية المعاصرة وفيما تكشف عنه تجربة التجمعات الجهوية والتى قطع تطورها أزمة الغزو العراقى ولذا ربما جاز القول إنها لم تختبر حيث عاشت جل حياتها فى مناخ أزمة أمنية حادة قبل أزمة الغزو حيث عاشت دول مجلس التعاون الخليجى هواجس التحفز الإيرانى والمواجهة مع العراق ناهيك عن مرحلة ما بعد الغزو وتفاعلاتها المعروفة . على أن الموضوعية تقتضى من ناحية أخرى التأكيد على أنه لا إدراك قيم التكتل ، ولا تنامى النزعات العربية نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان وحدهما هما المفجران لمقولات السوق الشرق أوسطية . إذ يبقى المتغير الخارجى هو الجديد الأهم ممثلاً فى إسرائيل بالأساس ، وربما تركيا وإيران حسب التطور الموضوعى فى المستقبل . فإذا ما كان الارتباط الإسرائيلى بالولايات المتحدة وأوروبا قوياً والحفز الأمريكى الأوربى للتعاون الإقليمي فى الشرق الأوسط هدفاً لهما ، بل أكثر من ذلك واقعاً بدت بعض ملامحه ليس فى مؤتمر الدار البيضاء فقط ولكن أيضاً وقبل ذلك فى العلاقات الارتباطية المتنامية بين إسرائيل والأراضى العربية المحتلة والأردن وأيضاً مصر، كان علينا أن ندرك بأننا أمام محاولة لإدارة البيئة العربية بآليات دولية نحو هدف غربى تاريخى ، وهدف إسرائيلي معاصر بشكل حاد ربما يفاقم مداها وحدتها . أن ثمة مقارنة تاريخية هامة قد ثار الجدل حولها فى الأدبيات السياسية العربية بين تجربة السوق الأوروبية المشتركة والتى بدأت فى ١٩٥٧م وانتهت إلى الاتحاد الأوروبى وبين السوق العربية المشتركة التى بدأت قبلها بسنوات واستمرت طرحاً نظرياً بدا مع الوقت أحد نماذج اليوتوبيا العربية القومية . ومعنى هذا أن ثمة إعجاباً عميقاً بالتجربة الأوروبية بداخل الذات العربية الثقافية والسياسية قد يدفعها لإبداء قدر متزايد من الهرولة تحت مسمى المرونة فى محاولة لبلوغ الهدف واستكشاف المجهول فى ظل دعاوى ثقافية تحض على الكونية عابرة الثقافات والأديان والجغرافيا وتجد صداً عربياً واسعاً يجسده ويعكسه تيار ثقافى – سياسى يبدى قدراً من الإنكار لمقولات القومية والعروبة

وينادى بمغامرة عربية ولو فى المجهول وبرفقة الذات الصهيونية نفسها وتحت الإمامة الأمريكية .

والمخاوف التى تثور فى هذا السياق ناجمة ليس عن فكريات التعاون الإقليمي فى ذاتها ، ولكن عن احتمال التسليم بالقيادة الإسرائيلية لها وهو تسليم غير عسكرى أو سياسي معلن واضح قد يجد من يتبارى عربياً فى رفضه بصوت جهورى معروف دائماً بل هو تسليم يلف نفسه فى إطار الموضوعية والمنهجية الوظيفية فى التكامل والتعاون ويؤدى فى النهاية إلى سيادة النموذج الإسرائيلي المطروح فيما أسميناه اصطلاحا " مكافئات الكثافة والفراغ " والذى عرضنا للمحددات الشكلية التى قد تبرره من وجهة النظر الإسرائيلية . ومبعث القلق أن طرحاً عربياً مناقضاً غير موجود ، الأمر الذى يجعل من النموذج الإسرائيلى هو الأوحد ويختصر قدراتنا العربية فى الرفض على مجرد تعديل شروطه ومحدداته وتوقيتاته فى مساحة تكتيكية لا تنال من الطابع الحضارى التمييزى له الذى يكرس نموذجا لعلاقة شبه استعمارية تقوم على الهيمنة والخضوع .

ومما يزيد من حدة المخاوف حيال هذا النموذج أنه لن يخضع طويلاً للحكومات أو إرادات الدولة القطرية والتى يتوقف دورها عند مرحلة التدشين القانوني للبداية . قبل أن تواصل الآليات الفردية وغير الرسمية إبحاراتها فى أعماقه وصولاً إلى غايته . الأمر الذى يتيح للخبرة اليهودية المتفردة فى الاحتكار والمساومة وأيضاً الاختراق والتسويق أن تؤتى آثارها فى المحيط العربى وليس ذلك من قبيل الخيال إنما قد وجد تجسيداً له بالفعل فى مؤتمر الدار البيضاء الذى تخصص جزءً هام منه للفعاليات الفردية والشعبية ممثلة فى رجال الأعمال والاقتصاديين بوجه خاص حيث كان المؤتمر مناسبة أظهرت الخلل فى الاستعدادات التحضيرية والأوراق المقدمة من الدول والأفراد " حيث جاءت المشاركة العربية فى مجموعها ضئيلة وهشة مقارنة بالأوراق الإسرائيلية المقدمة فضمن نحو ٢٠٠ مشروع تم طرحها خلال المؤتمر كان هناك ١٥٠ مشروعاً إسرائيلياً وأربعون مشروعاً مصرياً وعشرة مشاريع أردنية ، وثلاثة مشروعات تقدمت بها المغرب[١٧].

ويزيد هذه المخاوف أيضاً بعض الشكوك التى تثور حيال العقل الإسرائيلى ونزواته فى سياق مشروعه الأسطورى وأهمها :

إن الرغبة الإسرائيلية فى السطو ، والمدفوعة بعقدة التفوق ووهم السيطرة سوف يدفعانها إلى الالتفاف والاختزال إلى كل ما يعظم عوائدها المباشرة الخاصة دون اعتداد بشركاء القسمة .

أن إسرائيل تبحث فى الحقيقة عن سوق عربية مستهلكة تكون محلاً ونطاقاً لفعل صناعى إسرائيلي لا شريكاً فيه ولو بشروط ميسرة .

مخاوف الانكشاف العربى المجتمعى أمام ثقافة الاستهلاك الإسرائيلية ضمن عمليات التبادل والانتقال البشرى والرأسمالى والسلعى الأمر الذى يؤدى تدريجياً إلى عمليات تفريغ لمدركات الثقافة السياسية العربية الأصيلة غير محسوبة ويصعب مواجهتها .

كما قد يزيد من المخاوف ذاتها أن الفكرة كلها سوف تدور فى إطار قسرى لتطويع الواقع العربى لمتطلباتها التى تبدو حتى الآن مفقودة إلى حد بعيد ونذكر منها:

- البنية الحداثية الاقتصادية المجتمعية والتى تحدثنا عنها سلفاً والتى يفتقدها الواقع العربى اللهم سوى بعض البؤر التى تحاول الاجتهاد على هذا الدرب دون أن تبلغ غايته ربما فى مصر وتونس والأردن ولبنان ثم العراق والجزائر .

- ثقافة سياسية ذات روح ديموقراطية تتميز بالتسامح والقدرة على إدارة الاختلافات والتباينات وتحرص على الإنجاز والكفاءة والمسئولية .

- فقدان الإرادة السياسية البناءة للتكامل والانطلاق من الحتمية والاضطرار والرغبة فى مجرد الدفاع الذاتى السلبى وسيادة نماذج الاستجابة العشوائية بالرفض القاصر أو الهرولة الخاضعة ذات المخاطر غير المبررة .

ومن نافلة القول إن هذه الشكوك النفسية والعوائق الموضوعية سوف تدفع

بالعالم العربى ضمن صراع الإرادات بالمنطقة – إلى اختزال أبعاد آفاق هذا النموذج إيثاراً للسلامة ولكنه فى غالب الأحوال سوف يضطر إلى بعض تطبيقاته بحكم مسار عملية التسوية سوف تبلغ فى مداها وعمقها مدى وعمق عملية التسوية السلمية بل مدى تصاعد ثقافة السلام ضد المشهد الراهن للعلاقات العربية – الإسرائيلية ومسارات التفاوض ، وتململ المشروع الصهيونى فى محاولة لاستطراد ذاته فى ممارسات الدولة الإسرائيلية . وغنى عن البيان أيضاً أن متغير الزمن سوف يكون له بالغ الأثر فى هذا النموذج وخاصة على صعيد بناء ثقافة السلام ولأنه كما سلف القول نموذج ديناميكى يتحرك فى التاريخ بقدر ما يتحدد بالجغرافيا.

وأخيراً فإن هذا لهذا النموذج تأثيرات هامة على مستقبل النظام العربى ربما لا تبلغ فى حجمها ومداها تأثيرات النظام الإقليمي بالمعنى الكامل ولكنها فى أغلب الأحوال سوف تطرح تأثيرات تفريغية فى جوانب هامة لعمل النظام العربى خاصة الجانب الاقتصادى كما سيأتى ذكره .

ج) النموذج الاستاتيكى لعلاقات السلام الإقليمي :

ويقوم هذا النموذج على افتراض أكثر المسارات تشاؤماً إزاء مستقبل التعاون الإقليمي والذى يتوقف عند حدوده الدنيا بالركون إلى الواقع الحالى مع محاولة تطويره جزئياً دون إحداث انقلابات جذرية حادة فى معطياته التى سوف تتخذ من التدرج الوئيد نمطاً للتطور فى إطار الاستمرارية ، غير أن القول بالتطور الوئيد لعلاقات السلام الحالية لا يعنى التوقف عند أنماط علاقات ما قبل التسوية السلمية ، أو حتى العلاقات المصاحبة لهذه التسوية بالمفهوم الجامد ، وإنما يعنى استمرارية الهياكل الحالية بوجه عام بحيث لا تتبلور هياكل تعاونية بديلة أو موازية لها ملامح بنيوية وقواعد قانونية تعمل وفقها فى الوقت ذاته الذى يحدث فيه تغير فى العمليات التفاعلية المتخللة للهياكل القديمة نحو التعاون وابتعاداً عن العداء بدرجات ملموسة وواضحة .

ولا شك أن النموذج الاستاتيكى كسابقيه لابد وأن يستند إلى وينطلق من اكتمال عملية التسوية على المسارات الثنائية وإن تطلب فى الوقت ذاته استمرارية بعض القضايا المعلقة بخصوص السلاح النووى أو اللاجئين الفلسطينيين بحيث يتولد مع تلك الاستمرارية بعض الإحساس بالمرارة التى تبرر التوقف عند الحدود الدنيا للتعاون الإقليمي من وجهة نظر عربية ، أو حتى الاكتمال التام لعملية التسوية السلمية مع استماتة العالم العربى فى فرض شروطه للتعاون الإقليمي من خلال صياغة تكتل عربى اقتصادى على نحو ما يتعامل إقليمياً بشروط جماعية مع إعماله لتكتيكات إبطائه الشهيرة فى تخفيف حدة الاندفاع الإقليمي المدعوم دولياً نحو إعادة هيكلة الشرق الأوسط وتمييع الرابطة القومية وتقويض النظام العربى . . وفى هذه الحالة يتصور أن تقتصر علاقات السلام الجديدة فى معظمها على إسرائيل دون امتدادات ملموسة حيال تركيا أو إيران حيث يمكننا استقراء التفاعلات الآتية :

إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل من الدرجات الثلاث بعد أن ألغتها دول الخليج متفردة من الدرجتين الثانية والثالثة . ولا شك أن رفع المقاطعة العربية يمثل هدفاً إسرائيلياً ملحاً عملت على تحقيقه مراراً دون جدوى لأكثر من خمسة وأربعين سنة وحتى عام ١٩٩٤م قبل اتخاذ دول الخليج لقرارها بالرفع الجزئى للمقاطعة من جانبها .

زيادة التبادل التجارى بين إسرائيل والعالم العربى بوجه عام خاصة الدول الخليجية التى تقع عليها العين الإسرائيلية باعتبارها الأكثر ثراء أو سيولة نقدية حيث تجسد التعبير الأمين لما يطلق عليه إجمالاً الاقتصاد العربى .

تحسن العلاقات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية أو معظمها فى إطار ثنائى وخاصة دول الخليج ، ودول المغرب العربى ومصر . ويتخلل هذه العلاقات الثنائية بعض المشروعات المشتركة مع تزايد معدل التجارة التبادلية .

قيام نمط من التفاعل الكثيف نسبياً بين إسرائيل وبعض الدول العربية المجاورة لها تتجاوز مجرد التجارة إلى المشروعات المشتركة الزراعية والصناعية

وتوليد الكهرباء . وربما كان أكثر هذه الأنماط احتمالا هو المثلث الأردنى – الفلسطينى – الإسرائيلى والذى ثار حوله جدل كثير منذ الانعطافة السلمية فى ١٣، ١٤ سبتمبر ١٩٩٣م على المسارين الفلسطينى والأردنى وفى ضوء الارتباط الشديد المعروف بين اقتصاد الأراضى المحتلة والاقتصاد الإسرائيلي والذى يصل إلى درجة اعتماد عالية جداً تجسدها أرقام العمالة الفلسطينية فى إسرائيل ، وأرقام ونسب التجارة بينهما .

أن تقوم إسرائيل بلعب دور ما فى نقل تجارة البترول العربية إلى أسواقها الدولية من خلال شركات تملكها مباشرة . أو من خلال شركات مشتركة مع الولايات المتحدة – فى استخراج وتجارة البترول العربى كنوع من الترضية عن بديل السوق الاقتصادية المفتوحة أو النظام الإقليمى المؤسسى .

وأخيراً نقول إن النماذج الثلاثة للتعاون الإقليمي وبرغم أنها تحدد نطاق تفاعلاتها المعلنة بالشرق الأوسط الذى يضم بتحديداته الشائعة تركيا وإيران على الأقل سوف تمثل آليات لإدماج إسرائيل وتدعيم مركزيتها بالأساس فى المحيط العربى بينما يبقى الدور التركى أو الإيرانى مطلوباً للتغطية السياسية من ناحية ولتسهيل القسمة الاقتصادية وخاصة فى حالة ندرة الموارد المائية والمشروعات المرتبطة بها من ناحية أخرى وللتطورات السياسية الإقليمية وداخل كل منهما من ناحية ثالثة .

وأن النماذج الثلاثة فى ترتيبها الموضح سلفاً تمثل أهدافاً متناقضة من وجهة النظر الإسرائيلية – الأمريكية ، ووجهة النظر العربية حيث تعمل الأولى على تحقيقها مُرتبة أى من حدود التفاعل القصوى كلما أمكن إلى حدوده الدنيا . بينما تعمل الثانية على تحقيقها معكوسة أى من حدود التفاعل الدنيا إلى حدوده القصوى إذا اضطرت إلى ذلك إيماناً من الطرفين أن الهدف الرئيسى هو دعم مركزية الدولة الإسرائيلية فى ظل لحظة تاريخية تجسد أقصى صعودها ، وأقصى هبوط المشروع العربى .

وبالتالى يدرك الطرفان – فى الغالب الأعم طبيعة المباراة ويحاول كلاهما تفعيل مكاسبه ، أو تقليل خسائره .

أن مسارات التفاعل حول النماذج الثلاثة سوف تتحقق فى ظل ظروف متباينة تتوقف من ناحية على طبيعة ومدى اكتمال عملية التسوية على المسارات الثنائية ، ومن ناحية أخرى على مدى جهد وتصميم العالم العربى فى المباراة التى يدرك كونها إلى حد بعيد .

أن تأثيرات النماذج الثلاثة على حيوية ومستقبل النظام العربى القائم جد مختلفة، فبينما يحمل النموذج الأول مخاطر التقويض ، فإن الثانى يحمل مخاطر التهميش ، بينما الثالث يؤدى لاستمرارية الركود الحالى إذا ما استمرت الآليات الحالية للنظام فى عملها .

وإزاء هذه الاحتمالات جميعاً فضلاً عن مخاطر الوضعية العراقية السلبية والانشغال الإقليمي الخليجى والمغاربى نحاول رصد مستقبلات النظام العربى .

ثالثاً : الانشغال الإقليمي الخليجى :

تعد منطقة الخليج العربى إحدى أكثر مناطق الوطن العربى تجانساً ليس لتاريخها الحضارى والثقافى فقط ولكن أيضاً لتشابهها الطبيعى وتقاربها الجغرافى وتماثل هياكلها الاجتماعية – الاقتصادية ، وبنى مؤسساتها السياسية الأمر الذى أدى إلى جعلها حالة أكثر خصوصية ضمن الكيان العربى .

ويمكن القول إن هذه المنطقة قد عاشت منذ أواسط السبعينات على الأقل وبحدة إشكالية التناسب بين التجانس العربى والخصوصية الخليجية وخاصة مع تضخم القيمة الاقتصادية للنفط فيما بعد حرب أكتوبر التى أكسبته فضلاً عن قيمته الاقتصادية ، قيمة استراتيجية هامة صبغت المنطقة بملامحها بما لذلك من مميزات وإشكالات ورغم الإدراك الإقليمي الاقتصادى – الثقافى للتعاون الخليجى إلا أن المحور الأمنى الذى طفر بمنطقة الخليج إلى عصر الصراع الاستراتيجى الساخن منذ عام ١٩٨٠م مع اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية إثر هبوب رياح الثورة الخمسينية فى إيران الإسلامية على منطقة الخليج يعد المحرك الأول والرئيسي لإنشاء مجلس التعاون الخليجى كآلية لمواجهة المخاطر الأمنية التى قد تنجم عن تلك الحرب بإرادة جماعية .

ثم جاءت حرب الخليج الثانية لتثير لدى مجلس التعاون الخليجى انشغالات أمنية حادة تصطبغ بصبغة إقليمية متميزة بما يعمق من حدة إشكالية التناسب بين التجانس والخصوصية فى السياق العربى الخليجى والتى تطورت عبر مرحلتين :(١٩)

المرحلة الأولى : تجسدها الحرب العراقية – الإيرانية وخلالها تأكد تمايز بل وانفصال أمن منطقة الخليج عن الأمن العربى العام الذى جسده الصراع العربى – الإسرائيلي . وشكل محوراً لتماسك وتطور النظام العربى لسببين هامين :

الأول هو أن الصراع مع إسرائيل نظر إليه على أنه تهديد للقيم الثقافية الجوهرية باعتبارها ميراثاً مشتركاً للشعوب العربية رغم تفاوت الأطراف العربية فى تحمل أعباء المواجهة عبر المراحل المختلفة حسب البعد الجغرافى عن بؤرة الصراع العسكرى .

كما نظر إليه على أنه امتداد للصراع ضد الاستعمار الأوروبى بامتداداته الأمريكية . كما أنه مثل صراعاً يتم عسكرياً وسياسياً بين دولة تنتمى إلى النطاق السياسي والعسكرى للغرب الصناعى المتقدم من ناحية ، ودول عربية تنتمى إلى النطاق السياسي والعسكرى للعالم الإسلامى والعالم الثالث من ناحية أخرى .

وعلى العكس من ذلك فقد تغير هذا الإدراك بوحدة النظام أو الانشغالات الأمنية العربية تغيراً كبيراً بسبب الحرب العراقية – الإيرانية فمن ناحية : نجد أن الإجماع الذى نشهده فى تعريف إسرائيل كخطر مشترك ينكسر تماماً عند الحديث عن الخطر الإيرانى . والواقع أن مجموعتين من الدول العربية قد نظرت إلى إيران نظرات متضادة . فعلى حين قامت كل من سوريا وليبيا بتدعيم إيران سياسياً وعسكرياً ضد العراق . كان هناك عدد من الدول العربية وخاصة مصر ودول الخليج تدعم العراق .

أما الثانى فهو أن الحرب العراقية – الإيرانية قد دارت بين طرفين ينتمى كلاهما إلى نفس النطاق السياسي والعسكرى للعالم الإسلامى . فقد دار الصراع بين طرفين متواصلين ثقافياً حول الدين . ورغم أن إيران ليست عربية ، ولها مع العرب ميراث لخصومة تاريخية فإنه لا يمكن استبعادها ببساطة كقوة أجنبية تماماً عن المنطقة . فهى لا تشبه إسرائيل من أى زاوية . وفوق كل شئ فإن إيران دولة خليجية ولا يمكن استبعادها كل الوقت من صياغة قابلة للاستمرار والاستقرار فى منطقة الخليج وعلى حين مثلث الولايات المتحدة تهديداً غير مباشر للأمن العربى العام فى المواجهة مع إسرائيل فإنها قد مثلت حليفاً للدول العربية فى الخليج فى مواجهة التهديد الإيرانى وهكذا أكدت الحرب العراقية – الإيرانية استقلالية بل

وانفصال قضية أمن الخليج عن الأمن العربى العام من حيث مصادر التهديد والعقائد السياسية والعسكرية المتضمنة وطبيعة التحالفات والعداءات الإقليمية .

المرحلة الثانية :

وتجسدها الحرب الثانية فى الخليج ، والتى انفجرت مع الغزو العراقى للكويت . والتى جاءت بمتغير إضافى تجاوز الفصل إلى إمكانية التعارض بين أمن الخليج ومتطلبات الأمن العربى العام . وقد وضح هذا التعارض فيما سببته القيادة العراقية من اختيار جامد بين أمن الخليج . وتأمين حق دولة فى السيادة والاستقلالية من ناحية ، وتدمير القوات المسلحة العراقية بما ينطوى عليه ذلك ضمناً من إضعاف الأمن العربى فى مواجهة إسرائيل من ناحية أخرى .

وفى أعقاب الأزمة بدا أن ضرورات تأمين الدول العربية فى الخليج تفرض هيكلاً لأمن هذا الإقليم الفرعى مستقلاً عن ، وليس بالضرورة متناسقاً مع نظام الأمن العربى العام . وفى هذه الحالة فإنه من المرجح أن يتم على نحو شبه دائم إخلاء النظام العربى من وظيفته الأمنية على الأقل فيما يتصل بمنطقة الخليج وبالتالى تقليصه وظيفياً ومن جماع حربى ١٩٨٠،١٩٩٠م تبرز نتائج أساسية أهمها " بروز شخصية إقليمية خليجية مستقلة نسبياً عن النظام العربى العام ، وصعوبة صياغة موازين القوى الحرجة للغاية فى منطقة الخليج بصورة مستقلة عن النظام الدولى ، وتعددية مصادر التهديد فى ظروف اختلال الموازين الاستراتيجية الإقليمية. وبالتالى حتمية الاستعانة بضمانات أمن دولية وخاصة من جانب الولايات المتحدة والغرب عموماً فى ظروف هذه الاختلالات [٢٠] .

وفى هذا السياق كانت الاستجابة الخليجية لصدمة الغزو العراقى للكويت كما ظهرت فى قمة الدوحة التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٠م والقمم التالية لها متمثلة فى بروز توجه استراتيجى خليجى جديد يقوم على ضرورة الاعتماد على الذات والبناء الذاتى لتأمين جدار أمنى قوى يعتمد على دول المجلس ذاتها [٢١] .

ورغم أن قمة الدوحة لم تتخذ قراراً حاسماً فى شأن الدفاع الذاتى الخليجى بصهر وتوحيد جيوش دول الخليج الوطنية حيث لم تسمح الظروف ولا الوقت بذلك إلا أنها كانت بداية أخذت طريقها نحو التحقيق من خلال مؤتمرات القمة التالية ، والمؤتمرات الوزارية حيث تم مناقشة زيادة قوات درع الجزيرة من ١٠ آلاف إلى ٥٠ ألف جندى ثم إلى ١٠٠ ألف جندى فى القمة الخليجية التى عقدت بالكويت .

وفى القمة قبل الأخيرة فى ديسمبر ١٩٩٣م ناقش القادة الخليجيون مسألة التكامل الدفاعي . واعتمدوا خطة لتطوير القوة الخليجية المشتركة المسماة بدرع الجزيرة . وفى هذا السياق قرر القادة الخليجيون تشكيل لجنة مشتركة من وزراء الدفاع ورؤساء الأركان فى الدول الست لبحث سبل التنفيذ . واتفقوا على أن تكون القيادة فى العام الأول لدولة الإمارات العربية ثم يناوبها باقى الدول الأعضاء . كما ناقش القادة اقتراح وزراء دفاع دول المجلس بإقامة شبكة إنذار مبكر لدول المجلس وقرروا البحث فى وسائل تمويل هذه الشبكة والتى قدر العسكريون تكلفتها بين ٣ ، ٥ مليارات دولار [٢٢] .

وفى محاولة لتجاوز البعد الأمنى لصالح عملية تكيف إقليمى أشمل جاءت كلمات الأمين العام لمجلس التعاون الخليجى إبان قمة الدوحة وما بعدها توحى بعملية مراجعة حقيقية تنطلق من أن الجرح الكويتي الذى أصاب مجلس التعاون الخليجى يحتم على دول المجلس انطلاقا وحدوياً جديداً يستهدف التوحيد الكامل للسياسة الخارجية وفى كل المواقف السياسية ورفع جميع الحواجز الجمركية والتجارية والاقتصادية وتنفيذ الاتفاقية السياسية تنفيذاً أميناً وكاملاً وإنشاء الجيش الموحد بقيادة واحدة بحيث تنصهر فى بوتقة هذا الجيش الواحد جيوش الدول الأعضاء وتوحيد النظام الأمنى فضلاً عن توحيد السياسات النفطية لدول المجلس[٢٣].

على أن التيار الاستراتيجى الخليجى الداعى للاعتماد على الذات قد واجهته مشكلات عديدة فرضت عليه ذاته إجراء مراجعة نقدية فضلاً عن تغليب تيارات

التبعية فى السياسة الخليجية بمرور الوقت وعلى أكثر من صعيد ربما كان الصعيد الأمنى أسبقها ولدوافع متباينة بعضها يتعلق بالمعطيات الموضوعية للبيئة الخليجية وبعضها يتعلق بانحرافات السياسات النخبوية ذاتها عن أهداف صياغة الشخصية الخليجية تحت وطأة نزاعات أغلبها حدودية .

فعلى الصعيد الأمنى كشف الإدراك الموضوعى لدى دول المجلس عن قدرتها فقط على الدفاع الذاتى ضد مستوى منخفض من التهديدات أى المستوى الذى أعقب الحرب مباشرة حيال العراق أو على منواله دون قدرة فعلية على مواجهة مستوى مستقبلى مرتفع من التهديدات بقدرات ذاتية وهو الأمر الذى فرض على دول المجلس ضرورة توسيع دوائر الأمن حتى تشمل قوى دولية أو إقليمية تستطيع بناء قوة أمنية تحفظ الأمن الخليجى وفى هذا السياق دارت مناظرة حول ثلاث رؤى لبناء الإطار الشامل لأمن الخليج على النحو التالى :

الأولى : تبنت الطرح القومى وعبرت عن نفسها فى إعلان دمشق وجوهرها قدرة مصر وسوريا على تلبية متطلبات بناء القوة الأمنية فى الخليج العربى .

والثانية : تبنت الطرح الإقليمى الذى نادت به إيران وشكل معوقاً هاماً للطرح القومى الذى نادت به مصر وسوريا .

أما الثالثة : فقد تبنت الطرح الدولى الغربى الأمريكى على وجه الخصوص وهى الآلية التى تجسدت بالفعل وسادت على مثيلتيها لاعتبارات نفعية وذاتية رغم سلبيتها ، يمكن تفسيرها فى الإدراك الخليجى بحدود ومستويات القوة التى يمكن للولايات المتحدة توفيرها بالقياس إلى مصر وسوريا ، أو إيران أو بالانهيارات النفسية التى صاحبت أزمة الغزو العراقى للكويت وأدت إلى انهيار الثقة الخليجية فى النظامين القومى ، والإقليمى بصفة عامة .

وبقدر ما كانت الاتفاقات الأمنية الخليجية مع الدول الغربية بتعددها وخاصة فى الحالة الكويتية حيث بلغت أربع اتفاقيات بين ١٩٩١م ، ١٩٩٣م - فضلاً عن إقامة قواعد متقدمة للقوة الأمريكية بالخليج خاصة فى البحرين والسعودية كشفاً عن آليات هذا الإدراك الموضوعى للقدرات الخليجية المحدودة على صعيد الاستقلال الأمنى ، فإن أزمة تحريك العراق لقواته مجدداً نحو الكويت فى أكتوبر ١٩٩٤م رغم طابعها التناورى قد مثلت تأكيداً لمصداقية هذا الإدراك .

ففى خضم أزمة أكتوبر بدت القوات الخليجية عاجزة تماماً عن أى تحرك جدى كما بدت القيادة السياسية لدى دول المجلس وكما وضح فى خطابها السياسي مدركة لطبيعة الموقف وحجم إمكاناتها فلم تعترض على عملية إعادة الحشد الأمريكى بل حاولت استدعاءه من ناحية ، والتحرك عربياً حيال مصر وسوريا بالذات لحثهما على خطاب سياسى مشترك يكفل إصباغ الشرعية العربية على عملية الحشد الأمريكى وهو الأمر الذى تحقق لدول المجلس بالفعل حيث بدت مصداقية الحشد الأمريكى فى إطار من المساندة العربية بقوة شرعية تفوق الشرعية العربية فى الأزمة الأم لأنها تجاوزت حدة الانقسام التى صاحبتها فى سياق عملية المراجعة النقدية لدول الضد حيالها .

وفيما يبدو أن أزمة أكتوبر قد وقعت على خط تماس تاريخى على الصعيد الأمنى . حيث كان المد نحو بناء قوة دفاع ذاتى خليجية والذى بدأ مع قمة الدوحة فى ديسمبر ١٩٩٠م قد هدأ إلى حد بعيد مع بروز عوامل التفسخ السياسي ضد الموقف الجماعى الذى صاغته أزمة الغزو العراقى وهو الأمر الذى أعاق موضوعياً إمكانية حشده ٥٠ ألف جندى خليجى كما أوصت قمة ديسمبر ١٩٩٣م أو حتى الشروع فى عملية الحشد حتى أكتوبر ١٩٩٤م والذى شهد أزمة التحرك العراقى نحو الكويت مجدداً ربما للكشف عن هذه الحقيقة واستثمارها لصالحه بإثبات ضعف القدرات الخليجية من ناحية ، وانعدام الإرادة لديها من ناحية أخرى وهو الفهم الذى يجعل من تدنى الطموح الأمنى الخليجى - إلى حد ما - أحد أسباب التحرك العراقى الأخير .

وفى السياق ذاته وعلى نحو مضاد يمكن القول بأن أزمـة أكتوبـر تلك كـانت كاشفة لعمق التحدى الأمنى لدول المجلس فى ظـل ضعـف القدرات الفعليـة ، وأنهـا كانت أحد الأسباب الهامة لتقليص الطمـوح الأمنـى للمجلس وهـو مـا بـدا فـى قمـة ١٩٩٤م الأخيرة على نحـو مباين لقمـة ديسمبر ١٩٩٣م كنـوع من تفعيل الإدراك الموضوعى ضد مشـاعر الحماسـة المصاحبة لأزمـة الغزو كمـا جـرت العـادة فـى السياسات العربية المعاصرة .

وعلى الصعيد الأمنى أيضـاً مثلت أزمـة الجزر الإماراتيـة الثـلاث وخاصـة طنب الصغرى ، وطنب الكبرى ، واللتين احتلتهما إيران فى النصف الثانى من عام ١٩٩٢م عبر مراحل تدريجية كشفاً آخر سابقاً وسباقاً فى آن واحد لمحدوديـة القدرة الخليجية على الدفاع الذاتى ، وإن كشفت من ناحية أخرى عن عجز الإطار الشـامل الأمريكى الصبغة أو عدم رغبته فـى ضبـط الموقـف لصـالح الأمـن الخليجي حيث تمكنت إيران من الإفلات بمكاسبها دون عقـاب خليجـى بـدت قدراتـه محـدودة ، أو عقاب غربى ، أمريكى بدت إرادته غائبة ومصداقيته غامضة .

وعلى الصّعيد السياسي :

أدت ممارسات السنوات الأربع إلى تراجع تدريجى للطموحات الخليجية التى تفجرت بفعل أزمة الغزو وإبانها فى بناء سياسة خارجية واحدة أو منسقه على الأقل وكان لهذا التراجع مظاهر عديدة بطول هذه الفترة ومنها على سبيل المثال :

١- العجز عن بناء سياسة متناغمة حيـال إيـران يمكنهـا أن تجسـد رؤيـة مـا للتقارب أو التباعد أو الصداقة أو العداء أو أى نمط من العلاقات ففـى خضـم الجـدل حول إعلان دمشق ومجابهة إيران له حدثت تباينات نوعية فى رؤى الدول الخليجيـة الست لطبيعة العلاقات معها ، ودورها الأمنى المستقبلى فى الخليج فحدثت اندفاعات نحـو القبـول لمشـاركتها مـن قبـل البحريـن وعمـان ، وجـاءت تحفظـات سـعودية – إماراتيـة مـع تـردد كويتـى – قطـرى . وهـو الأمـر الـذى أدى فـى النهايـة لإبطـاء تفاعلات إعلان دمشق سياسياً واقتصادياً مع تفريغه مـن مضمونـه الأمنـى تمامـاً ثـم تجميده فى النهاية .

وبرغم أن دول المجلس استطاعت أن تبلور موقفا سياسيا واضحا حيال إيران بشأن مشكلة الجزر دعماً للموقف الإماراتى فإن قسمات ذلك الموقف لم تفرض نفسها على بقية المرحلة وأنساق تفاعلاتها فيما بعد حيث سعت قطر لتحسين علاقاتها بإيران عندما تفجرت مشاكل الحدود بينها والسعودية ثم البحرين ولم تر قطر أن هناك تناقضاً بين التزاماتها تجاه مسألة الجزر فى ضوء انتمائها مع الإمارات للمجلس ، وبين رغبتها فى المناورة ضد السعودية والبحرين حيال العراق ثم إيران لما اعتبرته تحالفاً أو محوراً سعودياً - بحرينياً .

٢- العجز عن بناء سياسة موحدة ضد العراق أيضاً . ففى إطار القدرة العمانية على ضبط النفس ، والرؤية العمانية والمعالجة الهادئة استمرت العلاقات العمانية - العراقية رغم بعض البرود أو حتى مظاهر الجمود التى شابتها .

وفى سياق المناورة القطرية ضد ما اعتبرته محوراً سعودياً - بحرينياً داخل المجلس أعادت قطر علاقاتها الدبلوماسية مع العراق برغم هبوط مستوى التفاعلات السياسية بينهما وهى الحقيقة التى لم تحل دون مطالبة قطر برفع الحصار عن العراق وبدء المصالحة معه فى مناسبات عديدة .

وأيضاً افترقت الرؤية البحرينية والسعودية عن الإماراتية بين تردّد إزاء العراق التبس أثواب عديدة ، وبين حماسة بدت فى مناسبات إعلامية ومبادرات سياسية عديدة . وذلك بغض النظر عن العقدة الكويتية التى تستند إلى ركائز وتكشف عن ملابسات أكثر تعقيداً .

٣- العجز عن إدارة ديموقراطية للعلاقات الداخلية بين دول المجلس فجوهر هذا المظهر يتمحور حول أزمات الحدود التى بدت آليات المجلس عاجزة عن التعامل معها سواء لحلها أو حتى مجرد تجميدها وخاصة فى حالة الأزمة الحدودية بين قطر والسعودية خلال عام ١٩٩٢م . والتى دفعت - فى سياق التصعيد - للتقارب القطرى - الإيرانى والقطرى - العراقى . ثم قيام قطر بسحب جنودها المشتركين فى قوة درع الجزيرة وأخيراً تهديدها بعدم حضور القمة الخليجية فى

ديسمبر ١٩٩٢م ولم تكشف الأزمة هذه عن عجز الآليات القانونية للمجلس فقط في حل النزاعات بل كشفت عن رفض قطر للوساطة السياسية الإماراتية - الكويتية وبالتالى رغبتها فى تعطيل الآليات السياسية له وتفريغه من مضمونه كنظام إقليمي وذلك بالرغم من أنها قد قبلت الوساطة المصرية وأذعنت لها بحضور القمة وتجميد النزاع بوضع مبادئ لحله بغض النظر عن مدى تحقق هذا الحل مستقبلاً .

وفى السياق ذاته جاءت أزمة الحدود بين قطر والبحرين لتكشف عن الممارسات ذاتها وخاصة تصعيد قطر للنزاع وإصرارها على عرضه على محكمة العدل الدولية ضد الرغبة البحرينية فى وساطة خليجية سعياً من قطر لتجديد ما تدعيه من انحياز سعودى للبحرين وبالتالى انحياز خليجى لها . ورغم عودة قطر فى شهر فبراير ١٩٩٥م للوساطة الخليجية - السعودية إلا أن نتائج إيجابية لم تتحقق بعد .

٤- العجز عن بقاء رؤية مشتركة تجاه تفاعلات السلام الإقليمية فعلى المستوى الأول بدت الاستجابات الخليجية للدول المتفاوضة خاصة فلسطين والأردن محكومة بالدوافع والخبرات الذاتية فبينما تأخرت الكويت وترددت السعودية اندفعت قطر وتحمست الإمارات لدفع الجهود العربية نحو التحول السلمى وذلك برغم القرارات الجماعية للمجلس وعلى المستوى الثانى للتفاعلات وهو التعاون الإقليمى الشرق أوسطى فإن القرار المشترك برفع المقاطعة الخليجية - لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة لم يحجب تباينات أخرى فى درجة الحماسة نحو هذه التفاعلات خاصة من جانب قطر وعمان اللتين اتخذتا مواقف عملية ، ومارستا خطاباً إعلامياً غلبت عليها الحماسة وخاصة فى مؤتمر الدار البيضاء بنهاية أكتوبر ١٩٩٤م .

٥- التباين النسبى لمواقف دول المجلس بالتبعية حيال المصالحة العربية وهى قضية الساعة ولا شك حيث ارتبطت المواقف حيالها بالموقف من العراق إلى حد بعيد ، ثم درجة الحماسة نحو التعاون الإقليمى ومستوى رؤية الأطراف

الخليجية لجدوى وأهمية النظام العربى وأنه إلى حد ما . ومن جماع تحديات الصعيد الأمنى ، ومظاهر التراجع على الصعيد السياسي تتأكد حقيقة إبطاء تفاعلات بناء الهوية الخليجية فى سياق عملية المراجعة النقدية لمكونات وانتماءات واتجاهات الشخصية الخليجية فيما بعد حرب الخليج الثانية فى إطار دوافع وملابسات ومحددات نذكرها فى إيجاز فيما يلي :

١- أن ثمة رغبة تعوزها القدرة فى بناء ودعم هوية خليجية إقليمية فيما بعد أزمة الخليج الثانية . صحيح أن بعض الخلافات قد حدثت على الصعيد السياسي أعاقت التوحد الكامل فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ، وأن ثمة أزمات حدودية قد ثارت وفاقمت إشكالية إدارة العلاقات الداخلية ، ولا شك أن هناك حدوداً على قدرتها فى تلبية متطلباتها الأمنية فى ظل إمكاناتها المحدودة وبالذات ديموجرافياً ولكن الأمر الهام هنا أن محاولة حقيقية لتأكيد هذه الهوية بشتى جوانبها قد جرت على أكثر من صعيد وأنها جاءت نتيجة الإحساس بوجود هذه الهوية أصلاً على الأقل فى بعدها الجغرافى ومكونها الطبيعى الاقتصادى وهو الأمر الذى يؤكد خصوصية الإقليم رغم تجانسه الدينى والتاريخى والثقافى مع العالم العربى ككل والتحاقه السياسي معه فى ظل النظام العربى الحالى المتمحور لأكثر من نصف قرن حول الجامعة العربية .

فإذا ما كانت القدرات الموضوعية أعاقت الطموح الأمنى ، والخلافات الآنية قد أعاقت الطموح السياسى فإن عملية التراجع المصاحبة لهما تبقى رهناً بالقدرات لا الرغبات مما يجعل إيقاف هذا التراجع رهناً بتغيير البيئة الداخلية الوطنية والإقليمية لصالح تلك الهوية " حيث إن صنع الاختيارات الاستراتيجية والخاصة بالنظم السياسية والاجتماعية الداخلية وبالنظم الإقليمية المستوعبة للهوية الخاصة بمجتمعات معينة ليس قراراً يتخذ فى لحظة زمنية ما ، بل وليس مجموع قرارات سياسية مهما كانت هامة وإنما إيجاد صيغة تجمع على نحو متآلف الجوانب المختلفة للشخصية الوطنية وتستجيب للحاجات الموضوعية لتطور المجتمعات فى نفس الوقت على نحو يسمح لها بالنمو الصحى والإيجابى [٢٤] .

٢- إن التراجع على صعيد بناء الهوية الخليجية فى أعقاب النجاحات التى ولدتها القناعات النظرية بذلك فى ضوء الحماسة التى فجرتها أزمة الخليج الثانية لم يصاحبه اندفاع مواز له على صعيد دعم الهوية القومية . حيث أثبت الصعيد الأمنى من خلال تجميد إعلان دمشق وخاصة البعد الأمنى له ، والصعيد السياسي من خلال استمرار العقدة العراقية ، واندفاع البعض نحو إيران - غير العربية - وفى ظل استمرار العجز عن تحقيق المصالحة العربية مع الاندفاع نحو التعاون الإقليمى لدى البعض . أثبت ذلك كله أن هذا التراجع لم يكن لصالح المكون القومى فى الشخصية الخليجية ويؤكد على أن " أحد الآثار الهامة لحرب الخليج كان هو مراجعة المحتوى السياسي للهوية القومية فى منطقة الخليج العربى وبصفة أخص فى الكويت مع ما تتضمنه هذه المراجعة من نوع من فك الارتباط النفسى بالنظام العربى والفتور حياله وذلك فى إطار عملية مراجعة ثقافية أوسع تؤكد على أن الشخصية الوطنية الخليجية قد تطورت أيضاً تحت تأثير عمليات تحول ثقافى بالغ الأهمية حيث تمت مراجعة فعلية للبعد العروبى [٢٥] .

٣- إن محدودية القدرة على الاعتماد الذاتى وخاصة على الصعيد الأمنى قد دفع نحو الارتباط بالنظام الدولى وخاصة مع الولايات المتحدة التى تأتى على قمته فى أعقاب إدارتها للحشد الدولى فى أغسطس ١٩٩٠م ثم أكتوبر ١٩٩٤م وقد بلغ حجم ومدى الارتباط بالنظام الدولى أن الولايات المتحدة أخذت تمارس بسهولة سياستها للاحتواء المزدوج لتضع نفسها وسيطاً محورياً للعلاقات الخليجية - العراقية إلى الحد الذى اعتبرت الكويت معه أن موافقة مجلس الأمن ضرورة أساسية للمصالحة الكويتية والخليجية - العراقية - كما سلف البيان - برغم وضوح الدوافع الأمريكية إقليمياً ، واقتصادياً والتى تحبذ استمرار الوضع الراهن وإخضاعه لأهداف الاحتواء ، والابتزاز الذى ذهبت معه الولايات المتحدة إلى حد المطالبة بتكاليف الحشد قبل البدء فى عملية الحشد العسكرى فى الأزمة الأخيرة وفى هذا الإطار يمكن القول بأن بعض سمات الحداثة التى أخذت طريقها إلى الشخصية الخليجية فيما بعد أزمة حرب الخليج الثانية وخاصة فى مكونها السياسي والثقافى

لصالح بعض الاقترابات نحو الديموقراطية وحقوق الإنسان والاهتمام بالرأى العام والحرية الإعلامية النسبية وبالذات فى الكويت مصاحبة لتجدد وتطور العمل بالمجلس الوطنى الكويتى ومجلس الشورى السعودى وبرغم أن جزءا منها يعزى للانكشاف العالمى الذى هو إحدى سمات الكونية بوجه عام إلا أن جزءا هاماً منه يعزى لعملية المراجعة إزاء الشخصية القومية والاندفاع نحو النظام الدولى فى إطار العلاقة الجديدة مع الغرب التى باتت تشبه التحالف بالتبعية فيما بعد حرب الخليج الثانية فى ظل اتجاه عام يدفع ثقافياً نحو الجوانب المستحدثة على حساب الموروثة فى الشخصية الخليجية .

ومن جماع ما سلف يمكننا القول بأن ثمة تفاعلات عميقة جرت وتجرى بين مكونات الشخصية الخليجية سواء بين الموروث التاريخى والمستحدث العصرى فيما أسميناه بتنازع المرجعية ، وسواء بين نطاقات الانتماء والهوية الوطنية والقومية ، والعالمية .

وخلاصة القصد هنا – ومكمن الخطر أيضاً – أن عمليات التفاعل هذه تجرى لصالح الهوية الوطنية بدافع الرغبة ، ولحساب الهوية الكونية بدافع القدرة أحياناً والرغبة أحياناً أخرى ، وضد الهوية القومية إلى حد بعيد فى سياق عملية المراجعة عبر المحددات السالف بيانها .

أن تفريغ إعلان دمشق من مضمونه القومى لم يكن هدفه الحصول على دعم القوة الأمريكية المتميزة فقط . ولكن أيضاً تجنب الآثار الثقافية السياسية القومية المترتبة على الأمن القومى . إن دول الخليج فى سياق عملية المراجعة وتحت وطأة وانهيارات الأزمة نفسياً وجدت أن أمنها إذا لم يكن ذاتياً فإنه سوف يكون مدفوع الثمن . ولذا فقد كان الاختيار لقوة ضبط وأمن تحمل ثقافة عالمية يمكن التعامل معها من منطق التسامح والاختيارية ، بينما القوة القومية المصرية – السورية تعد قوة ثقافة تفرض التزامات وتتنازع فى الانتماءات وتضغط نحو كل ما هو قومى فى الوقت الذى كان هدف هذه الدول – خاصة – الكويت – تنحية القومى السياسي

والأمنى وحتى الثقافى كنوع من التحايل على الذاكـرة القوميـة وخبراتها التـى بـدت مريرة ومحبطة فى هذه اللحظة التاريخية .

وأخيراً يجدر القول والتأكيد على أن الذهاب بعيداً بخصوص هـذه المراجعـة يبدو ولا شك أمراً مثالياً ، وكذلـك الذهـاب إلـى حـد القـول بانتفـاء هـذه المراجعـة . ويبقى القول إن عمليات تفاعل وئيدة وبطيئة لا زالت تجرى ، تـدور وتتعـثر ولكنهـا لا تتوقف وذلك يعنى أن ثمة إمكانية باقية للتأثير فـى اتجاههـا نحـو المكـون القومـى الشامل وأملنا فـى ذلـك أن تنتفـى مـرارات اللحظـة التـى خلقت المراجعـة ذاتهـا أو حبذتها أو عجلت من تدفقها لصـالح الرؤيـة التاريخيـة الثقافيـة القوميـة التـى لا شـك وأنها سوف تدفع نحو تماسك النظام العربـى ودعمـه إقليميـاً أمـا الاحتمـالات البديلـة الممثلة فى الاندفاع نحو الداخل الوطنى أو الخارج العالمى ضد المحيط القومى فإنها ولا شك سوف تدفع نحو عملية تقليص إقليمي تجرى على حساب النظام العربى قـد تكون حادة ومؤثرة فى ظل لحظة تاريخية أخرى تدفع بالإقليمي ضـد القومـى تحـت مسميات التعاون الشرق أوسطى ذلك المصطلح الأثير والغامض فى آن واحد .

رابعاً : الانشغال الإقليمي المغاربى :

يعرف النظام العربى بأنه " منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج والذى يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافى والتماثل فى عديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية [٢٦] .

وبهذا التعريف يمثل الإقليم المغاربى الكبير جزءا من النظام العربى باعتبار التجانس ولكن فى الوقت ذاته يمتلك هذا الإقليم بعض التباينات وخاصة على صعيد التطور التاريخى والتوجهات الثقافية المعاصرة فضلاً عن الخبرة السياسية المدعمة بالجغرافيا مما يؤكد خصوصية هذا الإقليم ويجعل منه نسقاً متميزاً فى تطوره التاريخى وحتى نشأة النظام العربى فى أواسط القرن الحالى .

غير أن نشأة النظام العربى فى عام ١٩٤٥م . ثم بروز التحدى الصهيونى بشكل سافر منذ عام ١٩٤٧م فضلاً عن التوحد التاريخى فى مقاومة الاستعمار الغربى على كامل الخريطة العربية خاصة فى الخمسينيات والستينيات أدت جميعها إلى عملية دمج داخل النظام العربى بين مشرقه ومغربه بالمعنى السياسي والثقافى تبلورت فى موجة التعريب ضد الفرانكوفونية التى سادت فى المغرب العربى ، وأيضاً التوحد المغربى مع المشرق العربى فى مواجهة الخطر الصهيونى .

" وليس هناك دليل أبلغ على ذلك من مواقف دول المغرب العربى وشعوبه طوال معظم السنوات منذ بداية الاستقلال وقبله حتى الآن وهو الموقف الذى تبلور لا فى تضامنها مع دول المشرق فى مواجهة إسرائيل فحسب بل وفى اعتبار ذاتها أحياناً وخاصة منذ بداية الثمانينات مسئولاً رئيسياً عن مصير الشعب الفلسطينى ومواصلة النضال العربى ضد إسرائيل بعد انكماشه فى المشرق أيضاً [٢٧] كما عمق من التيار القومى والعروبى داخل المغرب العربى وزاد من إدماجه فى النظام العربى منذ ١٩٧٨م نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس فى أعقاب مؤتمر بغداد وتجميد عضوية مصر فى الجامعة . الأمر الذى جعل الإقليم المغاربى جزءا محورياً فى تفاعلات النظام العربى .

على أن هذه التفاعلات القومية للإقليم المغاربى لم تحل تماماً دون أن يعيش الإقليم إشكالية التجانس - الخصوصية على الأقل فى السياق الجغرافى الذى يؤكد وحدة المتصل المغاربى وإن لم يبلغ الشعور بالخصوصية المغاربية حد الحديث عن قطيعة مع النظام العربى .

وفى ظل الحرب العراقية - الإيرانية حدث تطور هام على الساحة العربية. جوهره التحرك نحو الإقليمية أو التجمعات الجهوية فبرغم أن هذا التطور يجد جذوره فى المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية والتى نصت على أن " للدول الأعضاء الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق أن تعقد ما تشاء من الاتفاقيات لتحقيق هذه الأغراض " إلا أنه قد تحقق بفعل تطورات سياسية ذات أبعاد أمنية هامة عمقت الإحساس بالهويات الخاصة خاصة الجهوية على حساب الهوية القومية الجامعة وذلك لأن عملية تفكيك للأمن القومى العربى قد جرت بفعل الحرب هذه . وضد المألوف العربى الذى ظل منذ نشأة نظامه يؤكد وحدة هذا الأمن ويبلوره فى الصراع العربى - الإسرائيلي وحول القضية الفلسطينية بالذات .

فبعد عام واحد من اشتعالها ولتلبية متطلبات الأمن الخليجى نشأ مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١م . وبعد توقف هذه الحرب بعام واحد نشأ مجلس التعاون العربى ليجمع مربع القلب العربى . وبرغم أن نشأة هذا المجلس حملت طابع المناورة حيث إنها نشأة لا تستند إلى تمايز جغرافى أو سياسي أو ثقافى واضح وإنما لدوافع سياسية مرحلية خاصة بالاحتواء والتكيف ، إلا أنها جاءت مواكبة ودافعة لتحرك مغاربى مماثل وعلى أسس تاريخية وثقافية وجغرافية أكثر عمقاً وتحققاً .

وفى هذا السياق أنشئ اتحاد المغرب العربى فى ١٧ فبراير ١٩٨٩م تعبيراً عن الخصوصية المغاربية ، وفى إطار التجانس العربي الذى لا يمنع ذلك بل يحبذه بنص الميثاق القانونى المعبر عن هذا التجانس الاجتماعى والتاريخى والثقافى والحضارى العام ولقد شهد عاما ١٩٨٩ ، ١٩٩٠م وحتى أزمة الغزو العراقى

للكويت جدلاً عربياً حول تـأثير هذه التجمعات الجهوية التى احتوت ثلاثة أرباع الدول العربية على تماسك النظام العربى وقومية تفاعلاته وتوزع الجدل بين تيارين هامين :

الأول : يؤكد على الأثر السلبى لها باعتبارها تحركاً نحو الهويات الجزئية ضد الهوية القومية أو على الأقل الموازية لها والمنقطعة عنها .

والثانى : يؤكد على الأثر الإيجابى لها ويعتبرها خطوة انتقالية نحو الوحدة القومية . وهو ما تجلى فى مشروع فكرى كبير شغل المثقفين السياسيين العرب وأشرف عليه مركز دراسات الوحدة العربية وحمل عنوان " مشروع استشراف مستقبل العالم العربى " .

على أن الحكم الدقيق على صحة أى من التيارين لم يكن ممكناً إذ فاجأ العراق الجميع بغزو الكويت فانهار مجلس التعاون العربى ، وتدعم مرحلياً مجلس التعاون الخليجى ، بينما كان اتحاد المغرب العربى غير مخاطب مباشرة بالأزمة ولذا كان تأثيرها عليه وئيداً وإن كان عميقاً ويمكن القول إن الفترة بين ١٩٩٠م – ١٩٩٤م قد مثلت مرحلة خاصة فى حياة الإقليم المغاربى الكبير تميزت بعمق وحدة الإشكالية بين التجانس العربى والخصوصية المغاربية . وتفسير ذلك أنه فى الوقت الذى كرست فيه حرب الخليج الثانية درجة التمايز بين المغرب الكبير والنظام العربى فإنها كرست فى الوقت ذاته تمايزاً آخر بين دول المغرب العربى ذاتها بفعل الموقف المتباين نسبياً إزاء الحرب نفسها ، ثم أزمة الهوية والأمن فى الجزائر ، وأزمة لوكيربى ، وحتى الرؤى حيال الشرق أوسطية كنمط وإطار مستقبلى لتفاعلات سلمية إقليمية فى أعقاب الانعطافة السلمية فى مسار الصراع العربى الإسرائيلي ومنذ ١٩٩٣م وعبر محددات أساسية هى :

(١) عام ١٩٩٠م ونتائج حرب الخليج فى تكريس الخصوصية المغاربية :

الواقع أن حرب الخليج قد حملت بذور تطورين هامين على هذا الصعيد وهما :

الأول : هو قرار القمة العربية التى عقدت بالقاهرة فى ١٠ أغسطس بعودة جامعة الدول العربية إلى مقرها الأصيل بالقاهرة . وهو الاتجاه الذى تأكد فقط فى هذا التاريخ وكان الجدل حوله والتنبؤ به قائماً منذ عودة مصر لعضويتها بالجامعة ولا شك أن هذا القرار كانت له آثاره العميقة فى المشاعر المغاربية وخاصة التونسية ضد عملية الإدماج التى دعمتها مرحلة وجود الجامعة فى مقرها المؤقت بتونس ولعل الدليل على تلك الأهمية محاولة الدول المغاربية وخاصة تونس اعتبار أن هذا المقر التونسى مقراً ثانياً للجامعة على نمط المقر الأوروبى للأمم المتحدة . وهى الفكرة التى لم تلق رواجاً أو دعماً فى سياق الأجواء الملتهبة بحرارة الأزمة آنذاك .

الثانى : وهو تبنى موقف مغاربى عام – عدا المغرب – له من السمات – رغم بعض التباينات الدقيقة التى لم يحاول العقل الخليجى تفهمها حيث افتقد الدافع والوقت فى آن واحد – ما جعل هذه الدول تقف فى تحالف دول الضد التى ساندت العراق وحسبما تسميها الأدبيات الكويتية .

وكانت نتيجة هذا الموقف أن وقعت الدول المغاربية وطيلة عامين على الأقل هما ١٩٩١م ، ١٩٩٢م فى إسار التحالفات الجامدة التى هيمنت إلى حد بعيد على التفاعلات العربية – العربية الأمر الذى ولد لديها عدم القدرة على تدعيم تفاعلاتها العربية فضلاً عن متغير عدم الحماسة أو الرغبة الذى تولد لديها بفعل التطور الأول ومع عودة الجامعة فعلاً إلى مقرها الأصيل بالقاهرة فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٠م والواقع أن المغرب العربى كان يشعر أصلاً وقبل أزمة الخليج بحاجة إلى الاعتكاف على ذاته وحل معضلات بناء خصوصياته الإقليمية والقطرية غير أن ذلك لم يكن ليؤدى بالضرورة إلى انتصار التيار الداعى إلى العزلة عن الشئون العربية لولا نتائج أزمة الخليج وخاصة مع عودة الجامعة العربية إلى القاهرة ، وهو ما عمق من نفوذ هذا التيار وكشف عن نفسه فى فتور عام حيال النظام العربى فيما بعد أزمة الخليج وحتى استقرت فجوة كبيرة نوعاً بين المغرب والمشرق العربى بصورة ملموسة

وحيث تركزت معظم التفاعلات داخل-كلٌ من هذين الجناحين طيلة العامين ١٩٩١م - ١٩٩٢م مع تصاعد علاقات ثنائية أحياناً بين قُطر من المغرب وآخر من المشرق وخاصة حالة العلاقات المصرية - الليبية ، والجزائرية - السورية دون أن يعنى ذلك تجسيراً للفجوة فيما بين الجناحين جماعة وتعتبر تلك نتيجة منطقية لتطورات أزمة الخليج ، ولواقع الهبوط فى مكانة الجامعة فى السياسة العربية وهى القنطرة الحقيقية بين المشرق والمغرب العربى كمجموعتين لهما قدر من التمايز والاستقلالية النسبية جغرافياً وتاريخياً وثقافياً (٢٨) .

(٢) عام ١٩٩٢ وأثر الأزمة الجزائرية فى تقليص الخصوصية المغاربية :

حيث كان لأزمة الجزائر الداخلية والتى تفجرت بنهاية ١٩٩١م وبداية ١٩٩٢م دور هام فى تقليص المد نحو تدعيم الإحساس ، وبممارسة تفاعلات هذه الخصوصية . لأن الجزائر فى الحقيقة هى قاطرة الاتحاد المغاربى فهى الأكثر سكاناً والأوسط موقعاً فضلاً عن ثرائها الطبيعى ، وتوازن هياكلها الاقتصادية إذ إنها تعد دولة زراعية - استخراجية - صناعية - إلى حد ما .

وقد لعبت الأزمة الجزائرية دورها التقليصى هذا على صعيدين هامين :

الصعيد الأول : وهو ثقافى جوهره إبراز الهوية الإسلامية فى الجزائر والتى بدت تطوراً مفاجئاً نوعاً ما على صعيد عملية بناء الهوية فى الجزائر إذ أن التنافس كان قد استقر فيما قبل أزمة الخليج بين الهويتين القومية والمغاربية وحتى أدت الأزمة ذاتها إلى تفجر التيار الإسلامى على كافة وجوهه الاعتداليه والعنيفة وما بينها على أنقاض القومية الثورية فى الجزائر ذاتها بصبغتها الاشتراكية فضلاً عن بعض البلدان العربية الأخرى ومنها تونس إلى حد ما ، والمغرب وبرغم العنف الدائر فى الجزائر ، والتشابكات ، فيما بين العنف الداخلى ، وتيارات الاحتجاج فى الخارج إلا أنه من الصعب القول بأن الأزمة الجزائرية ذات طابع أمنى مجرد أو حتى أساسى فلا يمكن تفسيرها إلا من منظور الهوية وفى إطار حالة تفجر حاد وملتهب ساعد عليها طابع الشخصية الجزائرية نفسه . ولما كان تيار العالمية

الإسلامية الذى ينتمى إليه التيار الإسلامى الجزائرى بوجه عام يرفض مبدئياً نطاق الانتماء الأضيق منه وطنية كانت أم جهوية أم قومية فإن الأزمة الجزائرية بتداعياتها الثقافية تكون قد فجرت هوية ثالثة أوسع تعارض الهويات الأضيق ومنها الهوية المغاربية بما يسمح بالقول بدور الأزمة تلك فى تقليص الخصوصية المغاربية.

والصعيد الثانى وهو الصعيد السياسي الخاص بالاستقطابات والعداءات التى فجرتها هذه الأزمة مغاربياً من ناحية ، ودورها فى تجميد تفاعلات الاتحاد عملياً من ناحية أخرى .

ففى سياق الاستقطابات التى أحدثتها الأزمة مباشرة . تلك المتعلقة بالعلاقات الجزائرية - التونسية خاصة ١٩٩١م ، ١٩٩٢م أيضاً العلاقات الليبية - الجزائرية فيما بعد تصريح القذافى فى ١٩٩٣م باستعداده للوساطة بين الإسلاميين والحكومة وهو ما اعتبرته السلطة فى الجزائر دعماً للإسلاميين وردت عليهم بالسماح للمعارضين الليبيين بعقد مؤتمرهم بالجزائر على الحدود بين الدولتين .

وفى إطار الاستنباطات غير المباشرة لعبت الأزمة دورها فى تذبذب وتوتر العلاقات الجزائرية - المغاربية حيث ارتبط الموقف المغربى من الإسلاميين بالموقف الجزائرى من جبهة البوليساريو فى صراعها مع المغرب حول إقليم الصحراء وهو النزاع الممتد والمطروح لفترة طويلة على الأمم المتحدة فى انتظار إجراء عملية الاستفتاء المقرر لها نهاية العام الحالى أو أوائل العام القادم . حيث تبع كل سلوك مغاربى سلبى حيال حكومة الجزائر فى صراعها مع الإسلاميين ، سلوك جزائرى مماثل حيال الحكومة المغربية فى نزاعها مع البوليساريو .

وغنى عن البيان أن الاتحاد المغاربى لا يتصور انتظام تفاعلاته فى ضوء توتر العلاقات بين الدولتين فهما مركز وقلب تفاعلاته .

وأما على صعيد تفاعلات الاتحاد ذاته . فنتيجة هذه الاستقطابات والعداءات فضلاً عن الانشغال الجزائرى الحاد بالداخل لم يكن متصوراً أن يحقق الاتحاد خطوات عملية هامة على طريق التكامل وهو لم يحقق بعد القدرة على التماسك الداخلى بين أعضائه ولذا لم يكن غريباً أن تطلب الجزائر مثلاً تأجيل القمة السادسة من ديسمبر ١٩٩٣م وحتى إبريل ١٩٩٤م . . وهى القمة التى عقدت فى تونس بعد أن تأجلت مرتين .

ومن جماع المؤثرين الثقافى والسياسي لعبت الأزمة الجزائرية ولاشك دوراً مؤثراً فى تقليص المد نحو الخصوصية المغاربية وإن لم يكن ذلك فى صالح التجانس العربى الأمر الذى لم يسمح بوقف المراجعة السلبية حيال النظام العربى فيما بعد أزمة الخليج الثانية .

(٣) ١٩٩٢م ودور أزمة لوكيربى فى تقليص الهوية المغاربية :

ولقد لعبت الأزمة الليبية مع الغرب دورها هذا من خلال آليتين :

الآلية الأولى : وهى تحجيم النشاط الخارجى للاتحاد . فمن نافلة القول أن الاتحاد الأوروبى عموماً ، وشمال المتوسط خصوصاً يحتلان أهمية قصوى على قائمة اهتمامات الاتحاد المغاربى وذلك فيما تجسده آليات الحوار المغاربية – الأوروبية المتعددة وخاصة صيغة (٥+١٢) ، (٥+٥) وهما الآليتان اللتان تعثرتا تحت وطأة الضغط الأمريكي والأوروبى على ليبيا ودول الاتحاد عموماً بذريعة عدم التحاور مع دول الاتحاد جماعياً وهو الذي يضم بين أطرافه دولة متهمة دولياً أو أمريكياً . وبرغم أن الصيغة الفردية البديلة للحوار الأوروبى – المغاربى والتى تطرحها الدول الأوروبية تفادياً لهذا المأزق فإن هذا الموقف الأوروبى قد أدى إلى حد بعيد إلى تفريغ مضمون الحوار وتهميش دوره فى هذا الصدد .

ولما كان من الطبيعي والثابت أن ممارسة أى كيان أو بنيان لوظيفته يدعم من شعوره بالفعالية وإحساسه بالهوية الذاتية . فلا شك أن تهميش أو تجميد أحد أهم الأبعاد الخارجية فى سياسية الاتحاد المغاربى ونشاطه لابد وأن يدفع نحو تقليص الهوية المغاربية نوعاً ما .

الآلية الثانية : وجوهرها إبراز عجز الاتحاد فى مواجهة التحديات الخارجية فليس جديداً القول بسيادة شعور عربى عام ومغاربى خاص بعدالة الموقف الليبى حيال الضوابط القانونية ، فضلاً عن إحساس عميق بذرائعية الموقف الغربى عامة ولدوافع تتعلق بعملية تسكين ذيول النظام الدولي للحرب الباردة فى إطار قيم ونظام ما بعد الحرب الباردة . ومن تلك الذيول التيار القومى الذى تجسده ليبيا . وإزاء العجز المغاربى عن الدفاع عن أحد الأعضاء برغم الإحساس بعدالة مواقفه لابد وأن يتخلق شعور بالمرارة لدى ليبيا وشعور بالإحباط لدى باقى الأطراف وهو الأمر الذى يدفع نحو تدنى الإحساس بجدوى وقيمة الاتحاد بوجه عام وبالتالى تقليص الشعور بالذاتية والخصوصية التى يجسدها .

ومرة أخرى نؤكد على أن هذا المتغير السلبى إزاء الهوية المغاربية لم يصاحبه المتغير النقيض إزاء الهوية القومية إذ إن العجز العربى العام كان أبلغ مدى وأكثر وضوحاً فى تبرير الأمر الواقع .

(٤) ١٩٩٤م . ومغزى الاندفاع التونسى – المغربى تجاه الشرق أوسطية بالنسبة للهوية المغاربية :

برغم كل الجدل حول قبول أو رفض أو أبعاد التعاون الإقليمى الشرق أوسطى يبقى الأساس العام لهذا متمثلاً فى خفوت حدة الإدراك القومى الثقافى والسياسى لصالح الإدراك الإقليمى وما عداه .

وفى مؤتمر الدار البيضاء الذى دعت إليه منظمتان غير رسميتين هما مجلس العلاقات الدولية الأمريكي ، والمنتدى الاقتصادى العالمى " ديفوس " تحت رعاية الملك المغربى الحسن الثانى نلمس عدة سمات أو دلائل ذات مغزى هى :

أ) أن الداعى للمؤتمر منظمتان غير رسميتين وليستا جزءاً عضوياً من مفاوضات السلام فهما ليستا لجنتين عامتين جماعيتين من لجان التفاوض الجماعى الإقليمي حول القضايا السلمية التى تهم الجميع وخاصة التعاون الاقتصادى مثلاً . ولذا فرعاية الملك الحسن للمؤتمر فى ذاتها تبدو نوعاً من الحماسة لأنماط التعاون الإقليمي فى ذاتها إذ يبدو المؤتمر بلا ثمن سياسي فى حسابات السلام العربى – الإسرائيلي بصورة مباشرة على الأقل وهو ما يتنافى مع اتجاه الفقه العربى القائل أولاً بإلحاحية التعاون الإقليمي كثمن للسلام والأرض ، وثانياً بضرورة التماسك إزاء شر لابد منه من خلال ربط المراحل التعاونية بالسلامية .

ب) المناخ التكالبى على التعاون مع إسرائيل التى بدا حضورها مجسماً . حيث تمتع وفدها بثقل عددى كبير ، وتمتعت مشاريعها المطروحة بنسبة ٧٥٪ من حجم المشروعات الاقتصادية الإقليمية وحيث حدث تكالب عربى وخاصة من المغرب وقطر وتونس والبحرين بالذات على التعاون الإقليمى حيث قيل عن اتفاقيات وقعت بالفعل .

ج) التناول السلبى لقضية القدس فى خطاب الملك الحسن نفسه وهو ما احتوى شبه تساهل فى طرح الموقف العربى برغم رئاسته نفسه للجنة القدس وذلك ضمن مناخ بدا أكثر تفاؤلاً ، وتكالباً .

د) مسمى المؤتمر نفسه والذى حمل مؤتمر التعاون الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ولعل الفصل بين الشرق الأوسط وضمنه الدول العربية وبين شمال أفريقيا " دول الاتحاد المغاربى " يحمل من الدلالة إمكانية الانسياح الإقليمي بلا تكتل قومى وهو الشرط الذى يؤكد عليه كل الباحثين فى سياق تناولهم العربى للتعاون الإقليمي .

إن إجماع الدلالات الأربع بقدر ما يحمل من تقليص للهوية القومية فهو يحمل تحييداً على الأقل للهوية المغاربية وأيضاً الإسلامية إذ إنه ينم عن توجه كونى بدا من خلال الدول التى حضرت المؤتمر من أنحاء العالم وإقليمى يستند فى أسسه الثقافية إلى مقولات الكونية ذاتها فى التفاعل والاتصال وإدارة الاقتصاد العالمى .

وبذا يبدو الاندفاع المغربى – التونسى حيال التعاون الإقليمى فى المؤتمر وما بعده ضمن دلالات عديدة – دليلاً على تقليص الهوية المغربية أو تحييدها مؤقتاً لحين اتساق معطياتها الخاصة بالتماسك الداخلى على الأقل .

وهكذا يمكن القول بأنه بينما عمل المحدد الأول وهو نتائج حرب الخليج فى اتجاه دعم الهوية أو الخصوصية المغاربية التى أخذت تتشكل سياسياً منذ ١٧ فبراير ١٩٨٩م كبلورة لإحساس عام بالخصوصية الثقافية يدعمه الاتصال الجغرافى . فإن المحددات الثلاثة التى أحاطت بعمل الاتحاد منذ ١٩٩٢م وحتى الآن وهى الأزمة الجزائرية الداخلية ، والأزمة الليبية مع الغرب ، والتحرك المغربي – التونسى المندفع نحو الشرق أوسطية جمعيها قد لعبت دوراً معوقاً لتنامى الشعور بالخصوصية المغاربية . وربما تشى مسيرة الاتحاد الفعلية بهذه الحقيقة .

ففى عام ١٩٩١م وفى قمة الدار البيضاء وفى سياق الانقطاع المغاربى – العربى نسبياً على الأقل وفى إطار قوة دفع أزمة الخليج أنجزت القمة على الصعيد المؤسسى عدة قرارات بإنشاء مؤسسات هامة عديدة هى مجلس الشورى بالجزائر، والأمانة العامة للاتحاد فى المغرب ، والجامعة المغربية فى ليبيا ، الهيئة القضائية فى موريتانيا ، والمصرف المغاربى للتنمية والتجارة الخارجية فى تونس .

وفى قمة تونس فى إبريل ١٩٩٤م والتى ساد أجواءها عدة مصالحات ولو جزئية خاصة المصالحة الليبية – الجزائرية تم إقرار إنشاء مؤسستين جديدتين الأولى هى الوكالة المغاربية للسياحة ، والثانية هى الاتحاد الرياضى المغاربى ولطبيعة لحظات الاتفاق التاريخية لأطراف الاتحاد والتى تأتى وميضة مؤقتة ، فإن جل الإنجازات تبقى مؤسسية فقط ذلك لأن عملية اتخاذ القرار بإنشاء مؤسسة ما قد

يسعفها هذه اللحظة التاريخية وذلك على العكس من عملية الممارسة لوظائف هذه المؤسسات والتى تبدو فى حاجة لاستمرار الإرادات المنشئة لها فى الاتفاق والتناغم حول أهدافها وآلياتها وهذا ما لم يتحقق لأطراف الاتحاد . غير أن خبرة الاتحاد فى هذه الفترة لا يجب أن تعمى عن رؤية عملية المراجعة الفعلية والتى قد تتعثر فى آن ثم تنطلق فى آخر حسب المعطيات الذاتية والبيئية لأطراف الاتحاد وهو الأمر الذى يدفعنا إلى تأمل خبرة السنوات الماضية على مستويين متمايزين نوعاً .

المستوى الأول : سياسي يتعلق بمدى قدرة الاتحاد المغاربى على تحقيق المعايير الأربعة لكفاءة النظم الإقليمية والتى يحددها هانتيجتون بالتكيف ، والتعقيد والتماسك والاستقلال .

وفى هذا السياق نؤكد على أن الاتحاد المغاربى قد عجز حتى الآن عن عكس الإجماع القومى لأطرافه . حيث نلمس ضعفاً فى التطابق بين الأولويات الوطنية والمغاربية إلى حد بعيد . فليبيا تجاهد فى سبيل رفع الحظر المفروض عليها منذ إبريل ١٩٩٢م بينما تعكف الجزائر على أزمتها الداخلية ذات الصبغة الثقافية الأمنية والتى تخاطب هويتها المستقبلية . بينما موريتانيا تعكف على محاولات تحديث نفسها وخاصة على الصعيد السياسي الذى لاقى بعض النجاح وإن استمر وجودها على هامش الاتحاد محدود الفعالية ، وربما كانت المغرب رغم مشكلة الصحراء بالإضافة إلى تونس الأكثر انشغالا بالتحرك صوب المستقبل سواء على صعيد الانشغال بالحوار المغاربى – الأوروبى أو حتى بصيغ التعاون الشرق الأوسطى ومن هنا تتأكد حقيقة أن الاتحاد لم يتمكن حتى الآن من تحقيق شروط كالتماسك والاستقلال وإن كان قد حقق بعض شروط التكيف إزاء أزمة الخليج مثلاً أو شروط التعقد فيما أنشأ أطرافه من مؤسسات . وهو الأمر الذى قد يسمح بالقول إجمالا بأن الاتحاد لم يحقق شروط النظام الإقليمى حتى الآن .

المستوى الثانى : ثقافى يتعلق بالأسس المعرفية للإدراك السياسي المغاربى وهى الأسس التى مثلت الدافع لنشأة هذا الاتحاد أصلاً . والتى تستمر فى إلهامه

الآن ومستقبلاً وتدفعه نحو محاولة اكتمال لشروط التحقق السياسي كنظام إقليمي يخضع لمعايير محددة كما سلف الذكر .

إن تجاوز الاختلاف مثلاً حول أزمة الخليج ومحاولة التعايش الجماعى فى إطار الاتحاد رغم شعور بعض أطرافه بالمرارة حيال البعض الآخر لموقف أو أخر حيال الداخل أو الخارج ، واستمرار عملية التأسيس رغم الإحساس بانعدام الفعالية على أكثر من صعيد خاصة الاقتصادى ، كل ذلك إنما يعبر فى الحقيقة عن إدراك ثقافى عميق بوحدة الهوية المغاربية بما يمنح الأمل متجدداً فى إمكانية تسييل حالة الجمود لصالح الانطلاق فى المستقبل .

ويتفق هذا الإدراك الثقافى مع أعمق نظريات الاندماج الإقليمي واكتشافاتها التى تؤكد على أن " كل تجربة تواجه بعد فترة مجموعة من المشكلات والأزمات المفاجئة ويتوقف مصير التجربة على إرادة التكيف والنمو فإذا كانت الاستجابة لهذه المشكلات والأزمات إيجابية تقطع تجربة الاندماج الإقليمي خطوات كبيرة إلى الأمام . وتنكمش أو تصاب بالركود إذا فشل أطرافها فى التكيف الإيجابى . والعلامة الإيجابية للتكيف هى استعداد أطراف التجربة للنظر إلى العلاقة بين قوة التجربة الاندماجية ، وسيادة أطرافها نظرة جديدة [٢٩] .

ولا شك أن خبرة السنوات الماضية من عمر الاتحاد لا تسمح بالقطع بوجود أو عدم وجود إرادة النمو وإن وشيت بوجود إرادة التكيف فى حدود ما . ولذا فإن القول بعدم اكتمال شروط تحقق النظام الإقليمي بالمعنى السياسى لا يحول دون القول لأن الإقليم المغاربى الكبير يعيش حالة مراجعة ثقافية على الأقل جوهرها إدراك الخصوصية المغاربية على حساب التجانس العربى ، ويبقى متغير الزمن وحده كفيلاً وشاهداً للحكم على أفاق عملية المراجعة هذه والتى لا شك فى أنها - حين اكتمالها سياسياً - سوف تعد خصماً من الرصيد السياسي للنظام العربى قد تدفع نحو عملية تقليص إقليمى له لابد وأنها سوف تؤدى لإضعافه .

خاتمة : استشراف المستقبلات البديلة للنظام العربى

إزاء التحديات الأربعة الأساسية التى تطرحها اللحظة التاريخية يجد النظام العربى نفسه مدفوعاً للخروج من وضعية الركود الحالية إلى وضعية أخرى ربما كانت أكثر إيجابية وربما كانت على النقيض أكثر سلبية ولكنها فى غالب الأحوال ستكون أكثر ديناميكية لأنها ستحتوى على قدر من التحرك الاختيارى أو الجبرى فى هذا الاتجاه أو ذاك .

وبرغم أن الفكر السياسى العربى يطرح الآن عدة مداخل تبدو هامة لتفعيل الواقع العربى وتجاوز ركوده على سبيل المدخل الوظيفى للتكامل ، أو بإعادة طرح المدخل الشعبى الذى يجد له جذورا تاريخية فى المشروع العربى عند قيامه عندما نادى به البعث فى صورة الدعوة لإنشاء جامعة أهلية تدعم وتساند أو توجه وتقوم الجامعة الرسمية فى حالتى الصواب والخطأ أو حتى فى التعويل لدى الجانب الأعظم فى الفكر السياسى العربى على مدخل الديموقراطية وحقوق الإنسان فى تحديث وتطوير الهياكل العربية وقيادة تطور المجتمعات العربية عن طريق ما تطلقه من طاقة إبداعية فى ظل ثقافة الحرية .

برغم هذه المداخل المطروحة والهامة إلا أن متغير الزمن فى هذه اللحظة التاريخية ربما لا يسمح باكتمال طرح هذه المداخل أو أى منها وبالتالى فهو لن يسمح بنضوجها فى الواقع العربى منفردة إذ إنها رؤى تحتاج إلى عملية تشكل ثم تغلغل فى مدى زمنى طويل نسبياً وحتى تؤتى ثمارها . فى الوقت الذى تتصاعد فيه مقولات الشرق أوسطية على وجه الخصوص وفى ظل انشغالات غير مركزية بالنظام العربى لدى منطقتى الخليج والمغرب العربيين ، ومع استمرار وضعية العزلة السياسية لأحد أقطاب النظام العربى .

وإزاء هذه الحقيقة الهامة فإن آليات تفاعل النظام العربى عبر أى من هذه المداخل مع التحديات الأربعة الأساسية سالفة الذكر سوف تمارس عملها تحت

ضغط عملية إعادة التشكيل الإقليمى. أى أن تفاعلات النظام سوف تسير خلال هذه الفترة المقبلة والتى يتراوح مداها بين ١٠،٥ سنوات مثلاً فى طريق مزدوج. المسار الأول ينحو نحو الإقليمية فى تجلياتها المتباينة حول الشرق أوسطية. والمسار الثانى ينحو إلى تدعيم القومية بالقدر الذى يمكنه من التعامل من الطروحات الإقليمية بشروط أفضل وهو ما يستلزم إتمام هذا المنحى أو إنجاز قدر معقول من متطلباته فى زمن قياسى يسبق عملية إعادة التشكيل الإقليمى فى شتى تجلياتها ولعل الركود الطويل للنظام العربى يدفع إلى نوع من التشاؤم حيال تفاعلات المسار الثانى بما ينزع إلى القول بغلبة وهيمنة المسار الأول إلا أن تلك الرؤية تبدو إشكالية نوعاً ما إذ إن الإحساس بحدة ووطأة تأثيرات تفاعلات المسار الأول قد تدفع نحو استنباط إرادة فعل ذاتية تقاومها وتحد من انهياراتها وتحقق للنظام ديناميكية ربما لم يكتسبها فى أى من فترات تفرده بمسارات التفاعل جميعاً وقبل مناوئة الإقليمية الشرق أوسطية للقومية العربية .

وبعيداً عن التشاؤم أو التفاؤل تبقى الحقيقة الأساسية وهى أن مستقبل النظام العربى ومدى فعاليته يبقى ناتجاً كمياً وكيفياً لتفاعلات متضادة يعكسها هذين المسارين معاً حيال التحديات الأربع الأساسية فعلى الصعيد الكمى ومن وجهة النظر القومية فإنه يمكن تصور هيمنة أى من المسارين على التفاعلات الخاصة بهذه التحديات بالحدود القصوى أو الدنيا لفاعلية النظام العربى حيال هذه التحديات حيث تعكس هيمنة المسار الأول الإقليمى درجة الفعالية الدنيا للنظام العربى ، بينما تعكس هيمنة المسار الثانى درجة فعاليته القصوى . وهو ما نحاول بلورته فى إيجاز على صعيد التحديات الأربعة على النحو التالى :

١- تحدى الوضعية السياسية العراقية : ويثير ثلاثة مستويات من فعالية النظام العربى .

المستوى الأول يعكس درجة الفعالية الدنيا متمثلة فى عودة العراق إلى حلبة التفاعلات الإقليمية بإرادة دولية أو إقليمية تسعى لتوظيف القوة العراقية توظيفاً سلبياً

على حساب المصلحة القومية العربية فى سياق التفاعلات الإقليمية الشرق أوسطية.

المستوى الثانى ويعكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة فى عودة العراق إلى التفاعلات الإقليمية الشرق أوسطية عقب تدشينها فعلياً وبطريقة تطورية لا تعكس فعل إرادة دولية أو إقليمية أو قومية وهو ما يدفع نحو توظيف حيادى للقوة العراقية بطريقة ما .

المستوى الثالث ويعكس درجة الفعالية القصوى متمثلة فى قدرة النظام على تحقيق المصالحة القومية وإعادة إدماج العراق فى معادلاته السياسية بإرادة ذاتية تصدر عن المصلحة القومية خلال فترة قصيرة تسمح باكتمال عملية الإدماج قبل بدء تدشين تفاعلات السلام الإقليمية .

٢- التحدى الثانى : تصاعد مقولات الشرق أوسطية :

ويثير هو الآخر ثلاثة مستويات لفعالية النظام العربى إزاءه كما يلي :

المستوى الأول : ويعكس درجة الفعالية الدنيا متمثلة فى تسليم النظام العربى اللامشروط بالمفهوم الإسرائيلى الذى يتحقق من خلاله مقولة النظام الإقليمى بتعبيراته السياسية والمؤسسية والقانونية برغم امتناع الشروط الثقافية ، وضعف الشروط السياسية مما يهدد بتلاشى النظام العربى .

المستوى الثانى : ويعكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة فى الاستجابة المنضبطة للمفهوم الإسرائيلى حول التعاون الإقليمي . إدراكاً للتناقضات الثقافية ضد مفهوم النظام ، وقبولاً لإمكانية التفاعل الاقتصادى وهو ما يسمح ببلورة صيغة ما لسوق اقتصادية تسمح بتزايد التفاعلات الإقليمية ، ولكنها تسمح أيضاً باستمرار الهياكل القومية للنظام العربى تعمل عند حدودها الدنيا .

المستوى الثالث ويعكس درجة الفعالية القصوى متمثلة فى قدرة النظام العربى على تكتيل قدراته ضد الانسياح الإقليمي استنادا إلى دوافع معينة كامنة فى عملية التسوية ، أو إلى تكتيكات إبطاء ذاتية تسمح فقط بتجاوز أنماط التفاعل

الصراعية إلى أنماط تفاعل سلمية ثنائية أو جماعية فى إطار استاتيكيّ لا يؤثر كثيراً على هياكل ، أو تفاعلات النظام العربى مستقبلاً .

٤،٣- التحديان الخاصتان بالانشغال الإقليمى . الخليجى . والمغاربى وواقع الأمر أنهما يثيران الاستجابات ذاتها حول المستويات الثلاث على النحو التالى :

المستوى الأول : ويعكس درجة الفعالية الدنيا متمثلة فى اختلال التوازن الحالى بين النزعة القومية ، والنزعة الجهوية لصالح الأخيرة الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض مركزية الانشغال القومى لدى الإقليمي الخليجي والمغاربى حيث يسعيان إلى تركيز تفاعلاتهما الجهوية ، وخفض تفاعلاتهما القومية .

المستوى الثانى : ويعكس درجة الفعالية المتوسطة متمثلة فى استمرار المتوازن الحالى بين الخصوصية الجهوية ، والتجانس القومى لدى الإقليمين الخليجي ، والمغاربى مما يتجسد فى استمرارية هياكل عمل مزدوجة جهوية وقومية تحتوى تفاعلاتهما .

المستوى الثالث : ويعكس درجة الفعالية القصوى متمثلة فى تنامى قدرة النظام العربى على جذب اهتمام أطراف الإقليمين تجاه مركزه وتحقيق قدراً متزايداً من الانشغال القومى لديهما بما يدعم التجانس القومى ضد الخصوصية الجهوية .

وعلى الصعيد الكيفى يمكن بلورة نموذجين أساسيين يحتويان التحديات الأربع سالفة الذكر . النموذج الأول ويمكن تسميته بالنموذج التطورى ويشمل تحدى الإنشغالات الإقليمية الجهوية الخليجية والمغاربية والمقصود هنا بالتطورى أنه نشأ عن تراكم تدريجى فى ركود النظام العربى دفع بعض الأقاليم ذات الانتماء المتمايز جهوياً إلى تدعيم هذا الانتماء بدافع عوامل موضوعية جغرافية وتاريخية من ناحية ، وتبعاً لسند قانونى تضمنته المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية من ناحية أخرى .

ويثير هذا النموذج من التحديات مخاطر التقلص الإقليمي للنظام العربى

ويثير هـذا النمـوذج مـن التحديـات مخـاطر التقلص الإقليمي للنظـام العربـى بدرجات متفاوتة الحـدة حسـب مسـتويات فعاليـة النظـام إزاءه . أمـا النمـوذج الثـانى فيمكن تسميته بالنموذج التصادمى ويشمل التحديين الآخرين وهما الوضعية العراقية، وتحدى الشرق أوسطية . والمقصود هنا بالتصادمى أنه قد نشأ بطريقة مفاجئة نتيجة لوقوع أزمة بالنظام العربى ، أو حتى بتراكم سريع لتطـورات حـادة ذات تـأثيرات عميقة تبلغ درجة الانقلابية أو التصادمية مع التفاعلات الطبيعية الوئيدة والدارجة .

ويثير هذا النموذج مخاطر التقليص الوظيفى للنظام العربى بدرجـات متفاوتـة أيضاً حسـب درجـة فعاليـة النظـام فـى التعـامل معـه . وهـو يثير مخـاطر التقليـص الوظيفى لأنه يحمل تطورات تؤدى عند اكتمالها لنزع بعض الوظـائف مـن جـدول أعمـال النظـام قد تكون اقتصاديـة مترتبـة علـى السوق الشـرق أوسـطية مثـلاً ، أو سياسـية قائمـة علـى مقـولات النظـام الشـرق أوسطى أو أمنيـة مثـلاً مترتبـة علـى الوضعية العراقية . وهكذا .

ومـن خـلال التفـاعل الكمـى والكيفـى لهذيـن النموذجيـن مـن التحديـات مـع مستويات الفعالية التى سوف يعكسـها النظـام العربـى فـى المـدى القريـب اقترابـاً أو ابتعاداً عـن الإقليميـة أو القوميـة يتحـدد علـى نحـو مـا التوجـه العـام لمسـيرة النظـام العربى حول بدائل أربع تعكس كل منها نوعاً من الروابط التى تجسد درجة ما من التكامل القومى على النحو التالى :

البديل الأول :

ويعكس تحـول النظـام العربـى إلـى مجـرد رابطـة ثقافيـة تحـت وطـأة تفـاعل المسار الأسوء الناجم عن حدود الفعالية الدنيا للنظام على الصعيد الكمى مع القضايـا الأربـع السـالفة والتـى تتـوزع علـى نموذجـى التحديـات سـواء التطـورى المتعلـق بالانشـغال الاقليمـى الخليجـى ، المغـاربى والـذى يثـير مخـاطر التقلـص الإقليمـي للنظـام، أو التصـادمى المتعلق بالوضعيـة السياسـية العراقيـة ، أو تحـدى الشـرق أوسطية والذى يثير مخاطر التقلص الوظيفى للنظام . فعندما يتعـامل النظـام العربـى

بالمستوى الأدنى من الفعالية مع التحديات الأربعة ، فإن مخاطر عديدة تثور منها رسوخ حالة من عدم الاكتراث الخليجى والمغاربى بالقضايا المركزية للنظام العربى وتحول اهتمام الإقليمين نحو قضاياهما الإقليمية مما يفقد النظام أهم أطرافه وحيث يصعب صياغة انشغالات سياسية أو أمنية موحدة ، ومنها أيضاً تزايد عجز النظام العربى عن أداء بعض وظائفه الأمنية أو السياسية فى ظل التحدى الأمنى الذى يجسده استمرار الوضعية السياسية العراقية على هذا النحو المنعزل والجامد ، أو حتى باندماج العراق دولياً دونما اندماج فى النظام العربى ، وأيضاً التحدى السياسي الذى يمثله قيام نظام إقليمى شرق أوسطى ، أو التحدى الاقتصادى الذى تمثله السوق الشرق أوسطية . إذ أن تنامى هذه التحديات جميعاً يسلب النظام العربى وظائفه الأمنية والسياسية ، والاقتصادية ولا يبقى له سوى الوظيفة الثقافية حيث تصبح مؤسسات النظام الحالى أقرب إلى منتديات ثقافية تعكس فقط رابطة رمزية .

البديل الثانى :

ويعكس تحول النظام العربى إلى رابطة اقتصادية فى ظل تفاعل المسار الأسوء لحدود الفعالية الدنيا لدى النظام مع القضيتين اللتين تمثلان نموذج التحديات التصادمى " الوضعية السياسية العراقية ، تحدى الشرق أوسطية " ولكن مع تفاعل المسار الأفضل الناجم عن حدود الفعالية القصوى أو حتى المتوسطة مع القضيتين اللتين تمثلا نموذج التحديات التطوري " الانشغال الاقليمي الخليجى والمغاربى فهنا لا تثور مخاطر حالة عدم الاكتراث الخليجي ، والمغاربى بالقضايا المركزية للنظام فتبقى فى مستواها الحالى أو تتحسن قليلاً ، ولكن تتعاظم المخاطر الأمنية الناجمة عن تحدى الوضعية السياسية العراقية واحتمالات توظيفها دولياً على حساب النظام العربى فى حالة تصاعد تحدى الشرق الأوسطية بما لها من مخاطر سياسية تكمن فيها ذاتها ، أو مخاطر أمنية تكمن فى ضغوطها على النظام العربى وافرازاتها السلبية على أدائه فى القضايا الأخرى وعلى رأسها القضية العراقية . وفى هذا السياق تثور احتمالات تقلص كبيرة فى الوظيفة الأمنية ثم السياسية للنظام إثر ذوبانه

بدرجات متفاوتة فى أطر أوسع منه بينما تزدهر الروابط الاقتصادية داخله كجزء من التفاعلات الاقتصادية فى الإطار الشرق أوسطى الأكثر ديناميكية عن الأوضاع العربية الراهنة .

البديل الثالث :

ويعكس بقاء النظام العربى كرابطة سياسية بالأساس ، وهو ما يحققه التفاعل العربى الإيجابى " المسار الأفضل " مع نموذج التحديات التصادمى " العراق والشرق أوسطية " والتفاعل العربى السلبى " والمسار الأسوء الناجم عن حدود الفعالية الدنيا " مع نموذج التحديات التطورى " الانشغال الإقليمى الخليجى ، والمغاربى حيث يكتسب النظام ديناميكية جديدة ناجمة عن قدرته على مواجهة تحدى الوضعية السياسية العراقية بإعادة إدماج العراق فى قضائه السياسي القومى ثم الدولى ، وأيضاً من قدرته على احتواء تفاعلات الشرق أوسطية دون خسائر كبيرة تهدد بنيانه عن طريق ابقائها عند مراحل الفعل الدنيا وحصرها فى النموذج الاستاتيكى لعلاقات السلام - حسبما تم بيانه سلفاً - ولا شك أن هذه الديناميكية الجديدة سوف تدعم الوظيفة السياسية له ، وأيضاً الوظيفة الاقتصادية على نحو ما ، ولكن تبقى الانشغالات الإقليمية الخليجية والمغاربية حائلاً دون القدرة على صياغة استراتيجيات أمنية موحدة .

البديل الرابع :

ويعكس تطور النظام العربى فى الاتجاه القومى المنشود له ليجاوب دعوة القومية العربية التى تريده وترجوه رابطة شاملة أمنية وسياسية واقتصادية فضلاً عن كونه بالأساس تعبير عن الوحدة الثقافية والرمزية . ويتحقق هذا البديل حال نجاح النظام فى التعامل الايجابى " بدرجة الفعالية القصوى حسب المسار الأفضل " مع نموذج التحديات التطورى فيبقى على مركزية الانشغال القومى لدى الدول الخليجية ، والمغاربية رغم انشغالاتهما الاقليمية حيث تخضع الخصوصية الجهوية لديهما ، وتقوم على خدمة التجانس القومى . وأيضاً عند التعامل الايجابى العربى

مع نموذج التحديات التصادمى فيعيد إدماج العراق فى أبنيته تجاوزاً لعزلتها ، ويوقف تفاعلات التحدى الشرق أوسطي عند حدود النموذج الاستاتيكى الذى ينزع فقط التناقضات الصراعية ويسمح بحرية تبادل اقتصادى وتفاعل سياسي سلمى دون إعادة هيكلة المنطقة العربية أو صياغة مؤسسات إقليمية ذات سمات قانونية وسياسية فيما يعكس مقولة السوق المشتركة أو مفهوم النظام الاقليمى الذى يعكس أقصى المخاطر على النظام العربى . وهكذا تتفاعل المتغيرات الاقليمية بالصراع والجدل مع الثوابت القومية كمياً وكيفياً فى سياق اللحظة التاريخية وبشروطها لتحديد مستقبل النظام .

وبرغم إستمرارية العوامل الدولية التى تعكسها الفرص والمخاطر التى تطرحها البيئة الدولية على نحو مستمر بشكل أو بآخر إلا أن مستقبل النظام العربى يبقى رهناً بالأساس بتفاعلات البيئة الإقليمية ، مع الطبيعة البنيوية له ومدى قدرته على الاستمرار والتحدى والتى نرجو تصاعدها إلى الذروة فى مجابهة عميق التحديات والمخاطر الكامنة فى عقد التحول الطفرى والمشرف على لحظة تاريخية بالغة الدلالة على مشارف الألفية الثالثة .

تم بحمد الله

قائمة الأسانيد

هوامش الفصل الأول

(١) د. محمد عابد الجابرى ، الخطاب العربى المعاصر ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٩٢م . الفصل الأول .

(٢) د. محمد عابد الجابرى ، نفس المرجع . الفصل الأول .

(٣) د. محمد عابد الجابرى ، نفس المرجع . الفصل الثانى .

(٤) د. محمد عابد الجابرى ، نفس المرجع . الفصل الثانى .

(٥) د. محمد عابد الجابرى ، وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربى المعاصر ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢م الفصل الثانى

(٦) د. سعد الدين ابراهيم . نحو فهم ثقافى شامل للأقليات فى الوطن العربى ورقة مقدمة إلى ندوة الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان فى الوطن العربى . القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ٢٢٠ - ١٩٩١/١١/٢٤م .

(٧) د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج سلسلة عالم المعرفة ، عدد ١٥٨ . فبراير ١٩٩٢م . ص ١٠١ .

(٨) د. محمد عابد الجابرى ، والخطاب العربى المعاصر ، مرجع سابق الفصل الثالث .

(٩) د. سعد الدين إبراهيم ، الملل والنحل والأعراق ، هموم الأقليات فى الوطن العربى مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٤م الفصل الثانى .

(١٠) د. سعد الدين إبراهيم . نفس المرجع ، الفصل التاسع .

(١١) د. سعد الدين ابراهيم ، نفس المرجع ، الفصل العاشر .

(١٢) صلاح سالم ، قمة تونس ، وقراءة فى أداء الاتحاد المغاربى ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عدد ١١٧. ص٢٠٠ .

هوامش الفصل الثانى

(١) د. نازلى معوض أحمد ، التصور المصرى لأمن الخليج العربى بعد الحرب ، بحث مقدم إلى ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب بأبو سلطان .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربى ، ١٩٩٣م ، ص ١٨٩ .

(٣) التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٢م ، ص ١٩٩ .

(٤) التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٢م ، ص ١٩٧ .

(٥) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ ، ص ١٨٧ .

(٦) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣ ، ص ١٨٣ .

(٧) الأهرام ، الجريدة ، عدد ١٩٩٣/١١/٢٩م .

(٨) وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ١٩٩٤/١/١٣م .

(٩) جريدة الأهرام ، ١٩٩٤/٩/١٤ .

(١٠) وكالة أنباء الشرق الأوسط ١٩٩٤/١/١٤م .

(١١) التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٣م ص١٨٧ .

(١٢) جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/٨/٢٦

(١٣) الأحرار ١٩٩٤/٩/٢م .

(١٤) التقرير الاستراتيجى العربى ، ١٩٩٣م ، ص١٨٩ .

(١٥) د. محمد عصفور ، أدوار جديدة رسمية وشعبية تؤديها جامعة الدول العربية ، مجلة شئون عربية ، عدد ١٣ مارس ١٩٨٢م . ص٤٦ .

(١٦) جلال فاروق الشريف ، للجامعة العربية ، دور يمكن أن تضطلع به ، شئون عربية ، عدد ١٣. مارس ١٩٨٢م . ص١٠٦ .

(١٧) جامعة الدول العربية ، محضر المؤتمر العربى العام . مطبعة فتحى سكر ص٣-٨ .

(١٨) د. نصيف حتى ، الظروف الدولية والاقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق ، ندوة مستقبل جامعة الدول العربية ، مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بالأهرام . نوفمبر ١٩٩٤م . ص ١٠،٩ .

(١٩) د. أحمد عبد الونيس شتا ، اتجاهات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية . بحث مقدم إلى ندوة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام نوفمبر ١٩٩٤م حول مستقبل الجامعة العربية . ص ٣،٢ .

(٢٠) السيد ياسين ، النظام الثقافى العربى الجديد ، جريدة الأهرام ، فى ١٩٩٥/٣/٢٣م .

(٢١) د. على الدين هلال وآخرون ، العرب والعالم ، سلسلة استشراف مستقبل العالم العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١٩٨٨م ؛ ص١١٤ .

(٢٢) د. محمد عصفور ، أدوار جديدة رسمية وشعبية تؤديها جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ، ص٤٥ .

(٢٣) د. سلوى لبيب جامعة الدول العربية من ١٩٤٥م – ١٩٦٤م رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧١م ص٣٤،٢ .

(٢٤) ساطع الحصرى ، العمل العربى المشترك فى أربعة عقود . آراء مجلة شئون عربية ، عدد ٤١ ، مارس ١٩٨٥م ص٦٣ .

(٢٥) طاهر رضوان ، الوحدة العربية بين الأمل والواقعية ، مجلة شئون عربية ، عدد ١٣ ، مارس ١٩٨٢م . ص٢١ .

(٢٦) د. محمد نعمان جلال ، جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية سلسة كراسات إستراتيجية ، عدد ٢٤ ، ١٩٩٤م ص١١ ، ١٢ .

(٢٧) طاهر رضوان ، الوحدة العربية بين الأمل والواقعية ، المصدر نفسه ، ص١٦٢ .

(٢٨) د. محمد نعمان جلال ، جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية ، المصدر نفسه ، ص١٣ .

(٢٩) د. نصيف حتى ؛ الظروف الدولية الإقليمية المحيطة بمحاولات تعديل الميثاق ، مرجع سابق ، ص١٧ ، ١٨ .

(٣٠) عبد الحق زلزلة ، الدور الاقتصادى لجامعة الدول العربية ، محضر المؤتمر العربى العام ، ص٢٢٤ .

(٣١) د. محمد نعمان جلال ، المصدر نفسه ، ص١٥ .

(٣٢) د. جميل مطر ، د. على الدين هلال ، جامعة الدول العربية والنظام العربي : طرح لإشكالات التطوير ، شئون عربية ، عدد ٦٩ ، مارس ١٩٩٢م ص٧ .

(٣٣) السيد ياسين ، مقدمة التقرير الاستراتيجي العربى لعام ١٩٩٤م القاهرة ١٩٩٥م .

هوامش الفصل الثالث

(١) د. جميل مطر ، د. على الدين هلال ، النظام الإقليمي العربى . دراسة فى العلاقات السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربيـة ، بيروت ط٢ . ١٩٨٠م ص٥١،٥٦ .

(٢) د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ١٥٨ فبراير ١٩٩٢م ص٢٨ .

(٣) د. محمد السيد سعيد ، نفس المرجع ، ص٢٩ .

(٤) د. على الدين هلال وآخرون ، العرب والعالم ، مشروع إستشراف مستقبل العالم العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م ص٩٢.

(٥) التقرير الاستراتيجي العربى . ١٩٨٩،٨٨ . الجزء الخاص بالأزمة اللبنانية

(٦) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص١٥١ .

(٧) د. محمد السيد سعيد ، نفس المرجع ، ص١٧٩ .

(٨) د. نازلى معوض أحمد ، التصور المصرى لأمن الخليج ، بحث مقدم إلى ندوة مصر وأمن الخليج بعد الحرب التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بأبو سلطان بين ٢٧ - ٣٠ ديسمبر ١٩٩١م .

(٩) د. محمد السيد سعيد . مرجع سابق ، ص ١٧٩-١٨٠

(١٠) لواء طه المجدوب ، الأهرام ، ١٠/٧/١٩٩٤م .

(١١) لواء طه المجدوب ، الأهرام ، ازمة العراق ، النظام والشعب والأمة ١٠/٧/١٩٩٤م .

(١٢) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ص١٨١ .

(١٣) صلاح سالم ، الحياة اللندنية ، ٩/٨/١٩٩٤م .

(١٤) صلاح سالم ، دراسة فى تفاعلات السلام فى الشرق الأوسط ، مجلة القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، عدد مارس ١٩٩٥م . ص٨٢-١٠٠ .

(١٥) صلاح سالم ، الاقتصاد والسياسة فى ظل سلام الشرق الأوسط ، مجلة الأهرام الاقتصادى . عدد أول نوفمبر ١٩٩٣م . ص٧٩ .

(١٦) صلاح سالم ، مجلة القاهرة ، مرجع سابق .

(١٧) من التقرير الاستراتيجي العربى ، عدد ١٩٩٤م . ص١٩٨ .

(١٨) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص١٠٦-١٠٧ .

(١٩) د. محمد السيد سعيد ، المرجع نفسه ، ص ١٠٨-١١٠ .

(٢٠) وزير الخارجية القطرى ، جريدة الاتحاد ، ١٩٩٠/١٢/٢٦م .

(٢١) صلاح سالم ، مجلة عالم الاقتصاد ، بيروت ١٩٩٤/٤/٢٧م .

(٢٢) جريدة أخبار الخليج ، ١٩٩٠/١٢/١٤م .

(٢٣) د. محمد السيد سعيد ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ .

(٢٤) د. محمد السيد سعيد ، المرجع نفسه ، ص١٠٢ .

(٢٥) د. على الدين هلال ، وجميل مطر ، النظام الإقليمي العربى ، مرجع سابق، ص٢٨ .

(٢٦) د. محمد السيد سعيد ، الأزمة بين انقسام الرأى العام ووحدة الوجدان ، مجلة الدراسات الإعلامية ، عدد خاص ، رقم ٦٤ ، يوليو – سبتمبر . ١٩٩١م .

(٢٧) د. محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى ، مرجع سابق ، ص٩٩-١٠٢ .

(٢٨) د. محمد السيد سعيد ، نفس المرجع ، ص١٣٠ .

فهرس

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الأول

تجليات العقل السياسى

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

هذا الكتاب

لا تستطيع الأمم أن تعيش دون حلم ، ولا تستطيع أن تعيش فقط بالحلم ، فالانتحار أن تفقد أمة قدرتها على أن تحلم ، أو تتجمد قدرتها عند حدود الحلم ، فعندها لا يكون الحلم إلهاماً للفعل وإنما أيدولوجيا مقيتة للعجز . ولذا فالأمم العظيمة وحدها تستطيع أن تضبط موارد أحلامها على ساحات فعلها فتقارب بذلك بين حقيقتها والتاريخ .

والأمة العربية بلا شك واحدة من الأمم العظيمة فى التاريخ امتلكت فيه عصرا ، وأهدته حضارة كبرى ، ولكن واقعها أخذ يضطرب وباتت تعانى من أزمة حلم إذ تراوح بين إسراف فيه مفرط وبين عجز عنه مزمن ، وفى كلتا الحالتين اختلت مواردها فى الحلم عن قدرتها على الفعل فاغتربت حقيقتها عن التاريخ . وفى الحقبة المعاصرة حدث الاغتراب أكثر من مرة ، ولأكثر من سبب .

فى المرة الأولى للاختفاء خلف توازن صلد للقوى أطلق العنان للحلم وكبح جماح الفعل ، فلم يتحقق حلم الوحدة ، وفى المرة الثانية بالانخداع بتوازن رخو للمصالح انطلق من رؤية مثالية لدور الفارس فى التاريخ ولأن الفارس كان جامحاً فقد كبح جماح الحلم والفعل معاً ولم يتحقق السلام الموعود .

ولأن التاريخ لم ينته بعد كما يزعمون ، نؤمن بأن الحلم بالوحدة ، وبالسلام يبقى ممكناً ، أما قدرة الفعل فيهما فتبقى رهناً بالشرط التاريخى الذى يفرض على الأمة أن تخرج من حالة الاختباء ، وأن تتمرد على حالة الانخداع ، وأن تكتل إرادتها خلف رؤاها وأن تفعل ذلك كله بإحساس مقاتل يحارب معركة المصير ، فهذه المعركة المقدسة هى الدعوة التحريضية لهذا الكتاب .

أحمد غريب